الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Vol. 5. Issue 4 . February 1998 المجلد الخامس - العدد الرابع - شباط/ فبراير ١٩٩٨

لأن الخليج «مجالٌ حيوي» للفلسطينيين واليهود

إسرائيل تطالب واشنطن بإشراكها في تقرير مستقبل الحكم السعودي!

❐ **واشنطن - «الميزان»** غطّت الأزمة الراهنة في واشنطن بفعل إثارة الفضائح الجنسية للرئيس بيل كلينتون، على الأزمة الصامتة بين إسرائيل والولايات المتحدة في إطار تباين المفاهيم حول العملية السلمية في الشرق الأوسط، والتعقيدات المستجدة فيها منذ مجيء بنيامين نتانياهو الى الحكم في إسرائيل قبل سنة ونصف السنة.

وقالت مصادر أميركية عليمة لـ«الميزان»، إن من الأسباب المستجدة للتباين الأميركي - الإسرائيلي، بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، محاولة إسرائيل توسيع مفهوم تلك العملية ليشمل الخليج والجزيرة العربية. والحجة في ذلك أن الحل الإقتصادي الوحيد الممكن لاستيعاب مشكلة البطالة الفلسطينية، والتوسع الإقتصادي الإسرائيلي، هو اعتبار الخليج «مجالاً حيوياً» للفلسطينيين والإسرائيليين معاً، وهو مفهوم في رأي الإسرائيليين، كما تقول المصادر المذكورة، يشكل في الوقت ذاته حلاً بعيد المدى للأزمات الخليجية المحتملة، الأمنية والاقتصادية.

ومع أن تلك المصادر تقول إن الإدارة الأميركية الحالية لا تمانع، من حيث المبدأ، على الانفتاح الخليجي تجاه الفلسطينيين، إلاّ أنها لا تقبل المطالبة الإسرائيلية المغلفة بحجج أمنية واقتصادية «بإشراك إسرائيل في تقرير مستقبل الحكم السعودي»، لأنها تعتبر المملكة العربية السعودية بالذات، منطقة حيوية واستراتيجية للولايات المتحدة وحدها من دون أي شريك أو منازع.

وفي النقاشات الدائرة وراء الأبواب المغلقة، كما تقول المصادر المذكورة، يثير الإسرائيليون مسائل سعودية داخلية، بدأت الصحافة الأميركية الموالية لإسرائيل تلمّح اليها، مثل الصراع على العرش، وسد الباب أمام جيل جديد من العائلة السعودية أكثر انفتاحاً، وحالة الفساد المستشرية في الدولة، مما يشكل تأسيساً لأزمات مستقبلية خطيرة.

والرد الأميركي على ذلك، كما تقول المصادر في واشنطن، هو أن الولايات المتحدة تدرك جيداً الأوضاع القائمة في المملكة، لكنها تفضل معالجتها مع السعوديين أنفسهم، لأنها «لا ترى من المجدي أو المستحسن المساس بالقواعد التاريخية التي قامت عليها المملكة منذ تأسيسها قبل ٧٠ سنة».

والمدافعون عن هذا الرأي في واشنطن، يقولون إن تغيير قواعد اللعبة في المملكة، يحمل في طياته بالضرورة تغييراً في الأسس التي قامت عليها العلاقات التاريخية بين واشنطن والرياض منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما يشكل تأسيساً لعلاقات جديدة ليست في صالح الولايات المتحدة على المدى البعيد.

ولا تستبعد المصادر الأميركية أن يكون لدى الإسرائيليين وراء هذا الطرح «مرشح معين» من الأمراء الجدد لخلافة الملك فهد، لكن واشنطن ما زالت مصرة على أن تقرر العائلة السعودية ذاتها هذه المسألة من دون تدخل خارجي، كما درجت العادة من قبل، «لأن ذلك هو أفضل طريقة للحفاظ على العلاقات المميزة بين واشنطن والرياض».

لكن الأزمة التي يواجهها الرئيس كلينتون حالياً، قد تكون حاسمة بالنسبة الى هذه المسألة، سواء إذا تمكن من تجاوزها، أو إذا نجح الفريق الضاغط لإقالته، لأن قضية الشرق الأوسط قد تكون من أبرز المحركات لهذه الأزمة.

فقد لفت الأنظار في واشنطن مقال نشرته في الشهر الماضي جريدة «وول ستريت جورنال» قبيل إثارة الفضيحة الجنسية للرئيس كلينتون، كتبه دانيال دورن مدير «المركز الإسرائيلي للتقدم الإجتماعي والإقتصادي»، حلل فيه مشكلة الشرق الأوسط «في الإطار الجنسي»!

وقال دورن في المقال المذكور: «إن أهمية نزاع عربي - إسرائيلي جنسي: sexy Arab - Israeli conflict مبالغ فيها جداً، بينما يجري تجاهل أو تحريف قضايا استراتيجية حيوية مثل مستقبل النظام السعودي».

وأضاف قائلاً: «قلما يُبلغوننا أن النظام الاقتصادي الذي تحتكره الدولة، وليس النزاع العربي - الإسرائيلي، هو الذي يضر ضرراً شديداً بالاقتصاد السعودي، وينشر الفقر والمحسوبية والفساد في المملكة»!

هبوط الأسعار يُربك الدول النفطية

تزايد «الشيكات بدون رصيد» في الخليج!

❐ بدأت الدول المنضوية في «منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط» (أوبيك) تدرك الخطأ في حساباتها عندما أقرت، في مؤتمرها الوزاري الذي عقدته في العاصمة الإندونيسية جاكرتا في نهاية السنة الفائتة، الخطة السعودية القاضية برفع سقف الانتاج النفطي بمعدل ٢,٥ مليون برميل في اليوم، وما أدى اليه ذلك، بين عوامل أخرى، من هبوط في أسعار النفط العالمية الى حدود ١٤ - ١٥ دولاراً للبرميل.

وقد أدى هذا الهبوط الى مراجعة عامة في ميزانيات بعض الدول المنتجة من حيث خفض تقديراتها السابقة للعائدات النفطية، مما أربك خطط الإنفاق الحكومية، وما يستتبعه ذلك من انحسار في حركة النشاط الإقتصادي، الى درجة الضائقة الملحوظة في بعض الدول.

وكان «بنك عُمان المركزي» قد أصدر تقريراً أشار فيه الى تفاقم ظاهرة الشيكات المصرفية المرتجعة في منطقة الخليج لعدم وجود المؤونة المالية الكافية لها. وقال التقرير إن الشيكات المرتجعة في سلطنة عُمان زاد عددها بنسبة ٣٠٠٪ خلال السنوات الخمس الأخيرات، وأنها تبلغ نسبة ٩,٥٪ في دولة قطر، و ٥,٥٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و ٣,٦٪ في سلطنة عُمان، و ٣,٤٪ في المملكة العربية السعودية.

وقد تكون أعلى من ذلك بكثير في الدول التي لا تنشر أرقامها مثل الكويت والبحرين والجمهورية اليمنية.

ولذلك بدأ التجار في الخليج يصرون على التعامل نقداً مع زبائنهم، رافضين قبول الشيكات الشخصية خشية كونها بدون رصيد.

ويقول «بنك عُمان المركزي» إن المقترحات المتداولة لمكافحة هذه الظاهرة، مثل سحب دفاتر الشيكات من أصحابها الذين يقدمونها من غير رصيد كاف لتغطيتها، أو حمل التجار على زيادة مؤونتهم الاحتياطية ضد الديون الهالكة، هي مقترحات غير عملية وغير مجدية ولا طائل تحتها!

وتتوقع الأوساط التجارية في الخليج أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل القريب، ما لم تتخذ إجراءات جدية وصارمة لمكافحتها، ومنها منع قبول الشيكات التي تعطى بتواريخ لاحقة عن أقساط أو مدفوعات مستقبلية، أو سن قوانين جزائية ضد كل من تُخت الشيكات التي يقدمها بعبارة «راجع الساحب»، أسوة بالكثير من الدول في مناطق أخرى من العالم.

والمعروف أن نسبة الشيكات المرتجعة بدون رصيد في دول الاتحاد الأوروبي لا تتعدى الواحد في المائة فقط.

بعد الديون أزمة المصارف

بعد اتفاق «التروبكا» اللبنانية على تحويل الدين الداخلي الى دين خارجي، بفعل تفاقم عجز الميزانية، تواجه حكومة الحريري أزمة مصرفية، لأن المصارف كانت المستفيد الأول من الدين الداخلي، ولأن البنك المركزي لا يستطيع أن يلعب دور «الملجأ الأخير» بالعملات الأجنبية (راجع الصفحتين ٢/٣).

إلغاء السرية المصرفية

❐ كان قانون السرية المصرفية في لبنان، وهو القانون الذي يعتز به واضعه منذ الخمسينات العميد ريمون إده، من أبرز المعالم التشريعية اللبنانية خلال النصف الثاني من هذا القرن، بحيث اعتبره اللبنانيون، عن حق أو باطل، سر الإزدهار المالي والمصرفي والاقتصادي في البلاد.

بل كان هذا القانون الذي ما زال قائماً، من أوجه الشبه التي يسوقها اللبنانيون في وصفهم لبلدهم قبل الحرب الأهلية، بأنه «سويسرا الشرق»، باعتبار أن سويسرا يقوم نجاحها المصرفي على مثل هذا القانون.

لكن من الناحية العملية، أصبحت السرية المصرفية في سويسرا بحكم الملغاة لأسباب عديدة شرحتها «الميزان» في أعداد سابقة. ولم يجد السويسريون كبير حرج في ذلك، على الرغم من الضغوط الدولية، لأن هناك بديلاً يستندون اليه للمستقبل، هو الانضمام الى «الاتحاد الأوروبي» كخيار متاح، بينما ليس للبنان في الظروف الراهنة مثل هذا الاحتياط.

ومن الطبيعي أن يتعرض لبنان لضغوط دولية، خصوصاً من الولايات المتحدة، لحمله على إلغاء قانون السرية المصرفية، لأسباب معلنة وغير معلنة. وتنشر «الميزان»، على الصفحتين ٢ و ٣ من هذا العدد تحليلاً شاملاً عن الأوضاع المصرفية، يتضمن الأسباب الجوهرية التي تقضي، في ظل «العولمة» او النظام الاقتصادي العالمي المفتوح، بانتفاء الحاجة الى السرية، لانه لم تعد هناك أسرار تجهلها الأسواق العالمية.

وأساس هذا المنطق، ان المصارف قد تراجعت عن موقع الصدارة الذي كان لها سابقاً أمام أسواق المال التي احتلت هذه الصدارة، بحيث باتت المصارف بحالتها الحاضرة جزءاً من المشكلة الاقتصادية العالمية لا جزءاً من الحل.

والدليل على ذلك في لبنان، مثلاً، ان المصارف حققت أرباحاً كبيرة جداً بالمقاييس العادية، من حالة الدين الداخلي المتفاقم للحكومة الذي هو أساس مشكلة العجز في الميزانية، مما ولّد الأزمة الراهنة.

ويتلخص المنطق الداعي الى إزاحة المصارف المتسلحة بالسرية من مركز الصدارة، بالمقولة الدارجة الآن، وفحواها: «إننا نعيش في زمن تهيمن فيه أسواق المال على أسواق التسليف»!

فالمصارف لم تعد محتكرة للمعلومات، في رأي الأميركيين، بوجود الأسواق الحرة، بل إن الأسواق باتت أكثر معرفة بما يجري في المصارف أكثر من المصارف ذاتها. وبالتالي، باتت قادرة على تقويم المصارف إن لجهة كونها استثماراً، أو حافظاً للودائع، أو كمقترض مثل بقية المقترضين. وأهمية هذا الطرح الأميركي بشكل خاص، انه يتناول تحديداً معدلاً لهوية «الاقتصاد الحر»، بحيث إذا انسحب هذا التحديد على لبنان بوجود قانون السرية المصرفية، لأمكن القول إن لبنان في وضعه الحالي لم يعد يعيش في حالة «الاقتصاد الحر» حسب التعريف الجديد، في الوقت الذي يصر بعض اللبنانيين على التمسك بالتعريف القديم الذي لم يعد قائماً من الناحية العملية.

إنها في الواقع مسالة حساسة، لكنه لا بد من طرحها ومواجهتها.

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya: L.Din0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1, USA: $2.

المصارف اللبنانية أمام الاندماج او الانهيار... وإلغاء السرية أمر واقع

خفي على اللبنانيين دور الحريري في الحرب

❐ ما يميّز الميزانية الجديدة التي قدمتها حكومة رفيق الحريري الى المجلس النيابي للسنة الحالية، ليس بنودها او قابليتها لمعالجة الوضع الاقتصادي الراكد، بل هو إعترافها بوجود مشكلة حقيقية من غير الممكن معالجتها بالوسائل والتغطيات التقليدية. فهي تشكل فاصلاً بين «مرحلة الإنكار» السابقة ومرحلة المعالجة المقبلة على اساس هذا الإعتراف بالحقائق المنكرة سابقاً.

لكن السؤال الملحّ المحير للبنانيين ليس كيفية معالجة هذا الواقع، إنما امكانية معالجته عن طريق الحكومة الحالية وعقلية الحريري التي تقودها.

الحرب والسلم

إن اهم ذريعة يمكن ان يتذرع بها العهد الجمهوري المقبل في حال عدم التمديد للرئيس الياس الهراوي فترة ثانية، هي تجنّب المسؤولية المرهقة من جراء المشكلات المتراكمة بحجة انه ورثها عن العهد السابق.

فالديون الداخلية والخارجية المتزايدة سوف تكون موروثة، والمشاريع الفضفاضة غير المكتملة او غير القابلة للاستكمال سوف تكون هي الاخرى موروثة. والفساد الاداري والحكومي المستشري هو ايضاً سوف يكون موروثاً.

وهذه بالذات حجة رفيق الحريري في تراكم المشكلات الراهنة بقول المدافعين عنه، انه ورث بلداً مزقته الحرب ودمرت بنيته. وهذه حجة يشوبها الغموض لأن رفيق الحريري لم يرث الحرب بل كان جزءاً منها، وربما جزءاً اساسياً، الامر غير المعروف تماماً لدى كثيرين من اللبنانيين.

فالحريري لم يأت من خارج الحرب ليدعي أنه «وريثٌ بريء»، إذ ان قليلين من اللبنانيين يعرفون الدور الحقيقي لرئيس الحكومة الحالي في تمويل الجهات المتقاتلة اثناء الحرب على إختلافها.

ولا يخفف من اهمية هذا العامل الخفي ما اذا كان الحريري قد اسهم في تمويل الحرب من ماله او كان مجرد «وسيط» او «ناقل» للأموال.

وفي هذا الدور الخفي يكمن سر مجيء الحريري الى الحكم وبقائه هذه الفترة الطويلة. اذ لولا مساهمته في الحرب، لما كان له ان يسهم في السلم. حتى انه يمكن القول انه حصل في حالة السلم ما يتناسب مع دوره في حالة الحرب.

الخارج والداخل

ان الدور الخفي وغير المفهوم للحريري في الحرب اللبنانية، كان بطبيعته خارجياً، وبالتالي فقد بقي الحريري «خارجياً» حتى عندما اصبح رئيساً في الداخل. وهذه الصفة الخارجية جعلته وهو يمارس الحكم في الداخل يقيم سياساته المالية والاقتصادية تحت عناوين خارجية، ومنها الاستدانة الكثيفة من الخارج.

وعلى الرغم من غموض ذلك الدور الخارجي في حالة الحرب بالنسبة الى غالبية اللبنانيين فقد ظل اللبنانيون يعتبرون الحريري خارجياً. والدليل على ذلك معارضتهم وتبرّمهم بأي محاولة من قبله لايجاد حلول داخلية لمشكلة ذات منشأ خارجي.

ولذلك يصعب عليهم أن يفهموا كيف تلقى عليهم أعباء السلم بعدما تحملوا أوزار الحرب. حتى أن بعض اللبنانيين بات يساوره الشك بأن النهج السياسي والاقتصادي خلال حكم الحريري غايته الحقيقة إيصال البلاد الى حافة الإفلاس مادياً وسياسياً ومعنوياً، لكي يسهل تطويعها في مسار مخالف لمسارها التقليدي والتاريخي.

الوديعة السعودية

والدليل الحسي الذي جعل اللبنانيين يشعرون بأن ما بني على باطل فهو باطل، الطريقة والظروف التي أدت الى الاستنجاد بودائع سعودية وكويتية لمواجهة الضغوط على سعر صرف الليرة اللبنانية من جراء تقلّص الاحتياطي العام بالعملات الاجنبية.

فقد ارتبط اسم الحريري في أواخر سنة ١٩٩٢ بشعار إنقاذ الليرة اللبنانية وتثبيت سعر صرفها. وبالتالي، فإن تعرض قيمة الليرة اللبنانية للهبوط من شأنه ان يلغي السبب الموجب لمجيء الحريري في البداية. فالذي جاء تحت شعار رفع وتثبيت قيمة العملة الوطنية، يذهب ايضاً في حالة هبوطها الحتمي، ولذلك كان لا بد من وسيلة مفتعلة لتدعيم سعر الصرف وتخفيف الضغوط على العملة المحلية.

وهكذا لجأ الحريري الى المملكة العربية السعودية، وبعض دول الخليج الاخرى طلباً للأموال بالعملات الاجنبية. وكانت الصيغة التي جاءت بها تلك الأموال على شكل ودائع بالدولار لدى البنك المركزي اللبناني، صيغة سياسية تحت فتوى اقتصادية، اذ لم يكن بوسع الحكومة السعودية ان تقدم للبنان اموالاً مباشرة عبر مؤسسة النقد لأن مثل تلك الاموال المباشرة يمكن مع الوقت اعتبارها قروضاً او هبات، لكنها أودعت، بدلاً من ذلك، الى مؤسسات سعودية خاصة ابرزها البنك الاهلي التجاري السعودي، الذي يملكه خالد بن محفوظ بوضع وديعة مقدارها ٦٠٠ مليون دولار لدى البنك المركزي اللبناني، يعزز بها احتياطيه ويخفف الضغوط على الليرة.

وحتى اختيار خالد بن محفوظ لهذه العملية له معنى خاص، ليس فقط لأنه يملك ويدير أكبر بنك سعودي هو «البنك الأهلي التجاري السعودي» الذي له علاقات مميزة مع الحكومة ومع العائلة المالكة، بل ايضاً لأنه أصبح جزءاً من الجهاز المصرفي اللبناني بشرائه «بنك الاعتماد اللبناني» من البنك المركزي، الأمر الذي يترك حالة من الغموض حول الخط الفاصل بين كونه مصرفياً سعودياً وكونه مصرفياً لبنانياً في الوقت ذاته.

لكن الصيغة التي اعتمدت، أي صيغة الوديعة، تبقى في الإطار السياسي حتى لو فعلت فعلها المطلوب مرحلياً في الاطار النقدي.

فالوديعة بطبيعتها تعطي صاحبها حق سحبها متى أراد، وتضع إخذها إمام احتمال دائم بتحمل نتائج سحبها متى تقرر.

ولذلك، فإن بقاءها كوديعة في لبنان مرهون ببقاء الحريري كرئيس للحكومة اللبنانية. او بمعنى آخر اعطيت للحريري ولم تعط للبنان. والحال هذه فإنها في جوهر «التكتيكات» الحريرية المتلاحقة، عنصر ابتزاز سياسي واضح تجعل النظام اللبناني كله في مأزق صعب اذا ما إرتأى أو فكر بابعاد الحريري من غير وجود بديل موازن في الاطار ذاته.

المسألة الضريبية

إن مضي خمس سنوات على الاقل من غير أي معالجة جدية للوضع الاقتصادي، حمل كثيرين من اللبنانيين على الاعتقاد بأن ذلك كان سياسة مقصودة في اطار الابتزاز ذاته، وفوق ذلك فان المدركين منهم للواقع السابق ومنه الدور الخفي لرفيق الحريري في الحرب، باتوا يسلمون بمنطق يصب في الاتجاه ذاته، أي انه اذا كان الحريري هو المشكلة فانه ايضاً هو الحل.

فلم يعد في لبنان الآن من يجرؤ بغير تحفظ على القول بأنه اذا كانت «الحريرية» هي المشكلة فإنه من الضروري اقتلاعها، وهذا بدوره يلقي ظلاً ثقيلاً على العهد المقبل، لأنه سوف يبقى أسير الوضع الموروث، أي انه اذا لم يكن راغباً في الحريري فعليه أن يجد جريرياً آخر!

ومن هذه الناحية قلّيلون من اللبنانيين وسط هذا الغموض يدركون أن النظام اللبناني نفسه قد تغير او هو آخذ بالتغير. فقد تغير النظام اللبناني تحت شعار تأكيد استمراره لكن وراء عقد اجتماعي غير مكتوب يكفل استمرار الحاكم طالما تجنّب فرض ا لضرائب المباشرة على الطبقات الموسرة الداعمة له. ولذا فإن اغنياء اللبنانيين، والحريريين منهم بوجه خاص، لا يشعرون بأي عبء ضريبي ملموس، تماماً كما هو الحال في دول الخليج. لأن الحريري منذ اليوم الأول لمجيئه الى الحكم رفع شعار تحويل لبنان الى «جنة ضريبية» جاعلاً الحد الاقصى لضريبة الدخل ١٠٪ بهدف اغراء الشركات والاستثمارات الاجنبية للعمل في لبنان. وتبعاً لذلك تضاءل العبء

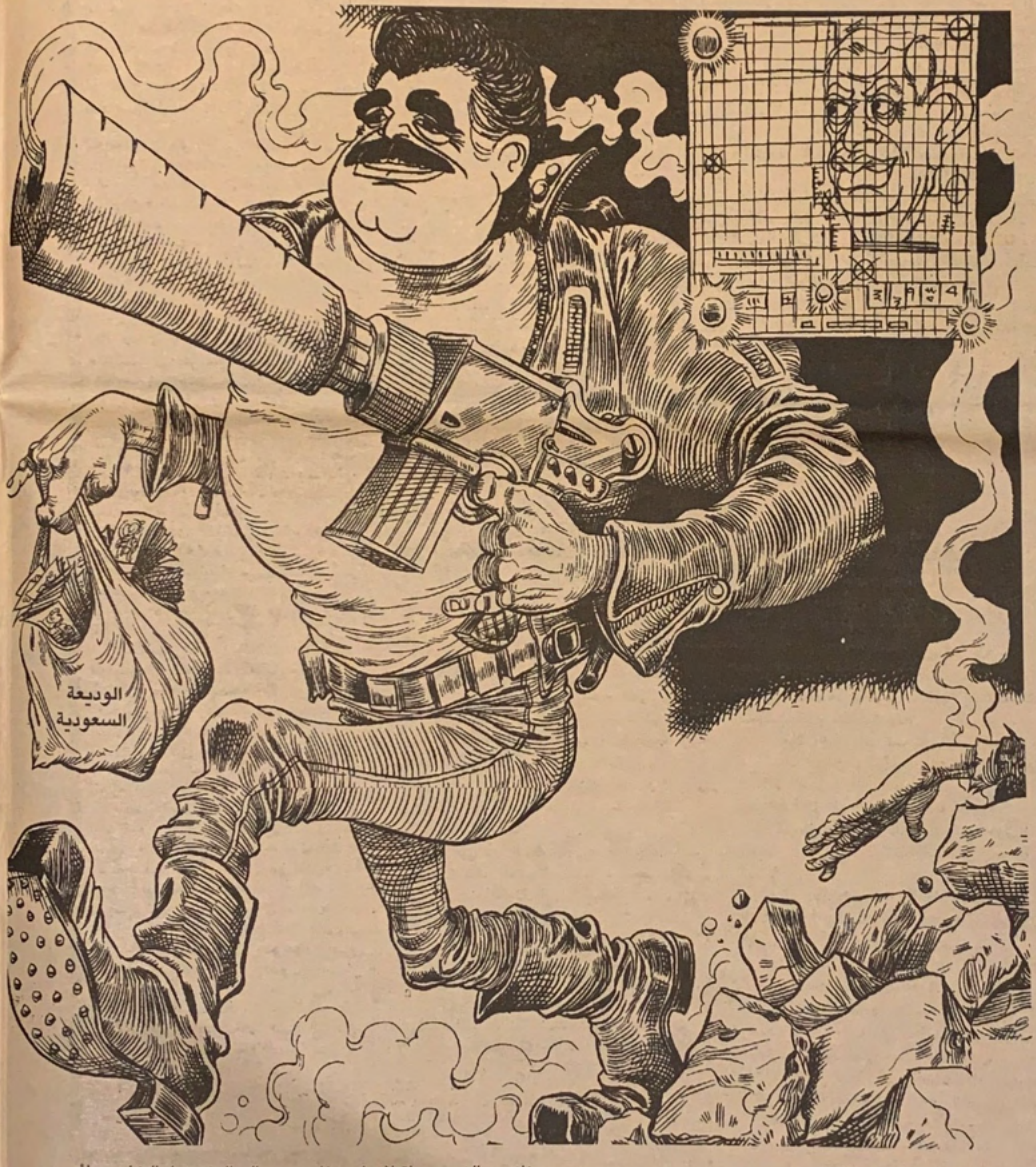

...لم يفهموا دوره في السلم!

على عموم اللبنانيين الذين بات عليهم ان يتحملوا الحكم الدائم من جهة، والرسوم والضرائب غير المباشرة من جهة ثانية من غير ان يحصلوا على شيء ملموس في المقابل سوى استمرار حالة السلم. فلا عجب ان كثيرين من اللبنانيين يرون انهم كانوا من الناحية الاقتصادية افضل حالاً في الحرب مما هم في حالة السلم. وهذا ايضاً يضعهم في خيار صعب بين استمرار الحرب مع شيء من اليسر او قبول السلام مع الضنك.

المسألة المصرفية

ليس سراً ان الحرب اللبنانية في سنواتها العشرين تقريباً طاولت كل شيء باستثناء القطاع المصرفي فهو القطاع الوحيد، الذي لم تنل منه الحرب بل ربما زادته قوة ومنعة. وهذه بالذات سياسة معروفة قال بها وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسنجر من انه يمكن لاي حرب اهلية ان تدمر كل شيء من غير ان *تطال قطاعاً حيوياً اساسياً، مثل المصارف في لبنان او القطاع النفطي في الجزائر مثلاً*... وازدهار المصارف اللبنانية ونمو ربحيتها العالية في زمن الحريري كان في التحليل الاخير جزءاً اساسياً من عجز الخزينة اللبنانية بسبب الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة التي مولتها المصارف، والشرط الاساسي لهذه الربحية العالية هو ثبات سعر الصرف، بحيث تستوفي المصارف فوائد ديونها للدولة بالقيمة ذاتها من غير نقصان. وهكذا يجري تحويل ما نسبته ١٠٪ من الارباح الصافية للمصارف بعملة ثابتة، بالنسبة الى القطع الاجنبي، او على الأصح إزاء الدولار الأميركي، من خزينة الدولة الى خزائن المصارف.

فاذا كانت تكلفة المال المصرفي المقدم للدولة بموجب السندات ٨٪ فإن الدولة تدفع فائدة للمصارف بالعملة الثابتة ١٨٪ وهو مال مكفول تحصيله كما هي في الوضع الراهن مكفولة قيمته.

وكما اعفى هذا الواقع القطاع المصرفي من تحمل مخاطر الإقراض للقطاع الخاص، فان تفضيله اقراض الحكومة كان له في المقابل أثر سلبي على حركة النشاط الاقتصادي. ذلك ان مزاحمة الدولة للقطاع الخاص على القروض المصرفية، أفضى بأموال المصارف الى الاستخدام من قبل الحكومة في مجالات غير انتاجية في معظمها.

الاتجاه الى الدمج

الضغوط الحالية باتجاه تخفيف الدين الداخلي بعدما اصبح مساوياً ١٠٠٪ للناتج المحلي الاجمالي، ليس حالة مريحة أو مربحة للمصارف، لأنها باتت محكومة بخيارات اصعب، إن من حيث المخاطر او من حيث نسبة الربحية. وبالتالي فإنها محكومة في المرحلة المقبلة إما بالاندماج مع بعضها البعض كما بدأ يحصل، او بتصفية تلك غير القادرة على توسيع ترسمليتها او الاندماج مع غيرها.

ومما زاد من استعجال هذه الحالة، الانهيارات المصرفية في مناطق أخرى من العالم، خصوصاً في الدول الآسيوية حيث بات الناس هناك او حتى في الدول الصناعية المتقدمة أفراداً وجماعياً، ينظرون الى المصارف على أنها، في حالتها الحاضرة، تشكل خطراً او تهديداً للأمن الاقتصادي.

وحتى في الغرب الصناعي، حيث تبدو مسألة الجهاز المصرفي نوعاً من الهرطقة الاقتصادية بسبب الاعتقاد السائد بأن البنوك الغربية مليئة وقوية، بدات تعلو اصوات تشير الى ان هذا الاعتقاد ليس واقعياً بقدر ما هو نتيجة للذاكرة القصيرة. وهؤلاء المتسائلون، يذكرون الناس الآن *بما حلّ بهم نتيجة ازمة الديون الى الدول النامية في العالم الثالث* خلال الثمانينات، وأزمة مؤسسات الإدخار الاميركية قبل سنوات، وأزمة الديون العقارية في بريطانيا واميركا في اواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، والأزمة المصرفية في الدول الاسكندنافية، ثم الانهيارات المصرفية في اليابان، وحالياً في دول شرق اسيا، وهي كلها كوارث مازالت تجرجر ذيولها.

والواقع ان العديد من المصارف في لبنان الآن، كما في الدول الآسيوية، في وضع غير سليم ومهدد بأزمات السيولة وربما الافلاس. حتى «بنك البحر المتوسط»، الذي يملكه رئيس الحكومة رفيق الحريري تدور حوله مهامسات لم تكن مسموعة من قبل على الرغم من زيادة ترسملته، وكذلك الأمر بالنسبة الى عدد آخر من المصارف اللبنانية التي ليست في وضع يمكنها من الاستمرار في ظل استمرار الأوضاع الراهنة، على الرغم من الأرباح النسبية الكبيرة التي أتيحت لها في الظروف السابقة، قبل أن تصل مستويات العجز والمديونية العامة الى مرحلة الخطر الداهم.

هشاشة المصارف

حول هذا الموضوع كتبت جريدة «فايننشيال تايمز» البريطانية تحليلاً بعنوان: «سبب خطورة المصارف»، تساءلت فيه حول السبب الذي يجعل الاوضاع المصرفية «هشة» وسريعة العطب، لتخلص فيه الى جواب بان البنيان الذي تقوم عليه ليس فقط بُنياناً معرضاً للكوارث، بل هو سبب الكوارث.

وجاء في هذا التحليل ايضاً ان الحكومات تستجيب للأزمات المصرفية بتحمل الكثير من مخاطرها، لكن هذا المسلك الحكومي يشجع المصارف على المضي والامعان في مسلكياتها الخطرة.

وتقول «فايننشيال تايمز»، إن المصارف التجارية تحمل جبلاً ضخماً من المخاطر على قاعدة ركيكة من الترسملية. ذلك ان معظم مطلوباتها قابل للاسترداد بالقيمة السائدة وفور الطلب، حيث المودعون يعتبرون ودائعهم المالية مأمونة تماماً.

لكن موجودات المصارف خاضعة لمخاطر السوق، اي الى التغيرات في قيمة الموجودات، والى مخاطر الائتمان، اي افلاس المدنيين، والى مخاطر السداد، أي انقطاع مسلسل المدفوعات، كأن يعطي المصرف قرضاً لشخص ليشتري به سيارة بالتقسيط على اساس مرتبه الحالي لعمله، فاذا فقد وظيفته يتوقف بدوره عن دفع المستحقات للمصرف ويصبح المصرف عاجزاً عن مزيد من التسليفات بالاضافة الى اشكالية تصرفه بالسلعة المكفولة التي تكون قد فقدت قيمتها مع الوقت. كما إن المصارف معرضة للمخاطر السياسية ومخاطر الاحتيال.

الاقتصاد والمصارف

كذلك فإن المصارف تلعب دوراً كبيراً في تفاقم عدم الاستقرار في الاقتصاد العام. ففي زمن اليسر يؤدي التوسع في التسليف الى ارتفاع اسعار الموجودات، ويعزز الثقة الاقتصادية. والمثال على ذلك التسليفات العقارية، حيث ارتفاع اسعار العقارات يؤدي الى تزايد قيمتها ككفالة للقروض مما يشجع المصارف على المزيد من التسليف. اما في زمن التباطؤ والانحدار، فإن الاوضاع تجري بصورة عكسية، اذ تنهار قيمة الكفالات وتتزايد الديون الهالكة ويضمر التسليف.

والبنوك التي تهتز بفعل ذلك تهدد البنوك الاخرى التي تقترض منها فيؤدي ذلك بدوره الى انهيار اقتصادي عام.

ومما يخفف من هذه القاعدة في لبنان حالياً، أن نسبة كبيرة من الاستثمارات العقارية غير مدينة الى المصارف، لأن القائمين عليها، ومعظمهم من المهاجرين اللبنانيين العائدين من إفريقيا وغيرها، لديهم مدخرات كافية لتغطية استثماراتهم. ولو كانت الاستثمارات العقارية في لبنان قائمة على الاستدانة من المصارف بكفالات عقارية، لكانت الإفلاسات في القطاع المصرفي الآن أكبر من ان تعالجها اي حكومة.

الدين الخارجي و«البنك المركزي»

في الحالات العادية المحصورة بالوضع الداخلي يبدو العلاج الحكومي للاوضاع من خلال البنك المركزي يسيراً، حيث يقوم «البنك المركزي» بتقديم السيولة اللازمة للمصارف باعتباره الملجأ الاخير. كذلك يمكن ضمان الودائع وتوجيه السياسة النقدية وجهة الاستقرار الاقتصادي.

ولما كان مثل هذا الوضع مشجعاً للمصارف على المزيد من المخاطر، فقد أدى في المقابل الى تزايد القيود الحكومية عليها. لكن الشيء الجديد والطارىء الذي يعطل هذه العلاجات الى درجة كبيرة ويجعلها غير فعالة هو «الاقتراض الخارجي»، لأن البنك المركزي المحلي لا يستطيع ان يلعب دور الملجأ الاخير بالعملات الاجنبية. ولا الحكومة التابع لها تستطيع تأمين الودائع بالعملات الاجنبية.

واذا كان رفيق الحريري قد وجد وديعة سعودية بالعملات الاجنبية مرةً، فإنها الشذوذ الذي يؤكد القاعدة، لانه من غير الممكن لأي حكومة في العالم ان تؤمن ودائع بالعملات الاجنبية في أي وقت تشاء. يضاف الى ذلك ان الوديعة السعودية في لبنان قد لا تتكرر ربما لأسباب سعودية في الدرجة الاولى.

البنوك الضيقة والبنوك العريضة

وبفعل الأزمة الآسيوية التي كشفت عملياً جميع المصائب الممكنة من جراء الواقع المصرفي، تساءلت جريدة «فايننشيال تايمز» بقولها، اذا كانت المصارف على هذه الدرجة من الخطورة فماذا يمكن فعله لجعل النظام المالي اكثر اماناً؟

وجواباً عن ذلك تقول:

«لقد ولت تلك الايام التي كانت فيها المصارف المجال الوحيد لأداء المدفوعات او تقديم السيولة بشكل أنفع من التعامل النقدي، لأنه باتت هناك وسائل جديدة للدفع. لكن كيف نستبدل البنوك، او على الاقل نجتنب دعمها بضمانات حكومية صريحة او ضمنية؟

من الاقتراحات الجذرية في هذا الصدد هو فصل «البنوك الضيقة» عن «البنوك العريضة».

فما هي «البنوك الضيقة»؟

هي البنوك التي تقدم موجودات سائلة وتدير نظام المدفوعات. انها تستثمر في اوراق مالية مأمونة وقصيرة الاجل مثل اذونات الخزينة، وتحقق شيئاً من العائد المالي من موجوداتها بحيث تكون مطلوباتها مأمونة. ويمكن للحكومة ان تضمنها، لكنها قد لا تحتاج الى ذلك.

اما «البنوك العريضة»، فإنها تبدو كما هي اليوم مع فارق اساسي هو أنها تعمل من دون دعم من الحكومة. فلا يكون هناك مقرض لها كملجأ اخير مثل البنك المركزي. لكن المشكلة في ذلك أن «البنوك العريضة» قد تخلق من جديد عدم الاستقرار الذي نعيشه اليوم.

وهذا التقسيم يبدو محتملاً من خلال عمليات الدمج المصرفي مع فارق اساسي هو، انه في اطار إلغاء الملجأ الاخير، على الحكومة ان تتقبل الانهيارات المصرفية المتوالدة منها، او ان تعود الى فرض القيود على نحو يعطل مفهوم النظام المصرفي الحر لتصبح بحكم ادارة الاقتصاد الموجه.

السرية المصرفية

بالإضافة الى مسألة دمج المصارف وما يتتبعها من نشوء بنوك عريضة والى الاحتمال او الحاجة القائمة فعلاً باتجاه خفض سعر الصرف او التخلي عن تثبيته بصورة مفتعلة، تواجه حكومة الحريري مسألة حساسة اخرى للجهاز المصرفي الا وهي «قانون سرية المصارف»، لانه ليس خافياً ان هناك ضغوطاً دولية، لدوافع مختلفة، من اجل اشاعة قدر اكبر من الشفافية التي تحجبها السرية المصرفية.

وبفعل الازمة الآسيوية ايضاً زادت ضغوط وزارة المالية الاميركية وضغوط «صندوق النقد الدولي» على البنوك المركزية الآسيوية من أجل اتباع نظم مصرفية ومالية اكثر وضوحاً وتقيداً بالشفافية المحاسبية.

وتبعاً لذلك يمكن الافتراض الواقعي بأن لبنان، الذي يعد في طليعة الدول المتمسكة بالسرية المصرفية، سوف يواجه هذه الضغوط الاميركية في الدرجة الاولى لإلغاء السرية المصرفية.

ومع ان بعض الاميركيين يرون نفعاً للسرية المصرفية بالنسبة الى البنوك خصوصاً في الاوضاع التي تحقق فيها تلك البنوك جزءاً متزايداً من ارباحها من التجارة، او بحكم العادة، فان ذلك في رأيهم مناقض للشروط التي تلزم للأسواق الحرة التي لا تستطيع ان تنتعش بغير شفافية مطلقة.

وفي رأيهم ان المصارف لم تعد بحاجة الى السرية كوسيلة لإحتكار المعلومات في الدرجة الاولى لأنها باتت جزءاً من اسواق المال العالمية من حيث أن قواعد الترسملية قد تغيرت. ففي السابق كانت المصارف تترسمل بودائع الجمهور، اما الآن فإنها تعتمد على اسواق المال للحصول على الرساميل التي تعود فتقرضها لزبائنها. او كما قال دنيس دورستون، الرئيس السابق لمؤسسة «جي بي. مورغان»:

«إننا نعيش في زمن تهيمن فيه اسواق المال على اسواق التسليف».

ومن الاسباب الموجبة لكسر طوق السرية المصرفية، في رأي الاميركيين، ان المصارف لم تعد محتكرة للمعلومات بوجود الاسواق الحرة، بل إن الأسواق الحرة باتت اكثر معرفة بما يجري في المصارف ذاتها اكثر من تلك المصارف.

وفوق ذلك، فإن الاسواق الحرة باتت قادرة على تقويم تلك المصارف، من حيث كونها استثماراً او مستودعاً للودائع او كمقترض، من خلال المعلومات المتيسرة لديها في تعاملاتها اليومية. وهي عادة أدق من المعلومات المتوفرة من خلال الاجهزة الحكومية الداخلية المشرفة على المصارف.

ويقول مارتن مايرر، الباحث في «معهد بروكينغز» الاميركي ومؤلف كتاب: «المصرفيون... الجيل المقبل»:

«إن عبقرية النظام الرأسمالي تكمن في أن الاسواق لا القوانين او السياسة هي التي تفرض الاعتراف بالاخطاء وتصحيحها. ولكي يعمل *النظام الاقتصادي* العالمي بصورة صحيحة لا بد من ان يتمكن المستثمرون ومستشاروهم من التمحيص عميقاً في خفايا المؤسسات المالية اكثر مما يتيح الآن المشرفون على المؤسسات المالية والمصارف».

ويضيف قائلاً:

«ومما لا شك فيه أن السوق القائم بين المصارف (انتر بنك) حيث تقترض البنوك من بعضها البعض بصورة سرية، سوف يتقلص في هذا المنحى، وربما يتقلص عميقاً ليطال الوظيفة المصرفية التاريخية من حيث تسهيل التجارة والمدفوعات».

ويختتم مارتن مايرر استنتاجه بالقول: «لكن فقدان المصارف شيئاً من حيويتها المالية وفاعليتها سوف يكون ثمناً ضئيلاً يدفع لتخفيف اندفاع النظام القائم الى الفوضى الضارية اطنابها الآن».

على ابواب العهد الجديد

إن لبنان الذي قامت فيه الحياة الاقتصادية تاريخياً على القطاع المصرفي يواجه الآن خياراً جديداً يقوم على تراجع القطاع المصرفي بعدما بلغ ذروته.

وقد يكون ان مجيء الحريري الى الحكم خلال السنوات الاخيرة قد عجّل في هذا الاتجاه ربما من حيث لا يريد او من حيث لا يدري.

ولا شك في ان لبنان الذي يواجه تراجع القطاع المصرفي فيه، بعاداته المستحكمة، بحاجة الى عقل جديد لفهم ومعالجة آثار هذا التحدي المقبل. ولذا فان العهد الجديد المقبل على لبنان بعد اشهر قليلة يفترض فيه أن يكون عقلاً جديداً لا مجرد عهد جديد.

الاردن

في خطة أعدت بمشاركة «غرفة صناعة عمان»

الكومبيوتر يدخل الى وزارة الصناعة وينظم علاقاتها مع العالم الخارجي!

وضعت وزارة الصناعة والتجارة امام السائلين، جردة حساب من خلال تقرير مسهب عددت فيه ما قامت به، وأهمه مداخلة تنفيذ السياسات الكفيلة بتبسيط الاجراءات، وفتح المجال لجميع الفعاليات للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير من دون الحاجة لاصدار رخص مسبقة من الوزارة على ان يتم استيفاء رسوم الاستيراد على مدى البيان الجمركي عند ورود البضاعة، وذلك اختصاراً للوقت وتخفيفاً لعناء المصدرين والمستوردين.

وتابعت الوزارة دورها في تنظيم العلاقات التجارية بين الاردن والدول العربية والاجنبية والتكتلات الاقتصادية العالمية، وذلك باعداد الاتفاقيات التجارية الدولية والاشراف على تطبيقها والمفاوضة لتعديل القائم منها وفقاً لمتطلبات الحركة التجارية والتطورات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا المجال قامت الوزارة بالاسهام والاعداد للجان المشتركة مع كل من العراق وليبيا وفلسطين والجزائر والبحرين ومصر وقطر واليمن والسودان وايران.

وشاركت في الاجتماعات التي عقدت مع الجانب الاوروبي للتوصل الى الصيغة النهائية لاتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية، وقامت بمتابعة اجراءات الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» والاعداد والمشاركة في الاجتماعات واللقاءات التي تمت مع الجهات الدولية المعنية في هذه المنظمة.

في المجال الصناعي، جهدت الوزارة، على ما جاء في تقريرها، في بلورة خطة واضحة المعالم لتنمية القطاعات الصناعية تهدف الى بناء قاعدة معلومات صناعية بواسطة الكومبيوتر تعكس التفاصيل الخاصة بالقطاع الصناعي بالتنسيق مع غرفة صناعة عمان لخدمة الصناعيين والمستثمرين واتاحة هذه المعلومات للراغبين الاستفادة منها، وتقوية الروابط بين المشاريع الصناعية القائمة للعمل على تكاملها، وتحفيز التعاون الفني وتبادل الخبرات في ما بينهما وتعزيز العلاقات بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحث العلمي للنهوض بمستوى الصناعة وتطويرها تمهيداً للاستحقاقات المقبلة، منها الشراكة الاوروبية، والعمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة ومتابعة تطوراتها والاستفادة القصوى منها.

وتهدف الخطة الى مساعدة المستثمرين لحل المشاكل التي تعترضهم بعد شروعهم في تنفيذ مشاريعهم ومتابعة قضاياهم المعلقة لدى الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية شكلت وحدة متخصصة داخل الوزارة لخدمة المستثمرين باشرت اعمالها في حل المشاكل التي واجهت بعض المستثمرين ولاقت ارتياحاً كبيراً لديهم.

اما قطاع التأمين، فقد حظي بالثقافة الوزارة، حيث تم تنفيذ اتفاقية توأمة قطاعي التأمين في كل من الاردن وايرلندا، التي ستفضي الى قيام مديرية مراقبة التأمين في الاردن باتباع الاجراءات ذاتها المتبعة لدى الجهة المعنية بمراقبة قطاع التأمين في ايرلندا.

وفي مجال حماية الملكية الصناعية ولأهمية هذا الموضوع فقد اولته الوزارة جل اهتمامها وعملت بشكل فاعل على محورين هما:

● المحور الاول، اقتراح تعديل التشريعات المحلية المتعلقة بالملكية الصناعية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية النافذة باعتبار ذلك متطلباً سابقاً للانضمام للتكتلات العالمية ومنها «منظمة التجارة العالمية» مع مراعاة ان تتضمن هذه التعديلات تحقيق اقصى فائدة لصالح الاقتصاد الوطني وتخفيف السلبيات بالاستفادة من المهلات القانونية والمزايا التي تحتويها الاتفاقيات الدولية.

وفي هذا السياق قامت الوزارة باستكمال اعداد معظم مشاريع القوانين النافذة والمتعلقة بالملكية الصناعية التي تمر الآن بمرحلة الاجراءات النهائية تمهيداً لمرورها عبر المراحل الدستورية.

● المحور الثاني، في التعاون مع «المنظمة العالمية» لحماية الملكية الفكرية (ويبو) المعنية في هذا الموضوع وذلك للاستفادة من خبراتها الاستشارية ومساعداتها للوزارة من خلال تدريب الموظفين في مجالات الملكية الصناعية والاستفادة القصوى من المساعدات الفنية والعينية المتاحة لديها في مجال ادخال نشاطات الملكية الصناعية الى اجهزة الكومبيوتر، واثمر ذلك عن تدريب موظفي مكتب الملكية الصناعية لدى الوزارة ضمن برامج تدريبية خارجية مولت بالكامل من قبل «ويبو».

ووافقت هذه المنظمة على تمويل نشاطات تطوير مكتب الملكية الصناعية في الوزارة من خلال مشروع وطني خاص بالاردن بقيمة ٥٥ الف فرنك سويسري، ومشروع عربي قيمته حوالي ٦٠٠ الف دولار. ووعدت المنظمة بأن تكون للاردن حصة كبيرة منه نظراً الى ما ابدته الوزارة من جدية في تطوير مكتب الملكية الصناعية لديها، ومن ذلك الانتهاء من ادخال العلامات التجارية الى الكومبيوتر بكلفة بلغت حوالي ٣٠ الف دينار.

وأبدت المنظمة استعدادها لتمويل انشاء مكتبة للاختراعات وتزويدها بقاعدة بيانات تحتوي في المرحلة الاولى على ٢,٥ مليون براءة اختراع عالمية بكافة تفاصيلها، والعمل جار على متابعة هذه الامور.

وفي مجال تطوير اعمال الوزارة وحوسبة نشاطاتها بين التقرير انه انطلاقاً من توجه الحكومة لتسهيل تقديم خدماتها للافراد والجهات المعنية بيسر وسهولة ولاتاحة البيانات المتوفرة لديها لمتخذي القرار في الوزارة وقطاع المستفيدين من خدماتها عملت الوزارة على استكمال ادخال البيانات التاريخية المتعلقة بنشاطاتها على الكومبيوتر وادخال نشاطاتها التي لم تدخل بعد الى برامج الكومبيوتر الخاصة.

كما عملت على استكمال توفير البنية التحتية من اجهزة الكومبيوتر، خاصة جهاز الكومبيوتر المركزي التابع للوزارة المركزية الذي وضع بالخدمة اخيراً، واجهزة الكومبيوتر الشخصية والطرفيات وشبكات الكومبيوتر واجهزة الربط التي عملت على ربط مديريات الوزارة بالجهاز المركزي وهيئات الوزارة بالجهاز المركزي وهيئات الوزارة للربط مع مكاتبها في المحافظات التي ستتم قبل نهاية سنة ١٩٩٨.

وفي مجال تنمية جهاز الوزارة الوظيفي عملت الوزارة على وضع خطة عمل تهدف الى اعادة تنظيم الوزارة وتصنيف الوظائف وتوصيفها وتحديد الموظفين القادرين على القيام بالمهام المناطة بهم ضمن نشاطات الوزارة وتحديدهم كماً ونوعاً.

وقامت الوزارة بوضع خطة طموحة لتدريب واعادة تأهيل كادرها الوظيفي ضمن محورين رئيسيين هما:

التدريب العام والتدريب المتخصص. ويشمل التدريب العام التدريب في مجال الكومبيوتر واللغة الانكليزية والتدريب الاداري العام

الاردن / إسرائيل

الصناعيون كانوا أول من حذر

انتقال مصانع النسيج الاسرائيلية الى «إربد» يثير مخاوف الصناعيين الاردنيين!

يثير اتجاه القطاع الخاص الاسرائيلي الى نقل مصانع النسيج الاسرائيلية الكثيرة الى الاراضي الاردنية، توفيراً للنفقات وللاستفادة من رخص العمالة، الكثير من النقاش في عمان.

«غرفة صناعة عمان» كانت اول من اثار هذا النقاش بعد اعلانها انها عاكفة على وضع دراسة شاملة للاثار المتوقعة لنقل مصانع الغزل والنسيج الاسرائيلية الى الاراضي الاردنية وخصوصاً الى «مدينة الحسن الصناعية» في مدينة «اربد» شمالي المملكة. (راجع «الميزان» المجلد الخامس - العددان الثاني والثالث - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٧ وكانون الثاني/ يناير ١٩٩٨).

وكان مصنع اسرائيلي ضخم للصناعات النسيجية قد نقل منشآته فعلاً الى «مدينة الحسن الصناعية» قبل اسابيع. وتظاهر عماله بالآلاف قرب خط الحدود والمعابر مع الاردن وحرضوا عمال الاردن على الامتناع عن العمل في اي مشاريع منسوجات اسرائيلية تقام داخل اراضيهم.

وعملياً لا يكلف عامل النسيج والغزل في الاردن اكثر من ١٢٠ دولاراً في الشهر. وهو مبلغ لا يقارن بالمبلغ الذي يتقاضاه عامل النسيج في اسرائيل، الذي يتجاوز الالف دولار للعامل الواحد.

ويعتقد ان نقل المصانع النسيجية من اسرائيل الى الاردن سيضمن للبضاعة المنتجة فرصاً افضل في هوامش الربح والتسويق بعد تخفيض كلفة الانتاج.

وازاء حماس قطاع النسيج الاسرائيلي لفكرة الانتقال بمنشآته الى الاردن، مازالت الفعاليات الاردنية المعنية غير قادرة على تحديد موقفها من هذا النقل.

على الدجاني مستشار «غرفة صناعة عمان»، قال: «مازال الوقت مبكراً للحكم على الجدوى المتوقعة او على الآثار الاجتماعية والسياسية التي ستترتب على اقامة مصنوعات النسيج الاسرائيلية في الاردن».

ويبلغ حجم الاستثمارات الاردنية في مجال الصناعات النسيجية اكثر من ١٠٠ مليون دولار يخشى ان تتاثر بمثل هذا الاتجاه، لكن الاسرائيليين يقولون انهم يلتزمون بعدم التسويق في الاراضي الاردنية، وعدم التصدير لأسواق المنسوجات الاردنية التقليدية.

ومن جهة اخرى حذرت الامانة العامة لنقابات العمال من مغبة نقل الصناعات الاسرائيلية الى الاردن.

واصدر الاتحاد بياناً دعا فيه الى منح الصناعة الوطنية الاولوية والصدارة من حيث الاهتمام الحكومي، معتبراً ان الاقتصاد الاردني لن يستفيد من اي شراكة مفترضة مع الاقتصاد الاسرائيلي الذي يفوقه قوة بعدة اضعاف.

وقال الامين العام للاتحاد مازن المعايطة، ان اسرائيل عودت الذين يتعاملون معها على عدم الثقة بسياساتها. واعتبر المعايطة ان نقل هذه المصانع قد يسهم في بعض الحلول الجزئية لمشكلة البطالة، لكن خطوة كهذه يجب ان لا تتم بمعزل عن الواقع السياسي. واضاف، ان احداً لا يعرف ما هي الفائدة المرجوة من تحقيق تقدم في التعاون الاقتصادي قبل التقدم بعملية السلام بحد ذاتها، «فيجب وقف مثل هذه الخطوات حتى تتأكد جميعاً من انها لا تشكل خطراً حقيقياً على الاقتصاد الوطني».

ويخشى العديد من الصناعيين الاردنيين ان يؤدي التطبيع الاقتصادي مع اسرائيل الى انهاء صناعاتهم في ظل عدم قدرتهم على منافسة الصناعات الاسرائيلية التي تتسرب تدريجاً الى الاردن. ويقولون ان المصنع الاسرائيلي الضخم لصناعة المنسوجات والالبسة، الذي نقل الى مدينة «إربد» قام بتخفيض اسعار بضاعته استعداداً لدخول السوق الاردنية.

وبدات الصحف وبعض المراجع الاقتصادية الاردنية والسياسية المعارضة للسلام تتحدث عن الاخطار التي قد يسببها الاقتصاد الاسرائيلي للاردن، خصوصاً بعد تطبيق القرار الاميركي الذي يقدم اعفاءات جمركية خصوصاً لاي صناعة اردنية مشتركة مع اسرائيل، او تحمل عبارة «صنع في اسرائيل».

ويقول فؤاد محرم، وهو احد الصناعيين الأردنيين البارزين، ان الهدف من ذلك هو الايحاء بان اسواق الولايات المتحدة والعالم تفتح للصناعي الاردني الذي يشرك اسرائيل في صناعاته فقط، وهو هدف لا يمكن القول انه هدف اقتصادي بحت بل سياسي مباشر».

ويؤكد المستثمر الأردني عمر صلاح، الذي يدير مجموعة العصر الاستثمارية «سنشري غروب» البالغ راسمالها ٤٠ مليون دولار ان عبارة «صنع في اسرائيل» كان لها تأثير السحر على انتاجه. ويقول صالح انه لم يتمكن من دخول الاسواق الاميركية عبر شركاء اميركيين من دون هذه العبارة التي كلفته استيراد مواد خام من اسرائيل بقيمة ٣٠٪ من كلفة الانتاج.

وتقول مصادر اردنية لـ «الميزان» ان اسرائيل بدأت تغزو الاردن اقتصادياً وتتسرب الى قطاعاته تدريجاً وتحديداً في مجالي الصناعات والمقاولات التي بدأت تواجه منافسة واضحة من الشركات الاسرائيلية في الفوز بالعطاءات والمناقصات المحلية، الامر الذي سيؤثر سلباً على اوضاع شركات المقاولات الاردنية.

تقارير

تصل خلال ثلاث سنوات الى ٢٦٢ مليار دولار

الديون العربية تتزايد بمقدار ٥٠ ألف دولار في الدقيقة!

يرجح المحللون الاقتصاديون ان يصل مجموع الديون العربية سنة ٢٠٠٠ الى ما لا يقل عن ٢٦٢ مليار دولار، اي ما يعني تضاعف مقدارها حالياً وفي غضون ثلاث سنوات فقط.

ويضيف المراقبون ان اجمالي مقدار المديونية العربية البالغ ١٣٩ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٩٧، مرشح الى أن يقفز الى اقل من الضعف بفارق ضئيل ما لم تتخذ اجراءات سياسية واقتصادية في على صعيد السياسات المالية المتبعة تكفل الحد من معدل هذه الزيادة الحادة.

وكان التقرير غير الرسمي الصادر عن «الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية» ومقرها القاهرة، ذكر ان تلك الفرضيات التي تلقى تصديقاً اوروبياً بوصفها واقعية للغاية وضعت كاسقاطات على اساس تفاقم معدلات مديونية الاقتصاديات العربية بمقياس جامع، وبما مقداره ٥٠ الف دولار في الدقيقة الواحدة.

ويعزى هذا المعدل المطرد من الارتفاع حسب رأي المحللين الاقتصاديين العرب والاوروبيين الى ضعف الاداء الانتاجي في الدول العربية، خصوصاً على الصعيد الصناعي، والعجز عن المنافسة الناجحة في سوق التجارة الدولية، واكثر من هذا وذاك الى غياب التنسيق التجاري.

كما ردت اسباب هذا الارتفاع الحاد الى وجود عدد كبير من الحواجز الجمركية والاجراءات التي تعيق تدفق السلع بحرية بين الدول العربية وبعضها البعض، وفي ما بينها والسوق الدولية عموماً، اضافة الى عدم كفاية تطبيق الاساليب التكنولوجية المستحدثة. واخيراً لا آخراً الى انخفاض حجم الاستثمارات الرأسمالية داخل المنطقة العربية ذاتها.

غير ان ما كشف عنه التقرير في الوقت ذاته، هو ان اكبر عامل مفاقم لمقدار هذه المديونية يعود الى الارتفاع المتواصل في حجم واردات الدول العربية، ولا سيما البلدان الكبيرة في صفوفها، من السلع الغذائية، ويورد الاقتصاديون العرب حسب احصاءات موثوقة ٦٠٪ كحجم واردات الدول العربية من الحبوب بالتناسب الى مجموع الاستهلاك، و٧٠٪ كواردات من حجم استهلاك السكر و٣٠٪ من اللحوم. بالاضافة الى ١١٠ مليارات طن اضافية سنوياً من مختلف انواع السلع الغذائية الاخرى.

وتشير ارقام «مؤسسة الضمان التجاري» الايطالية، نقلاً عن مصادر «الهيئة العربية لضمان الاستثمارات» الى ان هذا المعدل من الارتفاع في حجم المديونية يشمل نمطاً شاذاً حيث ان متوسط النمو الاقتصادي لدى ١٣ بلداً عربياً سجل سنة ١٩٩٧ ما لا يقل عن ٧,٤٪، كما تسجل عجوزات الميزانية لدى جميع هذه الدول تقريباً تحسناً لا بأس به.

وتورد الاحصائيات اخطر معدل للعجز في الميزانيات العربية لدى الكويت اذ بلغ ١٨,٤٪ ويليها لبنان مباشرة بمعدل ١٨٪.

سوريا

زيارة شيراك فتحت باب باريس أمام دمشق

الرئيس الأسد يريد «التغيير المنضبط» فلا تدمير للماضي من دون الاستعداد للمستقبل

ريما كان راتب الشلاح، رئيس الغرفة التجارية في دمشق، أول رجال الأعمال الدمشقيين المنادين من سنوات بالتصحيح الاقتصادي وتحسين الاداء، لكي تتمكن دمشق من اللحاق بركب التجارة الدولية الحديثة.

وما نادى به راتب الشلاح من سنوات هو توحيد مبكر للصرف الاجنبي وهو ما صار مأمولاً بعد سنوات من تحرك حذر نحو ذلك الهدف.

كما طالب الشلاح، ومعه غير رجل اعمال، بانشاء سوق للاوراق المالية حتى تتاح حصة للمستثمرين الصغار في اقتصاد بلادهم. فالشروع في تنفيذ برنامج انمائي لا يمكن ان يستكمل من دون بورصة.

وكرر اولوية اشار اليها المحللون وهي ان دمشق يجب ان تفتح نظامها المصرفي الذي تديره الدولة والذي لا يقدم سوى بضع خدمات عادية توجد في دول مجاورة مثل لبنان.

واضاف الشلاح مراراً «ليس لدينا شك في انه ليس بوسع البلاد اقامة سوق حرة تماماً للمصارف، ولكن نستطيع ان نفعل الكثير في هذا المجال».

واشار الى ان الحكومة حققت تقدماً انمائياً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية اذ زاد انتاج البلاد الزراعي بمعدلات كبيرة، واصبحت تصدر نحو ٣٣٠ الف برميل من النفط يومياً وتتعامل بايجابية مع مشكلة ديونها الخارجية.

وفي مكتب المجلس الاعلى للاستثمار اخرج محمد سراقبي قائمة بمشروعات اقرتها الحكومة قيمتها ثمانية مليارات دولار منذ الموافقة على قانون الاستثمار رقم ١٠ في سنة ١٩٩١ والذي يمنح حوافز للمستثمرين الاجانب والمحليين. ومع ذلك فالدولة تسيطر على ٧٥٪ من الاقتصاد بينما تشكل الزراعة المجال الرئيسي للملكية الخاصة.

ويستمر قطاع النفط والغاز تابعاً للدولة وان كانت توجد عدة مشروعات مشتركة مع شركات غربية. وقد انفتح مجال آخر الشهر الماضي، عندما اعلنت شركة «تراكتبل» البلجيكية انها هي ومجموعة «شركات سراقبي للاستثمار»، ومقرها الولايات المتحدة، حصلتا على الموافقة على اقامة اول محطة للكهرباء يمتلكها القطاع الخاص.

وقال ديبلوماسي غربي بارز في دمشق لـ «الميزان»، «ربما يقول مراقب خارجي ان دمشق في أمس الحاجة الى التغيير. لا اعتقد ان صناع القرار السياسي والاقتصادي يرون الامر كذلك على الاطلاق. انهم يعتقدون ان الوضع افضل مما كان عليه في سنة ١٩٧٠».

فقد تولى حافظ الاسد الرئاسة في ١٩٧٠ بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي. وبينما كان الاتحاد السوفياتي يتجه نحو الانهيار في الثمانينات بدأ الرئيس الاسد اول خطوات التصحيح الاقتصادي. وفي اوائل التسعينات كان الاقتصاد ينمو بنسبة ٧ الى ٨٪ سنوياً. ويتوقع مسؤولون سوريون تحقيق هذه النسبة سنة ١٩٩٧ وان كانت تقديرات الولايات المتحدة تضعها عند ٤ الى ٦٪ منذ ١٩٩٤.

وبنسبة نمو سكاني تقدر بنحو ٣,٤٪ سنوياً، وجامعات يتخرج منها الآلاف لوظائف غير موجودة، فان البلاد في حاجة الى النمو. ولكن لا احد سواء اكان سورياً او اجنبياً يتوقع اصلاحاً سريعاً.

فالرئيس الاسد حذر بطبعه، ويريد ان يكون التغيير منضبطاً وتحت السيطرة والرقابة.

ويذكر انه قال لزائر اجنبي ان سوء ادارة ميخائيل غورباتشوف لبرنامج التصحيح دمر الاتحاد السوفياتي السابق.

قال الديبلوماسي، «الاسد مصر على عدم السير في هذا الطريق. رأيه في غورباتشوف انه دمر الماضي من دون استعداد للمستقبل». وتبقى دمشق بالنسبة الى المستثمرين بلداً للآمال اكثر من الواقع، ولكن الاحتمالات ضخمة.

واضاف الديبلوماسي امام «الميزان»، «يمكن ان تكون سوريا بلداً مزدهراً في ظل نظام اقتصادي صحيح».

وعدد مسح لحكومة الولايات المتحدة السنة الماضية مجالات الاستثمار في سوريا مثل التنقيب عن النفط والغاز والمشروعات الكهربائية والقطنية والاسمدة والكيماويات وتخزين الحبوب ومعدات الري والمستلزمات الطبية والعقاقير.

كما تتميز البلاد بمواقع اثرية وسياحية لم تكتشف معظمها السياحة الغربية من شواطىء خلابة على البحر المتوسط الى معالم صحراوية قديمة مثل تدمر.

ويشكو محللون غربيون ان السياحة غير مزدهرة بسبب شكوك امنية متأصلة تجاه الاجانب. ولكن وزير السياحة السوري دنحو داوود يقول ان لديه خططاً طموحة، ويضيف «يوجد ٣٠٠٠ موقع اثري ترجع الى ٣٣ حضارة من اولها حتى الآن. نأمل ان ندخل القرن الحادي والعشرين وعدد الزوار قد تضاعف».

وقال الوزير داوود ان عدد السياح الوافدين ارتفع بنسبة ١٠٪ سنوياً خلال العقد الحالي. وفي العشرة اشهر الاولى من هذه السنة ١٩٩٧ جاء ٦٠٠ الف لبناني و٨٠٠ الف عربي آخر و٦٠٠ الف أجنبي اغلبيتهم من اوروبا.

ويدور نقاش حول تأثير الاعتبارات الامنية على التحسين المطلوب في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، فلا يوجد في دمشق هواتف محمولة او تسهيلات للدخول الى شبكة المعلومات العالمية «الانترنيت». ولكن يمكن لهذا القطاع ان يخدم الاقتصاد السوري، كما يقول الخبراء.

قال سعد الله اغا القلعة، المسؤول الاعلامي بالجمعية السورية للمعلوماتية، ان معدات الربط «بالانترنيت» وصلت الى البلاد في خواتم الشهر الماضي وان موظفي الوزارات يتدربون حالياً على استخدام المعلوماتية الحديثة وسيسمح للمواطنين بذلك في وقت لاحق.

ولكنه قال انه لا يعرف متى.

وعلى صعيد آخر، اعطى تحسن العلاقات بين باريس ودمشق منذ زيارة الرئيس جاك شيراك الى دمشق في سنة ١٩٩٦ وحل مشكلة الديون، دفعاً للصادرات الفرنسية.

وقال مصدر ديبلوماسي في دمشق انه تم مؤخراً في باريس توقيع اول بروتوكول مالي بين دمشق وباريس منذ سنوات عشر بالاحرف الاولى، على ان يوقع بشكل نهائي قريباً.

وتبلغ قيمة هذا البروتوكول ١٥٠ مليون دولار ويمول مشروعي ري «وادي الخابور» في الشمال وتنقية المياه المستعملة في مدينتي «اللاذقية» و«طرطوس» على الساحل.

من جهة اخرى، وقعت باريس على عقدين تجاريين كبيرين الاول في نهاية سنة ١٩٩٦ لبيع ست طائرات «ايرباص» بقيمة ٢٤٠ مليون دولار الى «شركة الطيران العربية السورية».

والثاني ابرم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بين دمشق والشركة الفرنسية البريطانية «جيك الستوم» لشراء ٣٠ قاطرة حديد بقيمة ٦٠ مليون دولار سيتم تسليمها في نهاية سنة ١٩٩٨.

وهناك اشارات أخرى تدل على رغبة البلدين في تعزيز الروابط الاقتصادية بينهما.

فقد حصلت شركة «الف اكيتن» - التي تنتج ٦٠ الف برميل يومياً اي حوالى ثلث الانتاج السوري من النفط - في كانون الثاني/يناير على عقد جديد للتنقيب عن النفط في شمال شرق البلاد.

وابرمت كل هذه العقود بعد زيارة جاك شيراك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٦ التي اعتبرتها الصحافة السورية «نقطة تحول» في العلاقات الثنائية التي كثيراً ما تأثرت في السابق بملفات سياسية.

وكان لقاء جاك شيراك مع حافظ الاسد مكن من حل مشكلة الديون السورية لفرنسا البالغة ٢٥٠ مليون دولار والتي الغي نصفها تقريباً.

وكان شيراك صرح آنذاك انه «تعهد بمساعدة سوريا لدى كبرى المؤسسات الاقتصادية وبالدفاع عنها داخل المجموعة الاوروبية».

وتعتبر فرنسا المستورد الثاني من سوريا بعد ايطاليا والمصدر الخامس لها.

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بينهما ٥٧٠ مليون دولار في ١٩٩٧ حسب السفارة الفرنسية في دمشق.

وتصدر دمشق الى باريس النفط الخام الذي يشكل ٨٥,٦٪ من الصادرات الى هذا البلد، اضافة الى المنسوجات والقطع الفنية والقطن الخام.

وتصدر فرنسا الات ميكانيكية واجهزة كهربائية ومنتوجات زراعية ومنتوجات نفطية.

واشار المصدر الديبلوماسي ذاته، الى ان اشتراك شركات فرنسية في معرض دمشق الدولي في سنة ١٩٩٧ مثل شركة «بول» للمعلوماتية وشركة «سيتي» للمعدات الثقيلة للري وشركة «الف» النفطية وشركة «جيك السنوم» لصناعة القاطرات وشركتي «رينو» و«سيتروين» للسيارات يعكس اهتمام كبرى الشركات الفرنسية الصناعية المتزايد بالاسواق السورية.

العراق

٢١ عقداً لتصدير النفط وللروس الحصة الكبرى

٣٠٪ يعانون من سوء التغذية والانتعاش الاقتصادي يحتاج الى ٢٠ سنة بعد رفع العقوبات!

في تقرير رفعه دنيس هاليداي، منسق الامم المتحدة للشؤون الانسانية في بغداد، للامين العام كوفي أنان، ان انتعاش الاقتصاد العراقي سيستغرق ما يقرب من عشرين سنة بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ الانكسار والانسحاب من الكويت سنة ١٩٩١.

فالاقتصاد في حال انهيار كامل والبطالة متفشية واصحاب الدخل الثابت في حالة بائسة وليست هناك قوة شرائية من اي نوع في بلد كانت قيمة صادراته تصل الى ٢٠ مليار دولار.

وكان وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح صرح بأن بغداد ستستانف تصدير النفط بموجب المرحلة الثالثة من اتفاق النفط مقابل الغذاء المبرم مع الأمم المتحدة.

ويسمح البرنامج لبغداد ببيع ما قيمته مليارا دولارا من النفط على مدى ستة اشهر لشراء غذاء ودواء للشعب العراقي الذي يعاني وطأة العقوبات.

وكثيراً ما اشتكى المسؤولون العراقيون من ان عائدات الاتفاق النفطي لا تكفي لتلبية الاحتياجات الاساسية للشعب المنهوك، ووصفوا الخطة بانها اداة لتمكين الولايات المتحدة من ابقاء العقوبات.

وهذا ما لخصه دنيس هاليداي ايضاً، عندما ذكر في تقريره ان البرنامج لن يحدث تأثيراً ملموساً الا اذا ارتفعت عائداته بصورة كبيرة.

واضاف «كان كثيرون يعتقدون ان الخطة هي العلاج السحري. ربما كان الطرفان يظنان ذلك. لكن مليارَي دولار على مدى ستة اشهر تستقطع منها نفقات وتعويضات قدرها ١,٣ مليار دولار، مبلغ ضئيل جداً لشعب تعداده ٢٢ مليون نسمة. والمبلغ المتبقي لا يحقق الكثير وخصوصاً عندما ندرك مدى اعتماد هذا البلد على الواردات».

وتابع هاليداي في تقريره «اخر رقم سمعته هو أنهم يحتاجون لعائدات تتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار سنوياً حتى تبدأ الامور في التحرك بصورة مناسبة».

والى جانب شراء الاغذية والادوية تغطي عائدات المبيعات النفطية العراقية المحدودة تعويضات عن حرب الخليج وتكاليف عمليات الامم المتحدة بالاضافة الى مخصصات للتعليم وتحسين امدادات الكهرباء وشراء قطع غيار لانظمة الصرف الصحي والات زراعية.

إلا أن العائدات لم تحقق سوى تأثير متواضع جداً، ولم تحسن مستوى التغذية على الاطلاق على الرغم من انها جلبت ٢,٨ مليون طن من المواد الغذائية.

وتسبب نقص السلع الغذائية الذي يعاني منه العراقيون منذ فرض العقوبات في رفع اسعار السلع المستوردة غير المدعمة لمستويات باهظة. واثرت العقوبات ايضاً على المستشفيات التي تعاني من نقص الدواء، وقدم الاجهزة والمعدات او تدهور حالتها.

وقال دنيس هاليداي: «يعاني ٣٠٪ تقريباً من الكبار والأطفال من سوء التغذية. هناك سوء تغذية حاد يمكن ان يفضي الى الموت او يؤدي الى اعاقة القدرات البدنية وغيرها بصورة يستحيل علاجها. انه اذن ضرر بجيل كامل».

وصرح مسؤولون عراقيون بأن البلاد تسعى لزيادة الانتاج الزراعي لتحقيق اكتفاء ذاتي. لكن الصورة التي قدمها هاليداي عن ذلك القطاع كانت سوداوية وكئيبة ايضاً، حيث قال «توقف استيراد البذور والمبيدات الحشرية والمعدات المستخدمة في الري والوسائل الاخرى اللازمة لاستمرار هذه الصناعة متداعية، صناعة البيض والدواجن منهارة».

وتابع «هناك توقف كامل للنشاط التجاري للقطاع العام. و٢٥٪ من الصبية لا يذهبون للمدارس لانهم يسعون للعمل لمساعدة اسرهم. فالهيكل

الاجتماعي كله ينهار».

على صعيد آخر، اعلن صدام زين الحسن، المدير التنفيذي لهيئة تسويق النفط (سومو) ان الحكومة وقعت ٢١ عقداً مع شركات نفطية في اطار المرحلة الثالثة من «اتفاق النفط مقابل الغذاء».

واضاف الحسن «ان معظم العقود وقعت عبر الفاكس فيما تم التوقيع على عقود اخرى مع ممثلي بعض الشركات العالمية المتواجدين في بغداد». ولم يحدد الحسن جنسية الشركات التي تم توقيع العقود معها، غير ان وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح قد دعا «الشركات النفطية من دون استثناء» الى تقديم عروضها للمرحلة الثالثة من اتفاق النفط مقابل الغذاء.

وكان العراق قد علق صادراته النفطية في الخامس من كانون الاول/ديسمبر الماضي في انتظار موافقة الامم المتحدة على خطة توزيع الاغذية للمرحلة الثالثة من اتفاق النفط مقابل الغذاء. وارادت بغداد بذلك الاحتجاج على تأخر وصول المواد الغذائية اليها.

ويستخدم ثلثا عائدات النفط المباع بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء لاهداف انسانية فيما يذهب الباقي لتغذية صناديق تعويض متضرري حرب الكويت (٣٠٪) وتمويل اللجنة الخاصة للامم المتحدة المكلفة نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية (٤٪).

وكان وزير النفط العراقي عامر رشيد اكد لدى اعلانه استئناف ضخ النفط في الشهر الماضي، ان الاولوية في العقود ستعطى للدول التي ساندت رفع العقوبات المفروضة على بغداد سنة ١٩٩٠.

من جهة ثانية صرح مسؤول كبير في قطاع النفط الروسي بأن سبع شركات روسية وقعت عقوداً لشحن الخام العراقي.

وقال يوري اغابابوف نائب الرئيس التنفيذي لشركة «زاروبيغنفت» الروسية لتجارة النفط التي تنسق عمليات شحن الشركات الروسية، ان شركته فازت بأكبر عقد حتى الآن وهو شحن ١٠,٨ مليون برميل خلال الاشهر الستة المقبلة.

وأشار الى ان اجمالي الشحنات الروسية بلغ حتى الآن ٢٨,٨٤ مليون برميل ومن المرجح ان تزيد الكمية زيادة كبيرة، وقال «هناك خمس شركات اخرى تستعد لتوقيع عقود».

وخلال المرحلة الثانية من اتفاق النفط مقابل الغذاء كانت روسيا اكبر مشتر للخام العراقي اذ اشترت ما يقرب من ٣٩ مليون برميل. وقد بدأت الشحنات الروسية الجديدة في ١٥ كانون الثاني/يناير الماضي.

إيران

في أول ميزانية يقدمها محمد خاتمي

البرلمان سلّم بخفض تقديرات الحكومة لسعر النفط في السنة الفارسية المقبلة

❐ وافق «المجلس» (البرلمان) على اعطاء اولوية لطلب حكومي بمعالجة عجز الميزانية وقدره ثمانية مليارات ريال في السنة الفارسية الحالية التي تنتهي في اذار/مارس المقبل.

ويوازي العجز خمسة مليارات دولار عند حسابه بسعر الصرف الرسمي المستخدم في معظم حسابات الميزانية الحكومية او ثلاثة مليارات دولار وفقاً لسعر آخر تستخدمه الحكومة بشكل متزايد.

ويبدو ان البرلمان سلّم بالضرورة العاجلة لوضع مشروع قانون يعدل ميزانية السنة الحالية. ولم تشرح اي تفاصيل عن تلك التعديلات.

وكان علي نجفي، نائب الرئيس محمد خاتمي ورئيس مؤسسة التخطيط والميزانية، شرح امام لجنة برلمانية ضرورة تعديل ميزانية السنة الفارسية الحالية.

ونقل عن علي نجفي قوله «ان المشاكل نشأت لان بعض العائدات المتوقعة في ميزانية سنة ١٣٧٦ حسب التقويم الايراني لم تتحقق مما ادى الى عجز يبلغ حوالي ٨٠٠٠ مليار ريال في السنة الحالية».

واضاف ان «المبلغ المتفق عليه في ميزانية ١٣٧٦ لشراء منتوجات نفطية ثبت انه غير كاف وانه ينبغي استيراد ما قيمته ٢٧٠ مليون دولار من المنتوجات المكررة لسد احتياجات البلاد حتى نهاية السنة».

واقترحت الحكومة ميزانية متوازنة للسنة الحالية يبلغ اجمالي عائداتها الحكومية ٧٥,١ تريليون ريال.

وكان وزير الاقتصاد والمالية حسين نمازي قال في آب/ اغسطس الماضي ان هناك عجزاً حجمه ١٥ تريليون ريال في الميزانية الحالية وحجمها الكلي ١٨٨,٦ تريليون ريال.

وقال مراقبون غربيون ان الحكومة والبرلمان اتفقا على اعادة رسم الميزانية المقترحة للسنة المقبلة بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية. واضافوا ان الحكومة عدلت بالخفض سعر النفط الذي ستستخدمه كأساس لتقديرات ميزانيتها الى ١٦ دولاراً للبرميل من تقدير سابق قدره ١٧,٥٠ دولار.

ويتعين ان يوافق البرلمان المؤلف من ٢٧٠ مقعداً على مشروع الميزانية قبل احالتها للموافقة النهائية من «مجلس مراقبة الدستور» وهو هيئة نفوذها قوي تتألف من رجال دين ومحامين بارزين.

وتوقع مشروع الميزانية الاصلي الذي وضع على اساس ان سعر النفط يبلغ ١٧,٥٠ دولار للبرميل عائدات نفطية قدرها ٣٠,٨٣٣ تريليون ريال تمثل اكثر من ٨٠٪ من عوائد البلاد من التصدير وما بين ٣٥ الى ٤٠٪ من اجمالي عائدات البلاد.

وقد قدرت الحكومة العائدات النفطية للسنة المقبلة بـ ١٤,٩ مليار دولار، اي اقل بـ ١,٢ مليار دولار من السنة الجارية.

واكد عضو البرلمان والنائب السابق لوزير النفط محسن بحياوي امام المجلس ان «الاسعار وسقف الانتاج المدرجين في الميزانية غير واقعيين وبلوغهما صعب».

واعرب بحياوي عن تشككه في الابقاء على سقف الانتاج واكد ان ايران يجب ان تتوقع «انخفاض العائدات النفطية حوالى مليارَي دولار في السنة (الفارسية) المقبلة».

وقال «ننتج حالياً مئتي الف برميل يومياً اقل مما ادرجناه في ميزانيتنا السنة الماضية وقد نواجه المشكلة ذاتها السنة المقبلة».

ورجح محمود ابطحي النائب عن منطقة خميني - شهر قرب اصفهان (اوسط البلاد) ان تقديرات العائدات النفطية «لا يمكن تحقيقها».

واضاف ان «عائدات النفط ستشهد انخفاضاً بنسبة ١٥٪ على الاقل خلال الاشهر المقبلة وهذا يعني عجزاً يبلغ مليارات الدولارات».

وكانت الحكومة باعت كميات من النفط بقيمة عشرة مليارات دولار في الاشهر الثمانية الاولى من السنة الايرانية ١٣٧٦.

وتواجه الحكومة حالياً عجزاً في الميزانية يقدره الخبراء بمليارَي دولار على الاقل.

وقد حددت اللجان البرلمانية المعنية سعر البرميل الواحد بـ ١٦ دولاراً، اي اقل بـ ١,٥ دولاراً من التقديرات الاولية.

ومشروع الميزانية هو الاول الذي تقدمه حكومة الرئيس محمد خاتمي، الذي تولى السلطة في آب/ اغسطس الماضي.

وهي تشكل اختباراً سياسياً مهماً لان رئيس مجلس الشورى علي اكبر ناطق نوري، كان الخصم المحافظ لخاتمي في الانتخابات الرئاسية.

وبلغت الميزانية في مشروع خاتمي ٨٤,٦٦٦ تريليون ريال (٢٨,٢ مليار دولار حسب سعر الصرف الرسمي) وهي اكثر بقليل من الميزانية السابقة التي كانت ٨١,٢٨٧ تريليون ريال.

ويفترض ان يأتي ٣٦,٤٪ من عائداتها من ايرادات النفط و٢٦,٩٪ من الضرائب و٣٦,٧٪ من ايرادات متفرقة مثل الصادرات غير النفطية.

والمح رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة مناقشة مشروع الميزانية والعضو النافذ في الاغلبية المحافظة محمد رضا باهونار الى ان المجلس قد يعارض الحصول على قرض بقيمة ٦,٤ مليارات دولار من الخارج.

وقد اضطرت الحكومة بسبب الديون الكبيرة التي تراكمت في مطلع التسعينات ووصلت الى حوالي ثلاثين مليار دولار من بينها ٩٠٪ قصيرة الاجل حسب تقديرات غربية، الى اعتماد خطة تقشف منذ سنوات اربع.

وافادت ارقام رسمية نشرت في كانون الثاني/ يناير الماضي، ان الديون الخارجية لايران تبلغ ٢٣,٣٥ مليار دولار، مع اعادة جدولة على المدى المتوسط بشكل رئيسي.

الشارقة

مشروع استراتيجي لتربية أمهات الدواجن رأس ماله ١١٠ ملايين درهم

«دجاج» الشارقة يطعم الخليج ويحمي صناعة الدواجن!

❐ كشف محمد جاسم المزكي، وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة المساعد في دولة الامارات، ورئيس مجلس ادارة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، ان «الشركة العربية لاصول الدواجن»، التي اسستها «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» بالتعاون مع حكومة الشارقة، ستقوم بتنفيذ «مشروع حيوي واستراتيجي» في منطقة الخليج يهدف الى تربية امهات الدجاج لامداد مشروعات الدواجن في دولة الامارات ودول الخليج الخمس الباقية.

وحسب جاسم المزكي يبلغ رأس مال الشركة العربية لأصول الدواجن ١١٠ ملايين درهم اماراتي، تسهم «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» بنسبة ٧٠٪ منها في حين تسهم حكومة الشارقة بنسبة ٣٠٪.

وكانت حكومة الشارقة خصصت قطعة ارض للمشروع لمد اليد لـ «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية»، ولإيجاد مجالات استثمارية جيدة تهدف الى تنمية الثروة الحيوانية وتنعكس بالفائدة على الطرفين، وتقديراً، حسب المزكي ايضاً، لجهود الشركة وسعيها المتواصل نحو «تأصيل صناعة الدواجن في المنطقة العربية»، حيث سبق للوحدة الاستشارية للدراسات الفنية والاقتصادية التابعة لها اعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لهذا المشروع الاستراتيجي وتبين جدواه فنياً واقتصادياً.

وإقامة هذه الشركة هو في نظر المراقبين، نتيجة لوجود طاقة استيعابية كبيرة من «صيصان التسمين» وبيض التفقيس في دولة الامارات، يجري تغطيتها بالاستيراد من الخارج، وكذلك لعدم وجود مثيل لها في الامارات، فضلاً عن ان هذه الشركة تعد انموذجاً فريداً من نماذج التكامل فيما بين منظومة «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» المكونة من مشاريعها التابعة وشركاتها المتفرعة المنتشرة في العديد من الدول العربية. لا سيما مشروع «الشركة لجدات الدواجن» في الاردن، الذي يعد المشروع العربي الاول الذي يعمل في مجال تأصيل الدواجن، والرافد للعديد من مشاريع الدواجن التابعة للشركة وغيرها من مشاريع الدواجن في الدول المجاورة ودول مجلس التعاون، ويمدها باحتياجاتها من صيصان الامهات من افضل السلالات العالمية المشهود لها بالجودة والكفاءة العالية في الانتاج، مما جعل هذا المشروع محل تقدير العديد من الجهات المعنية في صناعة الدواجن في العالم العربي. كما سيقوم هذا المشروع بتزويد الشركة الجديدة باحتياجاتها من صيصان الامهات اللازمة لتشغيلها.

ويتكون هيكل المشروع الجديد من قطاع امهات الدجاج بطاقة انتاجية سنوية تبلغ ١٠,٥ مليون بيضة، وقطاع تفريخ بيض الامهات بطاقة حوالى ٥,٢ مليون صوص سنوياً، وكذلك قطاع فروج اللحم بطاقة ٣,٢ مليون فروج سنوياً.

وبالاضافة الى شركة تأصيل الدواجن وانتاجها «فان الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» سبق لها اقامة العديد من الفعاليات الانتاجية الناجحة في الامارات منها «الشركة العربية لانتاج اللولجن» في «الفجيرة»، و«الشركة العربية للانتاج الحيواني» في رأس الخيمة» و«الشركة العربية لمعدات الدواجن والماشية» في «الفجيرة» ايضاً.

ويتأسيس «الشركة العربية لتأصيل الدواجن وانتاجها» يكون عدد الشركات التي تتبع «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» في الامارات اربع شركات. ويذكر أن نجاح فعاليات الشركة العربية في دولة الامارات في تحقيق اغراضها، كما تظهره نتائج اعمالها بميزانياتها الختامية وتحقيقها ارباحاً سنوية متميزة، يكمن في ما تقدمه هذه الفعاليات من منتوجات عالية الجودة تتمتع بمواصفات قياسية تضاهي المواصفات العالمية، وقد حازت من خلالها على ثقة واقبال المستهلكين المحليين فضلاً عما تلقاه فعالياتها من كل دعم ورعاية من قبل كبار المسؤولين في الدولة بالاضافة الى ما تتمتع به هذه الفعاليات من المزايا الاستثمارية التشجيعية التي توفرها الحكومة الاتحادية لمثل هذه المشاريع. وقد تجاوزت قيمة الاستثمارات التي وجهتها «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» منذ تأسيسها وحتى نهاية سنة ١٩٩٦ ما يقرب من ٢٠٨ ملايين دولار، تعادل ١٠٧٪ من رأس مال الشركة حيث جرى تغطية الفرق بين قيمة هذه الاستثمارات ورأس المال باستخدام جزء من احتياطي الاستثمار الذي خصصته الجمعية العمومية لتمويل مشاريع الشركة المستقبلية بدلاً من زيادة رأس المال.

ويلغت حصيلة المشاريع التي اقامتها الشركة والشركات التابعة لها او اسهمت في اقامتها، وغيرها من الاسهامات الاخرى، ٢٧ شركة ومشروعاً حتى نهاية سنة ١٩٩٦ منتشرة في شاني دول عربية.

البحرين

بعدما ارتفع التداول ٣١٪ سنة ١٩٩٧

القطاع العقاري على أبواب انتعاشة كبرى سنة ١٩٩٨

❐ الارقام التي تداولها عدد من المحللين الاقتصاديين تدعو الى الاعتقاد بأن التداول العقاري سيشهد انتعاشة تحتاجها البلاد، ستتضح معالمها وحجمها في الاشهر الستة الاولى من هذه السنة.

العقاريون ومراقبو السوق، يتفاءلون بدورهم ويؤكدون صوابية اعتقاد المحللين الاقتصاديين. ويستند هؤلاء على جملة متغيرات، يعتقدون انها ستؤثر ايجاباً على حركة السوق خلال السنة الحالية، وربما امتد اثرها الى السنوات القليلة المقبلة.

وتشير ارقام السجل العقاري عن اداء هذا القطاع لسنة ١٩٩٧ الى ان اجمالي التداول سجل نمواً بلغ ٣١٠,٨٪ بعد نمو نسبته ٢٦,٧٪ و٣٦,٤٪ في ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي، بسبب المماحكات والاضطرابات التي كادت ان تصيب الاقتصاد في الصميم لولا تداركها ومحاصرتها بغية التخفيف من مضارها.

واوضحت الارقام أن معدل التداول الشهري ارتفع خلال سنة ١٩٩٧ من ٦,٢٪ مليون دينار الى ٨,٢ مليون دينار بحريني وكان اعلى معدل للتداول الشهري قد سجل منذ بداية هذا العقد في سنة ١٩٩٣ الذي شهد فيه قطاع العقارات اكبر انتعاشه. وبلغ معدل التداول الشهري في تلك السنة ١٢,٤ مليون دينار بحريني.

وبعد ذلك بدأت رحلة النزول في اداء القطاع ليبلغ ادنى مستوياته في السنة قبل الماضية ١٩٩٦.

وجاءت مصادقة شهر رمضان من هذا السنة في بداية السنة الميلادية ليعاني القطاع من انخفاض التداول الذي يعتبر انخفاضاً او ركوداً مؤقتاً يعود السوق بعده لحيويته المرتقبة.

ويوجز مراقبو السوق ثلاثة متغيرات رئيسية يرون انها ستسهم في انعاش القطاع.

اولها، تخصيص الدولة لميزانيات كبيرة من اجل تنفيذ مشروعات كبيرة مثل محطة الكهرباء والماء في الحد والمنطقة الصناعية والميناء الجديد بالاضافة الى عدد من مشروعات البنية الاساسية التي ستنفذ خلال السنة الحالية.

وغالباً ما تجلب هذه المشروعات معها فائضاً من الطلب على المساكن يتوقع ان يمتص جزءاً كبيراً من المعروض الذي أخل بتوازن السوق خلال الفترة الماضية.

والعامل الثاني، هو توسعة فئة الخليجيين الذين يتمتعون بمعاملة المواطنين لتشمل الاماراتيين بعد صدور قرار خلال سنة ١٩٩٧ بذلك لينضموا الى مواطني الكويت والمملكة العربية السعودية الذين لهم معاملة المواطنين من حيث تملك وتداول العقارات منذ سنة ١٩٦٦.

والعامل الثالث، هو السماح بتملك الشقق والطبقات، وهو عامل يأمل العقاريون ان يضيف للتداول العقاري، اذ ستدخل فيه فئة من الافراد متوسطي الدخل ومحدودي الدخل لأنه يصعب عليهم امتلاك العقارات لارتفاع اسعارها من جهة، ولقلة قنوات التمويل المريح امامهم من جهة ثانية.

السعودية

فيما انتظر الجميع تخصيص الكهرباء

الحكومة تبدأ بالاتصالات وشرطها عدم الاستغناء عن الموظفين وتلبية تزايد الطلب

في وقت انتظر المراقبون ان تكون الكهرباء، اول قطاف القطاع الخاص من برنامج الخصصة الذي عزمت عليه الحكومة وتوكلت، اذ بقرار مجلس الوزراء، يحول مرفق الاتصالات الى القطاع الخاص، ضمن الخطة التنموية السادسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠).

وقد اعتبر المراقبون المقربون من الحكومة ان اتخاذ قرار تخصيص قطاع الاتصالات يتخذ في نظر المسؤولين اهمية قصوى لما لهذا القطاع من صلة باوسع فئات المجتمع. كما انه في الوقت ذاته يعتبر اختباراً لسلامة تصرفات الذين سيتولون هذا القطاع الحساس.

فالتخصيص في نظر اصحاب الحل والربط له مسؤولياته وضوابطه التي يجب الالتزام بها، وهي ضوابط دعا الملك فهد مراراً في جلسات مجلس الوزراء، التي طرحت فيها برامج التخصيص، للوفاء لها وابرزها توفير افضل الخدمات للمواطنين من دون طمع في الربح، على الرغم من ما في القطاع من حوافز تدفع لتطوير الخدمات مقابل الربح الذي يجب ان يكون على اسس مدروسة بعيدة عن الاستغلال والجشع. كما ان من ضوابط تخصيص قطاع الاتصالات عدم التسبب بازمة موظفين وعاملين، بل عدم الاستغناء عن اي موظف في قطاع الاتصالات له دور ولديه كفاءة، واي فائض عن الحاجة يمكن الاستفادة منه في مجالات عمل اخرى.

ويقول المراقبون ذاتهم، ان هناك ضوابط اصلاً لعملية التخصيص سبق لمجلس الوزراء ان وضعها. ففي احدى جلسات مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك فهد في آب/ اغسطس ١٩٩٧ اتخذ المجلس قرار زيادة حصة القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني باتباع افضل الوسائل المتاحة، ولكن بناء لضوابط تقوم على الاستثمار والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في الاصول المنتجة وتشجيع رأس المال الوطني والاجنبي للاستثمار محلياً. كما اشترط القرار زيادة فرص العمل والتشغيل الامثل للقوى العاملة الوطنية وتحقيق زيادة عادلة في دخل الفرد. وكذلك رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الاقليمية والدولية، خصوصاً في ضوء النتائج المترتبة على الانضمام لـ «منظمة التجارة العالمية»، مع شرط توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت ذاته وبالتكلفة المناسبة.

وقد رأى مجلس الوزراء ان عملية التخصيص يجب ان تأخذ في اعتبارها زيادة ايرادات الدولة عن طريق عائد الاسهام في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص، وعن طريق ما تحصل عليه الدولة من مقابل مالي كمثل ما تحصل عليه عند منح الامتيازات، وكذلك عن طريق الايراد المحصل من بيع الدولة لجزء من حصتها.

وسبق لوزير الاعلام الدكتور فؤاد بن عبد السلام الفارسي، ان اعلن بعد اقرار مبدأ الاخذ بعملية التخصيص والتحويل للقطاع الخاص، ان تلك العملية يجب ان تأخذ في اعتبارها الاستمرار في تطوير برنامج متكامل تتشكل فيه الانظمة والبيئة الاقتصادية، يشجع على الاستثمار ويؤدي الى زيادة المنافسة ويتيح فرصاً متكافئة لمشاركة المؤهلين من القطاع الخاص. وعند اقرار النشاطات المختلفة المحولة الى القطاع الخاص يراعى اثر ذلك على النمو الاقتصادي وميزانية الدولة والعمالة الوطنية ومحدودي الدخل، ومشاركة شريحة كبيرة من المواطنين في هذا النشاط. ومن تلك الاعتبارات ايضاً المحافظة على دور الدولة في توفير الخدمات الضرورية والرعاية الاجتماعية للمواطنين. وكانت الخطة التنموية السادسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) قد تضمنت ما يشير الى رغبة الحكومة في تخصيص مؤسسات عامة عدة، بحيث يتاح المجال لاشراك القطاع الخاص في ادارة بعض انشطة الخدمات والصناعات الاساسية. وقالت المصادر المشار اليها ان الحكومة السعودية، عملياً، تشارك القطاع الخاص في ملكية ما يزيد عن ثلاثين شركة مدرجة في بورصة الاوراق المالية، التي تعتبر الاكبر في المنطقة. وهذا يعني امكانية حشد مدخرات القطاع الخاص لتمويل عملية التخصيص التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة بحكم طبيعة وحجم المشروعات التي تملكها الدولة او تسهم فيها.

ويعتبر اسناد ادارة وتملك مرفق الاتصالات للقطاع الخاص اشارة جدية الى رغبة الحكومة في اشراك هذا القطاع في العملية التنموية.

وتوقعت مصادر على علم ودراية امام «الميزان»، ان يمهد القرار لاطلاق عدد من المشروعات بمبادرة القطاع الخاص في المجالات غير النفطية.

وجاء قرار مجلس الوزراء على النحو الآتي: ان المجلس قرر:

١ - تحويل مرفق الاتصالات (البرق والهاتف) بمختلف مكوناته وتجهيزاته الفنية والادارية، بما في ذلك الهاتف الثابت ونظام نقل المعلومات والنداء الآلي والجوال والهواتف العمومية والشبكة العامة، الى شركة مساهمة سعودية تنشأ باسم «شركة الاتصالات السعودية» تدار على اسس تجارية سليمة، على ان تباشر اعمالها خلال ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

٢ - تقوم الشركة بتوفير جميع خدمات مرفق الاتصالات في المملكة وتقديمها على اسس تجارية سليمة وتسهم في تشغيل القوى العاملة الوطنية وتهيئة امكانات ومرافق التأهيل والبحث والتطوير من اجل تدريب الكوادر البشرية الوطنية وتأهيلها ونقل التقنية وتوطينها وتطويرها.

٣ - تحصل الشركة على كامل استحقاقاتها بما في ذلك المقابل لخدماتها في مواعيدها المحددة وبانتظام من كافة المشتركين دون استثناء.

٤ - تنقل جميع حقوق وممتلكات الدولة واستثماراتها المحلية والدولية في ما يتعلق بالاتصالات بكل انواعها الى هذه الشركة.

٥ - تنقل جميع الالتزامات المالية والتعاقدية التي على الدولة ذات العلاقة بالاتصالات السعودية الى الشركة.

٦ - ينقل موظفو وزارة البرق والبريد والهاتف ذوو العلاقة (البرق والهاتف) باستثناء من تقتضي طبيعة العمل بقاءهم في الوزارة وفقاً لقواعد وترتيبات توضع لذلك.

٧ - تحصل الدولة من الشركة على الرسوم والعوائد المالية المناسبة بما في ذلك:

أ - مقابل تقديم الخدمة تجارياً.

ب - مقابل الرخصة ومزاولة نشاط الاتصالات في المملكة.

ج - مقابل استخدام الطيف الترددي.

د - نسب مباشرة من اجور الخدمات.

الدكتور ياسين الجفري، استاذ ادارة الاعمال، اعتبر ان الشركة الجديدة ستواجه تحدي ادارة الشبكة، وتقديم خدمة يتم تسعيرها على اساس تجاري، من خلال دخولها كلاعب رئيسي في التقنية والتطوير والبحث.

واوضح الدكتور الجفري ان الاتفاق السائد حالياً هو ان القرار السعودي كانت له مبرراته الاقتصادية الداخلية والخارجية والسوقية ايضاً. فعلى الصعيد الهيكلي الداخلي بات من الواضح ان استمرار الدولة في دعم هذا القطاع يستقطع جزءاً كبيراً ومخصصات كبيرة من الميزانية، حيث بلغ المتوسط السنوي للانفاق قرابة ٤,٥ مليار ريال خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧، اي حوالى المليار دولار سنوياً، في الوقت الذي لم تنم فيه ايراداته مقارنة بقطاعات اخرى مثل الموانئ، والجمارك، والمطارات اذ لم يتعد اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي عن ٧٪ تقريباً.

وكان الملك فهد اعلن في مناسبات عديدة ان الحكومة تدرس بجدية تخصيص قطاعات اقتصادية عدة بما يعود مردوده الى المواطن والاقتصاد الداخلي.

وبدا ذلك عملياً في طريقة تمويل مشروع التوسعة الاخير حيث حرصت الحكومة على ان يمول هذا المشروع ذاته بذاته من دون مساندة من الخزانة العامة، مما يؤكد اهليته للاستقلال اقتصادياً والاستفادة منه في جهود التخصيص.

مجلس التعاون

بعد الشروع في تنفيذها

القيود على العمال الوافدين أثرت ايجاباً على مساهمة العمالة الوطنية في الصناعة

توقع الدكتور عبد الله الخليفي، الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي، ان تؤدي الاجراءات النظامية التي شرعت بعض حكومات دول المجلس في تطبيقها اخيراً الى تصحيح اوضاع العمالة الوافدة والى التأثير ايجابياً على زيادة مساهمة العمالة الوطنية في الصناعة.

وفي نظر الدكتور الخليفي ان نشاط الصناعات الكيماوية حصل على النسبة الكبرى في اجمالي حجم الاستثمارات الصناعية في دول المجلس بنسبة وصلت الى ٤٠٪ يليه نشاط الصناعة التعدينية بنسبة ١٧,٤٪ ونشاط الصناعات المعدنية الاساسية وبلغت نسبته ١٦٪ وبذلك حققت هذه الصناعات الثلاث وحدها اكثر من ٧٠٪ من اجمالي الاستثمارات الصناعية.

اما بقية الصناعات التي احتلت مجتمعة ٣٠٪ من اجمالي الاستثمارات، فكان النصيب الاكبر منها لنشاط الصناعة المعدنية المصنعة وبلغت نسبة استثماراته ٩,٨٪ ثم نشاط الصناعات الغذائية بنسبة استثمارات ٩,٦٪ من اجمالي الاستثمارات الصناعية في دول المجلس.

واوضح الدكتور الخليفي ان الصناعات الكيماوية حققت اعلى مستوى لانتاجية العامل الواحد (١٠٥,٤ الف دولار) يليها الصناعات المعدنية الاساسية (٧٩ الف دولار) اما بقية الصناعات الاخرى فقد تقارب فيها مستوى انتاجية العامل وتراوحت بين ١٥,٦ الف دولار و٢٢ الف دولار، فيما عدا صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التي لم تتعد انتاجية العامل فيها ٧ الاف دولار.

ومن حيث معدلات الاجور فقد تميزت كل من الصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الاساسية بدفع اعلى معدلات للاجور بلغت ١٦,٥ الف دولار، و ١٩,١ الف دولار على التوالي، بينما تراوحت معدلات الاجور في بقية الصناعات بين ٤,٣ و٥,٥ الف دولار، وانخفضت في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة الى ١,٥ الف دولار.

ويشير المراقبون الى ان عدد المنشآت الصناعية المرخصة والمنتجة في قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس بلغ أكثر من ٦٣٠٠ منشأة صناعية يبلغ عدد العاملين فيها ما يزيد عن ٤٧٣ الف عامل، واجمالي استثماراتها اكثر من ٣٢ مليار دولار واسهمت بما نسبته ١٨٪ من الناتج المحلي، وقد تضاعفت حصة القيمة المضافة الصناعية في هذا الناتج من ٤,٦٪ سنة ١٩٧٨ الى ٩,١٪ سنة ١٩٩٥.

ومن حيث تشغيل العمالة الصناعية بشكل عام في هذه الانشطة فان الصناعات المعدنية المصنعة هي اكثر الصناعات من حيث التوظيف حيث استوعبت ما يقرب من ٢٣٪ من اجمالي العمالة الصناعية، تليها في الاهمية وبنسب متقاربة الصناعات الكيماوية فالتعدينية غير المعدنية ثم المنسوجات والملابس، فالصناعات الغذائية والمشروبات بنسب تراوحت بين ٤,٥ الى ١٧٪. اما صناعات الورق والطباعة، والخشب والاثاث، والصناعات المعدنية الاساسية فلم تتعد مساهمتها في تشغيل الايدي العاملة الصناعية اكثر من ١٤٪ مجتمعة.

وفيما يتعلق بنسبة تشغيل العمالة الوطنية، فان الصناعات المعدنية الاساسية على الرغم من كونها من اقل الانشطة اعتماداً على العمالة بوجه عام الا انها اكثر الانشطة استخداماً للعمالة الوطنية يليها في ذلك الصناعات الكيماوية ثم صناعات الورق.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة العمالة الوطنية المستخدمة في قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس بالمقارنة مع العمالة الوافدة، الا انه من المتوقع ان تؤدي الاجراءات النظامية التي شرعت بعض حكومات دول المجلس في تطبيقها مؤخراً لتصحيح اوضاع العمالة الوافدة، الى التأثير ايجابياً على زيادة مساهمة العمالة الوطنية في الصناعة ولو على الامد الطويل.

ومن خلال متابعة مسيرة التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون، فان الواقع يؤكد النمو المتواصل للقطاع الصناعي سواء من حيث زيادة حجم الاستثمارات، او القيمة المضافة المحققة او زيادة العمالة الموظفة او الصادرات.

اما في ما خص منجزات العمل الصناعي الخليجي المشترك، فمنذ انشاء مجلس التعاون في ايار/ مايو سنة ١٩٨١، فقد صبت لجنة التعاون الصناعي جل اهتمامها لتنمية القطاع الصناعي باعتباره يمثل حلقة مهمة من حلقات التنمية الاقتصادية الشاملة، فقام الوزراء المعنيون بوضع الخطط ورسم السياسات واقرار الاجراءات والانظمة ومتابعة تنفيذها.

مـصـر

في جردة حساب سنة ١٩٩٧

النمو انتعش قليلاً والخلاف مع أوروبا على الشراكة استمر وحادث الأقصر لوى ذراع السياحة

❐ مرّت سنة ١٩٩٧ على مصر، وفي جعبتها حوادث اثرت بشكل او بآخر على الوضع الاقتصادي. اهم تلك الحوادث ادراج مصر على مؤشر «مؤسسة التمويل الدولية» وحصولها على وزن نسبي ٠,٩٪ مما يعني نظرياً تدفق ٢٥٠ مليون دولار على السوق المصرية وتخصيص ٤٠ شركة دفعة واحدة، وتحسن مؤشرات اداء شركات القطاع العام، حيث نمت ارباح ١٠٩ شركات، وتحولت ١٨ من الخسارة الى الربحية، وتراجع عدد الشركات الخاسرة الى ٤٢ شركة، واشتداد النقاش بين القاهرة وبروكسيل حول الشراكة من دون تقدم ملحوظ. وكذلك زيادة نمو العجز في الميزان التجاري بنسبة ٣,١٪ بارتفاع يبلغ ٢٩٥ مليون دولار ليصل الى ٩,٨ مليار دولار في السنة المالية ١٩٩٦ - ١٩٩٧، بالاضافة الى زيادة الاستثمارات العربية بنحو ٤ مليارات جنيه لتصل الى ١٣,٤ مليار جنيه، وارتفاع مساهمة الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة الموظفة في البورصة الى ٧ مليارات جنيه في أيلول/ سبتمبر الماضي مقارنة بنحو ٣,٩ مليار جنيه سنة ١٩٩٦ كلها، واصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمارات، وطرح ٥ قوانين لاجراء تعديلات في قوانين المصارف والتأمين والاسكان والتجارة والضرائب.

وعلى الرغم من اهمية هذه التحولات والمنعطفات الجذرية، الا ان الانتكاسة التي اصابت السياحة المصرية بسبب «حادث الاقصر» وتسببت في فقدانها توازنها وعائدات متوقعة قدرها الخبراء بنحو ٣ مليارات دولار، احتلت تلك الانتكاسة صدارة اهم الحوادث المؤثرة على روزنامة الاقتصاد لسنة ١٩٩٧ حيث ستمتد تداعياتها خلال هذه السنة على الاقل. وقد بدأت السياحة المصرية تحصد نتائج العنف المدبر على الفور، فتراجعت اعداد السائحين بنسبة تجاوزت ٧٥٪ وانخفضت معدلات الاشغال في الفنادق الى ١٧٪ بعدما كانت في مثل هذا الوقت من كل سنة والذي يمثل ذروة الموسم الشتوي، تعمل بطاقتها القصوى.

ولم تقتصر نتائج «حادث الاقصر» المدبر على السياحة في جنوب مصر، بل امتدت لتشمل اغلب المناطق والمنتجعات السياحية في القاهرة و«الغردقة» و«سيناء» والساحل الشمالي، وعادت البواخر ومراكب النيل الى التكدس على المراسي، واضطرت شركات السياحة الى خفض اجور العاملين بنسب تراوحت بين ٢٠٪ و٦٠٪ لتخفيض وطأة الخسارة.

وكان لتدخل حكومة كمال الجنزوري السريع بقرارات حاسمة، منها استمرار المصارف في تمويل برامج النشاط والاستثمار السياحي، وتأجيل الاقساط المستحقة على شركات السياحة لنحو ٣ اشهر من دون فوائد، وتخفيض اسعار الطيران الداخلي بنسبة ٥٠٪ والغاء الرسوم المفروضة من دون قانون على البواخر في التأشيرات والمطارات، وتشجيع السياحة الداخلية، اثرها البالغ في مساعدة ١٨٠٠ شركة وقرية سياحية وفندق عائم مصري على امتصاص جزء من التداعيات السلبية والتخلي عن تسريح جزء كبير من العمالة ووقف النشاط الاستثماري في السياحة.

وبينما حققت السياحة المصرية طفرة خلال سنة ١٩٩٧ حتى حادث الاقصر المدبر، وتجاوز عدد السياح الوافدين اليها ٤,١ مليون سائح وزيادة الليالي السياحية الى ٢٦ مليون ليلة والدخل السياحي الى ٣,٦ مليار دولار، وكان من المتوقع زيادة الايرادات الى نحو ٤,٣ مليار دولار خلال هذه السنة، الا ان الخبراء يتوقعون تراجعاً حاداً في هذه الايرادات وطالبوا بتشجيع السياحة الداخلية وتنظيم الهيئات والوزارات والجامعات رحلات مخفضة للمناطق السياحية لمساعدة المرافق والمنشآت السياحية على تجاوز هذه الازمة.

وعلى عكس التوقعات، لم تتأثر الاستثمارات السياحية في مصر «بحادث الاقصر». وكان لقرارات الحكومة الفضل في هذا الصدد، حيث تم اقرار ١٥ مشروعاً سياحياً باستثمارات تجاوزت مليارى جنيه، وحسبما ورد في التقرير السنوي لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة المصرية، فان المشروعات السياحية التي جرى تاسيسها خلال سنة ١٩٩٧ بلغت ١٢٦ مشروعاً مقابل ٩٠ مشروعاً سنة ١٩٩٦ بزيادة ٤٠٪ وان الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع زادت بمقدار ٣ مليارات جنيه وقفزت من ٤,٣ مليار جنيه الى ٧,٣ مليار جنيه.

وكشفت سنة ١٩٩٧ حقيقة المؤتمرات الاقتصادية الاقليمية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي ترعاها واشنطن وتدبرها وتتنقل بها بين العواصم العربية، حيث لم يرد الى مصر اي مستثمر يطلب المشاركة في مشروع من المشاريع التي تضمنتها الوثيقة المصرية في «مؤتمر القاهرة الاقتصادي» الذي انعقد خلال الفترة من ١٢ الى ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦. ولعل هذه النتيجة، علاوة على استمرار الصلف الاسرائيلي، كانت وراء موقف حكومة الجنزوري في مقاطعة «مؤتمر الدوحة». وقد اكتشفت القاهرة متأخرة زيف تلك المؤتمرات، وأنها لا تأتي العرب بالفائدة، وانما هي من أجل «عقد زواج» بين الاقتصاد الاسرائيلي المتمكن من حاله وبين الاسواق العربية.

وعلى الرغم من النكسات الامنية والاهتزازات الداخلية استمرت حكومة الجنزوري في تنفيذ التصحيح الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو بلغت حسبما ورد في التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٥,٣٪ في السنة المالية الحالية مقارنة بنحو ٥٪ في السنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦، كما واصلت الحكومة اصلاح هيكل ميزان المدفوعات الذي زاد بفائض قيمته ١,٩ مليار دولار، وتصحيح مسار الاستثمارات العامة بطرح مشروعات في مجالات الاتصالات والطرق والموانىء البحرية على القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية، والحفاظ على احتياطي قوي من النقد الاجنبي تجاوز ٢٠,٤ مليار دولار بزيادة مليار دولار عن سنة ١٩٩٦، واجراء اصلاحات ضريبية من خلال قانون التصالح في المنازعات الضريبية مما ينهي متأخرات قيمتها ٨ مليارات جنيه منظورة امام المحاكم ويمنح المعولين ومصلحة الضرائب هدنة ٩ اشهر لاجراء التصالح.

واتسمت سنة ١٩٩٧ في استمرار النقاش بين الحكومة المصرية والمفوضية الاوروبية. وقد احتدم الخلاف في أواخر السنة لما حظر «الاتحاد الاوروبي» دخول المنتوجات الحيوانية المصرية وفرض رسوماً قدرها ١٣٪ على صادرات الملابس بدعوى تهمة الاغراق، بينما هدد وزير التجارة المصري الدكتور احمد جويلي، بمعاملة الصادرات الاوروبية الى القاهرة بالمثل، مؤكداً ان المعاملة الاوروبية للصادرات المصرية لا تتسم بالموضوعية.

وعلى الصعيد المحلي شدد خبراء الصناعة على ان الطرح الاوروبي غير متوازن وانتقدوا نقاطاً عدة في المسودة الاولية للشراكة. واذا كانت التحفظات الصناعية تتسم ببعض المرونة ولديها فرصة كبيرة في التوصل لصيغة ترضي الطرفين، فان الوضع مختلف تماماً في «ملف الصادرات الزراعية». فعلى الرغم من تصريحات وكيل اول وزارة الزراعة والمسؤول عن الملف الزراعي في المفاوضات الدكتور سعد نصار بان الجانب الاوروبي ابدى مرونة نسبية بشأن المطالب المصرية، خاصة المتعلقة بزيادة صادرات الارز والبطاطا والبرتقال والزهور، لتتناسب مع قدرة مصر التصديرية في هذا الصدد، التي قدرها الجانب المصري بنحو ١,٥ مليار دولار (الى اوروبا) إلاّ انّ المفاوضات فشلت في ترجمة هذه التصريحات الى وقائع واتفاقيات.

والامر بين القاهرة وبروكسيل سيظل معلقاً حتى نيسان/ ابريل المقبل حيث سيعود الطرفان الى طاولة التفاوض.

وفي سنة ١٩٩٧ شهدت بورصة القاهرة تقلبات عديدة بلغت ذروتها في الربع الاخير نتيجة الانهيارات التي لحقت بالبورصات الاسيوية وانعكاس اثارها على جميع اسواق المال العالمية. وكانت شهادات الايداع الدولية التي تخص ٥ شركات مصرية، وقيمتها ١,٧ مليار جنيه وتمثل ١٧٪ من القيمة السوقية لاجمالي الاسهم المتداولة في السوق، سبباً في خسائر بلغت ١٠٠ مليون جنيه لتلك الشركات وهروب نحو مليار جنيه من الاستثمارات الاجنبية، وتراجع مؤشر البورصة المصرية التي كانت على موعد مع صدمة اخرى بسبب حادث الأقصر.

«الإتحاد الدولي للسياحة» و«حادث الأقصر»

بعد إجتماع مطول عقد في نيويورك، حيث مقر مكتبه التنفيذي، يومي ١٢و١٣ من كانون الثاني/يناير الماضي، اصدر «الإتحاد الدولي للفنادق والمطاعم والسياحة»، بياناً إستنكر فيه العملية الإجرامية المدبرة، التي استهدفت سياحاً اجانب قرب مدينة «الأقصر».

وجاء في البيان، الذي حصلت «الميزان» على نسخة منه، ان المجلس التنفيذي للإتحاد كلّف الدكتور عثمان عائدي، النائب الأول لرئيسه، إبلاغ وزراء السياحة العرب بقراراته في إجتماعهم الذي عقد في القاهرة يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير الماضي، حيث تم إعلان سنة ١٩٩٨ سنة السياحة العربية الى مصر في إطار تشجيع السياحة البينية العربية.

وبعد الإجتماع شدد الدكتور عثمان عائدي على اهمية موقف الإتحاد، الذي يضم بين اعضائه اهم شركات الفنادق والسياحة في العالم، في دعم وتشجيع السياحة الى مصر.

واضاف الدكتور عائدي الذي يرأس ايضاً «الإتحاد العربي للفنادق والسياحة»، و«منظمة السياحة الأوروبية المتوسطية»، انّ موقف «الإتحاد» يدل على اهمية المشاركة العربية في المنظمات المهنية الإقليمية والدولية.

تـونـس

هبوط في إنتاج الزيتون والزيت والحبوب والحمضيات غلالها جيدة

الحكومة تنوي تأجير ٨٠ ألف هكتار للمستثمرين الأجانب لزراعة العنب وتربية المواشي

❐ كشف الصادق رابح وزير الفلاحة (الزراعة)، امام مجموعة من الصحافيين، ان وزارته في صدد إعداد عروض لتأجير مزارع مختارة مملوكة للحكومة لمستثمرين اجانب سيجلبون معهم خبرات في زراعة العنب وتربية الماشية، على ان تنتهي الوزارة من دراساتها في حزيران/ يونيو المقبل.

والمعروف أن زراعة العنب كانت احد الانشطة الرئيسية للمزارعين الفرنسيين والايطاليين اثناء الاحتلال الفرنسي لتونس قبل تأميم الاراضي التي كان يملكها الاجانب في سنة ١٩٦٤ بعد استقلال البلاد.

وانتجت تونس ٢٠ مليون لتر من النبيذ في موسم ١٩٩٦ - ١٩٩٧ صدرت منها ٥٨٠ الف لتر اغلبها الى فرنسا. ويقول متعاملون بتجارة الخمور ان انتاج النبيذ يتراجع سنوياً منذ موسم ١٩٩١ - ١٩٩٢ عندما بلغ ٤٢,٩ مليون لتر.

ويبدو ان الحكومة ستسمح للمستثمرين الاجانب بالدخول في شراكات مع المستثمرين التونسيين لاقامة مشروعات في هذا القطاع وسيكون بامكانهم تملك حصة تصل الى ٦٦٪ من رأس المال.

وقد سبق للوزير رابح ان اعلن في كانون الاول/ ديسمبر الماضي ان الحكومة ستؤجر ٨٠ الف هكتار اخرى تملكها الدولة للقطاع الخاص. وتم بالفعل تأجير نحو ٢٤٠ الف هكتار للقطاع الخاص في اطار جهود لتحسين ادارة الموارد والتكنولوجيا لجعل الزراعة اكثر قدرة على المنافسة.

وقال رابح ان الحكومة تدرس، في اطار سياستها للاصلاح الزراعي، وسائل افضل لمواجهة مشكلة الاراضي الزراعية الصغيرة المساحة التي لا يكون استغلالها مجدياً اقتصادياً.

واوضح ان الاراضي الزراعية الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص التي تقل مساحتها عن خمسة هكتارات تمثل ٥١٪ من اجمالي الاراضي، وان متوسط مساحة القطع الصغيرة يبلغ حالياً ١١ هكتاراً.

واضاف ان هناك امالاً طيبة بشأن محصول الحبوب في الموسم المقبل بفضل الامطار التي سقطت على البلاد خلال الاشهر الاربعة الماضية.

وزرع حتى الآن ١,٣٥ مليون هكتار ومن المتوقع ان تصل مساحة الرقعة المزروعة الى ١,٤ مليون هكتار.

وقد اكتملت مرحلة نثر البذور في المناطق الجنوبية والوسطى في البلاد والمناطق الشمالية، وتم زراعة ٩٥٪ من الاراضي المخصصة للحبوب في الشمال وهي الاكثر اهمية للناتج الاجمالي.

وعرقلت الامطار عمليات نثر البذور لكن الفلاحين تغلبوا على المشكلة بزراعة الحبوب اثناء الليل عندما يتوقف هطول الامطار او عن طريق نثرها يدوياً عندما يعجزون عن استخدام الآلات.

ولتشجيع الفلاحين على زراعة اقصى ما يستطيعونه من الأراضي قررت الحكومة عدم رفع اسعار الاسمدة عن مستوياتها في العام الماضي كما قدمت اعانات وقروض وتسهيلات اخرى.

وقدمت الحكومة موعد دفع القروض الى ذوي الامالك الكبيرة الى بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ بدلاً من نهايته.

ويلغ انتاج تونس من الحبوب ١,٠٥ مليون طن في عام ١٩٩٧. وفي تقديرات الميزانية لسنة ١٩٩٨ توقعت الحكومة ان يصل ناتج الحبوب في الموسم الزراعي الجديد الى ١,٧ مليون طن.

وكان ناتج الحبوب قد انخفض في سنة ١٩٩٧ عن ٢,٦ مليون طن في سنة ١٩٩٥ بسبب اجواء جافة قلصت المساحة الاجمالية المزروعة حبوباً الى اقل من مليون هكتار.

ويتوقع المراقبون ان يبلغ انتاج البلاد من التمر للموسم ١٩٩٧ - ١٩٩٨ نحو ٩٥ الف طن بارتفاع ٢٩٪ مقارنة مع ٧٤ الف طن في الموسم الماضي.

ومثل هذا الناتج المتوقع سيكون قياسياً ويفوق الانتاج القياسي السابق البالغ ٨٦ الف طن الذي انتجته البلاد في الموسم ١٩٩٣ - ١٩٩٤.

وقال مسؤولون في وزارة الزراعة ان البلاد صدرت ١٨٧٨٥ طناً من التمر قيمتها ٤٥ مليون دينار خلال هذا الموسم حتى الثالث من كانون الثاني/ يناير الماضي.

وفي الموسم الماضي بلغ اجمالي صادرات التمر ١٦ الف طن. وفرنسا ومنطقة الشرق الاوسط والولايات المتحدة والدول الأسيوية هي الأسواق الرئيسية لصادرات تونس من التمر.

وفي تونس نحو اربعة ملايين نخلة مزروعة حول واحات في الجنوب.

اما انتاج الحمضيات للموسم ١٩٩٧ - ١٩٩٨ فمن المتوقع ان يصل الى ٢٢٩ الف طن بارتفاع ٨,٥٪ مقارنة مع ٢١١ الف طن في الموسم الماضي.

وفي الموسم الماضي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بلغ اجمالي الصادرات من الحمضيات ١٦١٠٠ طن قيمتها ١٣ مليون دينار.

وقبالة هذه التوقعات الطيبة، برز زيت الزيتون كاستثناء. فقد توقع المراقبون ان يبلغ انتاجها من زيت الزيتون في الموسم الزراعي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ نحو ٩٥ الف طن بانخفاض يزيد على الثلثين مقارنة مع ناتج قياسي في الموسم الماضي بلغ ٣١٠ الاف طن.

ويرجع هذا الانخفاض في الاساس الى احتباس الامطار خلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٩٧.

وبدأ جني محصول الزيتون في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ومن المتوقع ان يستمر حتى هذا الشهر.

وتساقط الامطار منذ ايلول/ سبتمبر الماضي اعطى املاً في ناتج افضل من محصول الزيتون في الموسم المقبل ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

وقالت مصادر في «رابطة الفلاحين» ان مصانع استخلاص زيت الزيتون قديمة الطراز وهي توجد في اكثر من ثلث الوحدات في البلاد وعددها ١٤٣٠ وحدة اضطرت للتوقف عن العمل هذا الموسم بسبب ضعف الآمال في محصول الزيتون ومنافسة المصانع الحديثة. ولم تغير الحكومة اسعار شرائها لمحصول الزيتون عن السنة الماضية وهي ١٨٠٠ دينار للطن من زيت الزيتون الممتاز و١٤٢٠ ديناراً للطن من الزيت المكرر.

وقدرت الميزانية ان يصل اجمالي حجم الصادرات من زيت الزيتون في سنة ١٩٩٧ الى ١٢٠ الف طن. والسوق الرئيسية لزيت الزيتون التونسي هي دول الاتحاد الاوروبي.

في مقال للبروفسور فيكتور كريميانيوك نشرته «الديبلوماسي»

عودة روسيا الموفقة الى الشرق الأوسط

الأزمة التي اثارها الرئيس العراقي صدام حسين، بطرده المفتشين الدوليين، كان يمكن ان تلقى العقاب العسكري، الذي مهدت له، وهددت به، الولايات المتحدة، لولا مسارعة روسيا وعملها على ايجاد تصور واقعي يجنب العراق ذلك العقاب، عن هذا التصور كتب البروفيسور فيكتور كريميانيوك هذا المقال الخاص بـ«الديبلوماسي»:

❐ لن تكون هناك، على ما يبدو، هجمات جوية اميركية ضد العراق، ومع ان الولايات المتحدة وبريطانيا ما زالتا تستعرضان قواتهما في الخليج، فانه من غير المتوقع ان تشنا ضربة ضد ذلك البلد الذي تجرأ على تحدي حكمة مجلس الأمن الدولي، فالرئيس العراقي صدام حسين، حاول على الأقل ان يقول كلمة في اجراءات التفتيش، التي يعتقد انها بغير نهاية، والتي لم تسفر عن شيء سوى اثارة عاصفة ديبلوماسية كان يمكن ان تسدد ضربة شديدة اخرى ضد بلاده، وهناك اسباب وجيهة تشير الى ان صدام حسين اراد تلك الأزمة، لا لأنه يهدد احداً، ولا لأن لديه اي احلام تعذيبية (مازوشية). انه يريد ان يعرف كم ستطول مدة اعتباره وشعبه من القوى المخيفة في العالم، ذلك ان الحكومة العراقية والعراق وقعا تحت الحظر منذ القرار المشؤوم في آب (اغسطس) ١٩٩٠، وهذا كان منتظراً، ولا بد ان الرئيس العراقي كان مستعداً له.

اما الشيء الذي لم يكن يتوقعه، فهو حرب «عاصفة الصحراء» والهزيمة السريعة لقواته في شهر كانون الثاني (يناير) من السنة التالية. وقد سار كل شيء حسب سيناريو ميثاق الأمم المتحدة: هُزم المعتدي. وطردت قواته من البلد المحتل. وحظرت اسلحة الدمار الشامل التي يملكها. وفُتحت اراضيه لفرق التفتيش الدولية، وكان المفترض ان تعود الحياة بعد ذلك الى حالتها الطبيعية: اي في الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة تدقق بعناية في مستودعات الأسلحة العراقية وانتاجها وبرامجها، يجري رفع الحظر ويستأنف العراقيون حياتهم كالمعتاد، لكن خلافاً ما قد وقع هنا. ذلك ان الولايات المتحدة التي كان لها القسط الأوفر في تشكيل الجهد العسكري الدولي، أصرت على عدم رفع الحظر. ولم يستطع احد ان يشرح للحكومة العراقية وللشعب العراقي متى سينتهي الحظر ويقي العراق، وهو عضو شرعي في الأمم المتحدة، في وضع يتعرض فيه لمضايقات لا نهاية لها بغير اي أمل في استعادة كرامته الوطنية. فقد اصبح رهينة لطموح واشنطن في ان تصبح شرطي العالم، وهنا يأتي دور روسيا، إذ ان موسكو لم تعد قوة عالمية ذات رسالة كونية. انها ترغب في ان تلعب دور القوى الكبرى غير المنحازة في احكامها وعلاقاتها. فقد ايدت بحزم مجلس الأمن الدولي عندما احتل العراق جارته الكويت. لكنها غير راغبة في الحفاظ على وجود عسكري في المنطقة يعطيها صفة شرطي الخليج، ما تريده بسيط: اقامة علاقات نافعة مع جميع الدول في الخليج بدون استثناء من ايران الى السعودية والكويت والعراق. انها تريد ان تعطي شركاتها للنفط والغاز فرصة الاستثمار والعمل في المنطقة بحرية تامة، واخيراً، تريد استرداد اموالها من بغداد المدينة الى موسكو بما لا يقل عن ٧ مليارات دولار.

ولهذا الغرض، تريد فقط ان تعود الأوضاع في الخليج طبيعية، مما قد ينطوي على ترتيبات للسلام بين الأعداء السابقين. وضمانات لاستقلال وسلامة اراضي البلدان المحلية، ومنع المواجهات المباشرة وغير المباشرة بين «الشرطة» وبين «الدول العاصية». ولهذا السبب رفعت موسكو صوتها من اجل رفع العقوبات عن العراق. لكنها لم تنجح بسبب عناد واشنطن.

هنالك دول في المنطقة وخارجها تقدر هذا الموقف الروسي، كما ان هناك من ينظر اليه نظرة شك. ومن غير المنتظر ان يلقى اي عمل كان ترحيبا من الجميع، فالذين يستسيغون هذا النهج الروسي يريدون لروسيا ان تلعب دوراً انشط في عملية السلام. سواء في العلاقات العربية - الاسرائيلية، او في الخليج، ذلك ان هؤلاء يعتقدون ان الولايات المتحدة، التي ادعت مراراً وتكراراً انها «عصب» السلام في المنطقة، قد استنفدت ارادتها. وانها بلغت الحدود القصوى لقدراتها، ولذا فان ادخال «دم جديد» الى عملية السلام امر مرغوب ومسعف.

لكن هذه الأماني لا تتركز على روسيا وحدها، فهذا الترحاب يشمل ايضاً فرنسا والصين، وهما قوتان كبيرتان غير مرتبطتين بواشنطن، لكن هناك ترحيباً خاصاً بروسيا. لأنها وريثة الاتحاد السوفياتي. وما زالت تربطها علاقات جيدة مع عدة دول عربية. فهي لم تعد تشكل خطرا على اسرائيل. وتستطيع ان تستخدم اليهود السوفيات السابقين المقيمين الان في اسرائيل «كطابور خامس» في مسعاها للسلام، ووزير الخارجية الروسي، يفغيني بريماكوف، صديق قديم لعدد من الزعماء العرب ويعرف كيف يتحدث اليهم. استخدمت روسيا جميع امكانياتها لمنع تجدد سفك الدماء في الخليج، فقبل كانت واشنطن تطلق اشارات الهجوم، وتجمع قواتها في الخليج، راحت الديبلوماسية الروسية تعمل بهدوء، مستخدمة مواقف قوتين كبيرتين، الصين وفرنسا، لمنع اتخاذ قرار بالحرب في مجلس الأمن الدولي، كما اتصلت ببغداد مباشرة محاولة ان تشرح للرئيس صدام حسين انه لا يستطيع منفرداً ان يخرج المفتشين الدوليين من بلاده. كذلك استحصلت على موقف قاطع بانه لا حاجة الى عمل عسكري جديد (وهو موقف لقي دعماً واسعاً)، وان الأزمة برمتها يمكن حلها ديبلوماسياً.

وقد فازت روسيا، ومن الصعب القول ان الجميع كانوا راضين عن ذلك، ومن الواضح ان البعض في واشنطن وفي لندن كان يعتقد بانه من الأفضل توجيه ضربة جوية موجعة، لكن حتى اشد الدعاة لعمل عسكري جديد، لم يستطيعوا تقديم جواب واضح عن كيفية ان يؤدي مثل هذا العمل الى تغيير الوضع. وهم لا ينكرون ان العمل العسكري، اذا حدث، سوف يترك كل شيء على حاله كما كان منذ ١٩٩١. وهو امر غير واعد على الاطلاق، ويشعر الروس ان نتيجة هذه الأزمة تنبئ بشيء واحد شديد الوضوح: الا وهو انه قد حان الوقت لاعادة النظر في العقوبات ضد العراق، فاذا كان صدام حسين اميناً في تعاونه مع الأمم المتحدة ليس فقط من حيث السماح للمفتشين بالعودة، بل بالسماح لهم بمعاينة اي مكان يشاؤون، فان له كل الحق في ان يتوقع المعاملة بالمثل، ففي المدى البعيد، ليست غاية الأمم المتحدة معاقبة شعب باكمله بسبب زلات قادته وخطأ حساباتهم، فالأمم المتحدة قد تفكر بطرق اخرى لملاحقة ومقاضاة القادة المسؤولين عن العدوان وغير ذلك من الجرائم، وان كان ذلك ليس سهلاً كما يستدل من تجربة البوسنة، ان الأمم المتحدة لم تقم من اجل تحويل حياة الناس العاديين الى جحيم او كابوس.

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

الأزمة المصرية!

❐ في اواسط شهر كانون الثاني/يناير الماضي قمت بزيارة الى مصر شملت القاهرة ومدينة الأقصر التاريخية التي تدعى «طيبة» منذ ان كانت عاصمة الفراعنة في العهود القديمة. وكانت آخر زيارة قمت بها الى القاهرة والأقصر قبل ذلك في عام ١٩٨٣. وقد ادهشني التقدم والتوسع اللذين شهدتهما مصر خلال تلك الفترة، خصوصاً من حيث البنية التحتية والمرافق السياحية، بحيث يمكن القول إن مصر خلال السنوات الخمس عشرة ماضية التي جرت خلالها إصلاحات مهمة في النظم المالية والاقتصادية، قد حققت اختراقاً اقتصادياً ملفتاً يضعها في طليعة الدول الناشئة.

وهناك اكثر من مؤشر على هذا الاختراق، مثل ضبط عجز الميزانية في حدود ضيقة لا تتعدى الواحد الى الثلاثة في المائة، وتحقيق فائض في احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية بحدود ٢١ مليار دولار، إضافة الى عمليات الخصخصة وتنشيط القطاع الخاص بتقليص دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية، مما رفع الانتاجية الى مستويات عالية.

لكن الحادث الإرهابي الذي استهدف السائحين الأجانب في الاقصر في اواخر السنة الفائتة، شكل نكسة خطيرة لمسيرة مصر الاقتصادية الصاعدة يشعر بها الزائر على جميع المستويات، كما يشعر بحالة السخط الشعبي العارم ضد اي محاولة غير مشروعة لإحباط التقدم الاقتصادي البين، ولا سيما ان النكسة المتولدة من حادث الاقصر مست بتأثيرها السلبي جميع الشرائح والمرافق في مصر من اصغر فلاح الى اكبر فندق ومصنع.

وليس قليلاً ان يشهد القطاع السياحي المصري في شهر واحد تراجعاً لا يقل عن ٨٠ في المائة، بعدما كان يعمل قبل حادث الأقصر بما يقرب من طاقته الكاملة. ذلك ان التأثير السلبي لا ينحصر بالقطاع السياحي وحده، بل امتد الى بقية القطاعات المكملة والمزودة له بالوسائل واللوازم.

ومن ذلك، مثلاً، ما قاله لي سامي الزغبي، المدير الإقليمي لمجموعة فنادق «شيراتون» في إفريقيا والشرق الأوسط من أن فنادقه في مصر كانت تستهلك قرابة خمسة ملايين بيضة دجاج في السنة قبل حادث الأقصر، بينما في الظروف الراهنة بعد الحادث لن يصل استهلاكها الى اكثر من مليون بيضة فقط وقس على ذلك. مع العلم أن معظم استهلاك القطاع السياحي والفندقي كان يأتي من الانتاج المحلي.

ومن الطبيعي أن تهتم بقية الدول العربية بانتكاس السياحة المصرية، لأن ذلك سوف تكون له تاثيرات مباشرة على السياحة في المنطقة كلها، ولأنه فتح الأعين على إمكانية وقوع حوادث مشابهة في البلدان العربية الأخرى. ولذلك كان التضامن العربي مع مصر هذه المرة حقيقياً وجدياً جرى التعبير عنه بمظاهر مختلفة، من المؤتمرات الرسمية والمهنية، الى المساعي الحثيثة لتنشيط السياحة العربية الداخلية والبينية.

لكن الأهم من ذلك هو النقاش الذي دار ويدور حول ظاهرة الإرهاب والتجارب المختلفة في مواجهتها. فمن قائل بالمزيد من اليقظة والتشدد، الى قائل بارتباط الظاهرة بانتكاس عملية السلام مع إسرائيل، الى قائل بأن ظاهرة الإرهاب قد دخلت الى المنطقة مع نشوء دولة إسرائيل ذاتها على الإرهاب، الى قائل بأن الكثير من القمع في الدول العربية يولد الكثير من الإرهاب، وما الى ذلك...

إلا أنه من الواضح انه ليست هناك صيغة سحرية للقضاء على الظاهرة. وهذا بدوره يستدعي التعايش معها لتطويقها وحصر آثارها باليقظة الأمنية من جهة، وبالمزيد من الانفتاح والديموقراطية من جهة ثانية، بحيث يمكن توظيف السخط الشعبي عليها في احتوائها. وليس من شك في ان المزاج الشعبي العام، سواء في تقبل تلك الظاهرة وحماية القائمين بها او في رفضها ومكافحتها، مرتبط في تشكله وفي توجهه بالأحوال السياسية والاقتصادية العامة السائدة. ولا يكفي الانتعاش الاقتصادي وحده سلاحاً للمكافحة، خصوصاً إذا اقتصرت المكافحة على الجانب الأمني، وهو جانب قمعي بطبيعته. فالانتعاش الاقتصادي، كما في الحالة المصرية، يستطيع الإرهابيون تجميده او شله في عملية كعملية الأقصر الأخيرة، لكنه من الصعب جداً تعطيل الحياة السياسية الديموقراطية المتجسدة بدولة المؤسسات وحكم القانون.

وأكثر ما يقلق في مواجهة حالة من هذا النوع، أن تأخذ الدولة منها العبرة المعاكسة، ولا سيما إذا كان ذلك في اتجاه مخالف للمزاج الشعبي العام. أي أن تواصل توجهها السابق والاكتفاء بتقديم كبش فداء في هذا المسؤول او ذاك. ذلك أن حصر المسؤولية بواحد او أكثر من رجال الدولة، من دون مراجعة للواقع العام، ينبيء باتجاه الى إبقاء الأحوال السابقة على حالها مع تحسين في الشكل لا في المضمون، في إطار نظرية «الاستقرار بالاستمرار» التي تعتبر الإخلال بالاستقرار أمراً طارئاً لا يلبث أن يزول من تلقائه بفعل استمرار الأوضاع على حالها.

والأمل الأكبر الآن أن تستطيع مصر تجاوز الأزمة الراهنة ومضاعفاتها في أسرع وقت ممكن، لأن امتدادها زمنياً من شانه أن يقلب المزاج الشعبي السائد الساخط على الإرهاب والإرهابيين في الاتجاه الآخر!

تواردت خواطر بين «الميزان» و«فايننشال تايمز»

لعبة المرايا!

في عددها السنوي، كانون الاول/ديسمبر - كانون الثاني/يناير، تخيل رسام «الميزان» رفيق الحريري يتطلع الى صورته في المرآة ليرى فيها صورة الرئيس الباس الهراوي. وبعد شهر تقريباً، عندما ثارت الفضائح الجنسية في واشنطن في وجه الرئيس الاميركي بيل كلينتون، وتردد دعوات لاستقالته او إقالته كما حدث للرئيس الراحل ريتشارد نيكسون في أعقاب فضيحة «ووترغيت»، نشر رسام جريدة «فايننشال تايمز» البريطانية رسماً مشابهاً، حيث يتطلع كلينتون الى وجهه في المرآة ليرى وجه سلفه نيكسون!

وتعيد «الميزان» هنا نشر رسمها للحريري، ورسم «فايننشال تايمز» لرسم كلينتون.

كوريا الجنوبية

على الرغم من المساعدات المالية التي هطلت عليها

سيول دخلت سنة ١٩٩٨ وسط مخاوف من أزمات مالية جديدة

مثلما تتهاوى احجار «الدومينو»، تهاوت المؤسسات التجارية الكبرى في «سيول»، وطمرت تحت تلال من الديون المتراكمة، وسحبت معها شركات صغيرة ودفعت مصارف الى حافة الافلاس. ودعت اتحادات اعمال متشددة الى اضراب عام احتجاجاً على خطط الاستغناء عن العمالة مما اصاب الصناعة بالشلل.

وارسلت سيول نداء استغاثة الى شركائها التجاريين الكبار و«صندوق النقد الدولي».

يعتقد محللون اقتصاديون ان ردود فعل افلاس الشركات الذي هو الهيكل الاقتصادي لسيول ستستمر في سنة ١٩٩٨ على الرغم من تصدر «صندوق النقد الدولي» لعملية دعم قياسية قيمتها نحو ٦٠ مليار دولار.

ستيفن مارفين رئيس ادارة الابحاث في «دار سانجيونغ للاوراق المالية» والخبير البارز بشؤون السوق الكورية، من الذين يعتقدون ان ١٩٩٨ سيشهد ازمات مماثلة. اذ قال في بحث عن الاوضاع الاقتصادية: «من المؤكد انهيار مؤسسات وشركات كبرى. وسيجبر تهاوي النظام المصرفي على طلب مساعدات دولية مرة اخرى. وستساعد مثل هذه المعونات المالية التي ربما تبلغ عشرات المليارات من الدولارات في تثبيت النظام المالي ودعم سوق الاوراق المالية وسعر الصرف».

وفي واقع الامر لم يكن احد يتوقع تفجر ازمة مالية حادة في سيول التي دخلت سنة ١٩٩٧ وهي تزهو بأكبر قصص النجاح الاقتصادي في اسيا. كما لم يكن احد يتوقع ان يفوز الزعيم المعارض والمدافع عن الديموقراطية كيم داي يونغ سام في انتخابات الرئاسة. ولكن يونغ سام الذي ناضل ضد الحكم العسكري لبلاده في السبعينات والثمانينات، اصبح اول سياسي معارض يتم انتخابه رئيساً في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد بدأ زعيم «الحزب الاشتراكي الديموقراطي» الذي يتمتع بتأييد قاعدة عمالية عريضة رئاسته بتوجيه نداء لمواطنيه بالاستعداد لمواجهة صعوبات في وقت تحاول فيه البلاد النهوض من كبوتها.

ولعل اكبر التحديات التي تواجه الرئيس كيم داي يونغ في ١٩٩٨ الحصول على تأييد اتحادات العمال المتشددة للاصلاحات التي يقترحها «صندوق النقد الدولي».

وبعد ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي بمعدل ٨,٦٪ سنوياً جنت البلاد ثمار هذا النجاح بانضمامها قبل سنة الى مجموعة الدول المتقدمة لتصبح عضواً في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

وفي بداية ١٩٩٧ كانت «الوون» (وهي العملة الوطنية) مستقرة نسبياً عند ٨٤٢ مقابل الدولار ويلغ المؤشر الرئيسي للبورصة نحو ٦٥٠ نقطة. وقدر النمو الاقتصادي بنحو ٦,٥٪ والتضخم ٤,٥٪.

ولكن بحلول نهاية ١٩٩٧ فقد «الوون» نصف قيمته تقريباً مقابل الدولار وهوى مؤشر البورصة الى ٣٧٥,١٥ نقطة، وهو ادنى مستوى من عشر سنوات، وقدر النمو الاقتصادي بأقل من ٦٪.

وتبددت ثقة المجتمع الدولي بكوريا الجنوبية في نهاية ١٩٩٧ حيث خرج مستثمرون اجانب من الاسواق، وقالت وكالات تقويم الائتمانات إن ديون كوريا الجنوبية اصبحت تقريباً اوراقاً لا قيمة لها، ورفض مانحو قروض اعادة تدوير نقودهم.

ويتفق اغلب المحللين على ان ما حدث في كوريا الجنوبية كان نتيجة متوقعة لتراكم الديون على المؤسسات العائلية الكبرى التي سعت الى اللحاق بركب النمو والحصول على حصة من الاسواق العالمية.

وشجع هذه الاستراتيجية الحكومة والبيروقراطيون الذين وجهوا البنوك الى الاستثمار بعمليات الاقراض حتى لو كان هذا على حساب مؤسسات صغيرة ومن دون توخي الحذر المعتاد في هذا المجال.

وقبل سنة حاولت الحكومة الغاء قوانين تجعل من المستحيل تقريباً ان تستغني الشركات عن عمالها. وقد اثارت هذه الخطوة احتجاجات واضرابات في مختلف انحاء البلاد في كانون الثاني/ يناير وأجل الرئيس كيم داي يونغ تنفيذ الاصلاحات العمالية الجديدة الى ١٩٩٩.

وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير عجزت مؤسسة «هانبو» لصناعات الصلب عن الوفاء بديونها في اول حلقة من سلسلة افلاس شركات كبرى في ١٩٩٧. وبنهاية ١٩٩٧ افلست ثماني شركات من اصل اكبر ٣٠ شركة في البلاد، او طلبت حماية قضائية من دائنيها ومنها «كيا» ثالث اكبر شركات السيارات الكورية التي اثار عجزها عن الوفاء بديون مقدارها ١٠ ترليونات وون (٦,٧٥ مليار دولار) هزة عنيفة في النظام المصرفي. وتفاقمت الازمة الى ان هرع «صندوق النقد الدولي» الى نجدة سيول في اكبر عملية من نوعها لتكون رابع دولة آسيوية ينقذها الصندوق بعد الفلبين وتايلاند واندونيسيا.

وقد اقبلت سنة ١٩٩٨ ببشرى هي تفادي سيول عجزاً عن سداد ديونها بعد تدفق اموال جديدة من «صندوق النقد الدولي» ودعم من جانب بنوك دولية. فقد اعلن «صندوق النقد الدولي» عن تقديم ملياري دولار اخرى لسيول مسرعاً بخطى مدفوعاته المقررة لها في اطار برنامج مساعدات يرمي لتخفيف ازمة ديونها الخانقة. وتعهدت ايضاً مصارف تجارية واستثمارية بتمديد اجل ديون قصيرة الاجل بمليارات الدولارات مما يمهل المصارف الكورية شهراً اضافياً للسداد.

ويرى ديف كاربون، الاستراتيجي في شركة «باسيفيك إيست مانجمنت» في سنغافورة، ان قرار «صندوق النقد» اعطى كل اطراف ازمة الديون مهلة اسبوعين لبحث البدائل المختلفة لتحاشي الانخفاق عن السداد. واضاف «لولم يمدد الدائنون اجل قروضهم، لكان امام كوريا خياران اما العجز عن سداد التزامات قروضها الدولية او انهيار العملة الى ٣٠٠٠ للدولار».

وكان ميشال كامديسو، عضو مجلس الادارة المنتدب في «صندوق النقد الدولي» اوصى بتقديم الملياري دولار بهدف المساعدة على اعادة الثقة في الاسواق المالية لسيول. وكان من المقرر اصلاً تقديم هذه الاموال في سنة ١٩٨٩ وستقدم الدول الصناعية الغنية مثل اليابان والولايات المتحدة ثمانية مليارات دولار اوائل هذه السنة في حين قررت بعض المصارف الدولية تأجيل كم هائل من قروضها قصيرة الاجل لمنع خطر تخلف كوريا الجنوبية عن سداد اقساطها في ظل ازمتها الراهنة.

ولكن في حين جاء هذا الدعم ليرفع سيف العجز عن السداد عن عنق كوريا فان بعض المحللين يرون انه يؤجل الازمة ولا يقضي عليها.

اندونيسيا

لورانس سمرز حمل الى سوهارتو إلحاحاً اميركياً لتنفيذ التصحيح الاقتصادي

مخاوف من تسريحات عمالية واسعة وارتفاع عدد العاطلين عن العمل الى ٩ ملايين

وسط تصاعد القلق الدولي من انعكاسات بعيدة المدى للازمة المالية التي تجتاح اندونيسيا على البلاد ومنطقة جنوب شرق آسيا والعالم رمة، سارع كل من «صندوق النقد الدولي» والرئيس بيل كلينتون الى التدخل، الاول بايفاد بعثة عاجلة الى جاكرتا، والثاني بالاتصال بالرئيس الاندونيسي سوهارتو وحثه على تطبيق الاجراءات العلاجية للاقتصاد التي نصح بها «صندوق النقد الدولي».

وكان وفد من «صندوق النقد الدولي» حث حكومة سوهارتو على تطبيق التصحيح الاقتصادي الذي اوصى به خبراء الصندوق بشكل سريع.

وجاء في بيان للصندوق انه «يعتبر ان خفض قيمة الروبية الاندونيسية يمثل ردة فعل قوية من قبل السوق» وذلك بعد هبوطها الى عشرة الاف روبية مقابل الدولار.

ودرس فريق «صندوق النقد الدولي» ايضاً الشروط الاقتصادية والميزانية التي اقترحها الرئيس الاندونيسي سوهارتو.

ويعتبر الصندوق ان هذه الميزانية لا تحافظ على الفائض المطلوب في الميزانية بنسبة ١٪.

وقال ستانلي فيشر، النائب الاول لرئيس الصندوق ميشال كامديسو، ان الصندوق يريد تسريع «خطى البرنامج وتقويته لان كثيرين يعتقدون ان الحكومة الاندونيسية ليست ملتزمة حقاً بتنفيذ البرنامج».

واتخذ تدخل كلينتون غير المألوف شكل مكالمة هاتفية استمرت ٢٥ دقيقة دعا خلالها الرئيس سوهارتو الى مواصلة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي اوصى بها «صندوق النقد».

ويبدو ان الرئيس كلينتون كان حازماً في حديثه مع سوهارتو الذي يواجه للمرة الاولى منذ توليه الحكم، في انقلاب دام جداً قبل اكثر من ثلاثين سنة، دعوات للاستقالة من منصبه.

فقد سارع وزير الدولة الاندونيسي موردیونو الى القول بعد المكالمة ان سوهارتو تعهد بتنفيذ الاصلاحات التي اتفق عليها مع «صندوق النقد الدولي» لمعالجة المخاوف الاقتصادية للبلاد.

واردف قائلاً للصحافيين بعد الاجتماع مع سوهارتو إن «الرئيس مصمم على تنفيذ البرنامج بجدية».

واضاف ان الرئيس بيل كلينتون ارسل لورانس سمرز نائب وزير الخزانة الاميركي لزيارة اندونيسيا للوقوف على التقدم الذي حققته جاكرتا في التصحيح المبتغى.

ويذكر انه وجهت لجاكرتا في السابق انتقادات لعدم تنفيذها الاصلاحات الصعبة، وادى هذا الى تقويض الثقة بشكل كبير في قدرة البلاد على الادارة الاقتصادية.

ونفى موردیونو ايضاً شائعات قالت ان سوهارتو مريض موضحاً ان لا اساس لها من الصحة. وادت التكهنات بشأن صحة سوهارتو (٧٦ سنة) الى التأثير بشدة على اسواق الاسهم والعملات في جاكرتا.

وأدى بيان «صندوق النقد الدولي» الذي اشار الى ان الهبوط الحاد بقيمة الروبية الاندونيسية لم يكن له ما يبرره الى ارتفاعها بعد هبوطها الحاد.

فقد سجلت الروبية تحسناً في سوق صرف العملات وتم تداولها بثمانية الاف روبية مقابل الدولار في جاكرتا بعد ان كانت هبطت الى ١١ الف روبية للدولار في اسواق سنغافورة.

لكن في الوقت ذاته فقدت بورصة جاركتا ٣٤٣,٤٣٣ نقطة لتصل الى ٣٦٧٥ نقطة اي بتراجع ١٠٪.

واكد الصرافون في سنغافورة ان ارتفاع الروبية عائد الى الشائعات عن امكان تقديم «صندوق النقد الدولي» موعد دفع قسم من مساعداته تبلغ قيمته ثلاثة مليارات دولار كان من المتوقع ان تسدد مبدئياً في آذار/ مارس ١٩٩٨.

ومما عزز ايضاً قيمة الروبية الانطباع الذي نشأ على اثر المكالمة الهاتفية بين الرئيس بيل كلينتون والرئيس سوهارتو بان واشنطن تهتم بالازمة الاندونيسية وكذلك زيارة وزير الخزانة الاميركي المساعد لورانس سمرز الى المنطقة.

واكد اندي تان، المدير العام لشركة «ساتاندرد اند بورز» للتقويم الائتماني في سنغافورة «ان زيارة سومرز بشر بدور اكبر للولايات المتحدة في المنطقة».

لكن محللاً اقتصادياً آخر في سنغافورة اعتبر انه «في حال لم تترجم الشائعات على ارض الواقع، فقد تتراجع العملة الاندونيسية مجدداً».

على صعيد آخر اظهرت بيانات لبنك التسويات الدولي ان نحو ٦٠٪ من ديون اندونيسيا المستحقة لبنوك دولية كبرى هي ديون قصيرة الاجل. وتقل هذه النسبة قليلاً عن المتوسط الآسيوي وهو ٦٢٪.

واظهرت البيانات ايضاً انه مع نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٧ كانت اندونيسيا مدينة لبنوك دولية بمبلغ ٥٨,٧ مليار دولار منها ٥٩٪ او ٣٤,٦٦ مليار دولار قروض من المقرر ردها خلال فترة لا تتجاوز الاثني عشر شهراً المقبلة.

وتراجعت نسبة الديون الاندونيسية قصيرة الامد في النصف الاول من سنة ١٩٩٧ من ٦١,٧٪ في نهاية سنة ١٩٩٦. ومنذ سنة ١٩٩٢ ونسبة الديون الاندونيسية قصيرة الاجل تتأرجح حول ٦٠٪. لكن منذ منتصف سنة ١٩٩٥ عندما ارتفعت نسبة الديون الى ٦٢,٥٪ أخذت تتراجع ببطء.

وفي منتصف سنة ١٩٩٧ بلغت حصة جاكرتا من الديون قصيرة الاجل ٥٩٪ مقارنة مع ٦٧,٩٪ لكوريا الجنوبية.

وتراجعت القروض الجديدة التي حصلت عليها جاكرتا في النصف الاول من سنة ١٩٩٧ الى ٤,٨ مليار دولار مقارنة مع ٦,٣ مليار دولار في النصف الثاني من سنة ١٩٩٦ و٥,١ مليار دولار في النصف الاول من سنة ١٩٩٦.

اما الديون المقرر ردها في فترة تقل عن سنتين لكنها تزيد عن سنة فهي تبلغ ٣,٥ مليار دولار.

وجاء في بيانات بنك التسويات الدولي ان اغلبية القروض التي تحصل عليها جاكرتا تصنف في القطاع الخاص غير المصرفي من الشركات الصناعية ثم البنوك.

ويخشى مراقبون ان يؤدي تصاعد الازمة الى اضطرابات سياسية خصوصاً مع قرب موعد الانتخابات الرئاسية في الربيع المقبل. كما يخشى من ان تؤدي الازمة الى تسريحات واسعة النطاق للعاملين. فقد قال داتوك باغنيدو، نائب رئيس نقابة «اتحاد جميع عمال اندونيسيا» ان ثلاثة ملايين اندونيسي يعملون بدوام كامل قد يفقدون وظائفهم في سنة ١٩٩٨ اذا استمرت الازمة النقدية بالوتيرة ذاتها.

من جهة اخرى، قال المسؤول النقابي ان العدد الاجمالي للعاطلين عن العمل قد يرتفع الى ٩,٥ ملايين شخص في نهاية السنة من قوة العمل التي تضم اكثر من تسعين مليون شخص.

وتفيد تقديرات وزارة العمل ان عدد العاطلين عن العمل يبلغ ستة ملايين شخص.

رحلة جيوبوليتيكية جديدة لها الى «العالمية» أو «التمزق»

تركيا لا تريد العالم الإسلامي ... وأوروبا لا تريدها!

١ تواجه تركيا في الوقت الحاضر مأزقاً جيوبوليتيكياً حاداً، ليس فقط من حيث تحديد هويتها السياسية والاجتماعية، بل أيضاً من حيث منزلتها بين الكتل الدولية.

وقد بدأ هذا المأزق يطلّ بشكل ملفت عندما تولى نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة على اثر فوز حزبه «الرفاه» بنسبة كبيرة من مقاعد البرلمان، ثم تزايد بعد عزله بفعل ضغوط القيادة العسكرية للجيش.

وباصطدام خليفته مسعود يلماظ بالرفض الاوروبي لإدخال تركيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الاوروبي، نشأت حاجة الى تحديد موقع تركيا الجيوبوليتيكي على الساحة الدولية. وقد اختار يلماظ تأكيد التحالف التركي مع الولايات المتحدة واسرائيل كمهرب من أوروبا التي لا تريدها، ومن التوجه الى الشرق العربي والاسلامي بعيداً عن الغرب، وهو التوجه الذي تنادي به الحركات الاسلامية.

لا أوروبية ولا إسلامية

كان الاتراك العلمانيون، وعلى راسهم قيادات الجيش والحكومة الحالية، يفضلون الدخول في «الاتحاد الأوروبي»، كمهرب من الدعوة الى استدارة وجه تركيا نحو الشرق. لكن مع تعثر ذلك بدأت الحكومة الجديدة رحلة جيوبوليتيكية معقدة وانتقائية لتعطي نفسها هوية عالمية، لا أوروبية ولا إسلامية، تقوم على تحالف اساسي مع الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى تحالفات انتقائية في العالم شتى تخدم هذا الاتجاه.

لكن المشكلة الواقعية، التي تضعف هذا المسار هي انه يتعدى الواقع الجغرافي المحصور بين الخيار الاوروبي والخيار الاسلامي.

مثلث الضعف

تأتي الحلقة الثالثة في الخيار العالمي لتركيا، بعد اميركا واسرائيل، روسيا والقوقاز. غير ان هذا المثلث الاميركي - الاسرائيلي - الروسي تعترضه نقاط ضعف ملفتة لا يستطيع الاتراك اختراقها بسهولة. فبالنسبة الى تحالفها المتزايد مع اسرائيل تواجه معارضة اسلامية داخلية قوية، ومعارضة خارجية لا يستهان بها من قبل الدول العربية والاسلامية المجاورة، خصوصاً في سوريا وايران والعراق.

وبالنسبة الى الولايات المتحدة، فإن اعتراف واشنطن بقيمة التحالف مع تركيا على الصعيد الاستراتيجي وكعضو اساسي في حلف شمال الاطلسي، يجد بدوره موانع كبيرة في واشنطن تتمثل بقوى ضغط محلية قوية ومتعصبة ضد الاتراك منها، اللوبي اليوناني واللوبي الارمني والجماعات المدافعة عن الاكراد، التي تشارك الاوروبيين رأيهم من هذه الناحية التي كانت في صلب الاعتبارات الاوروبية لحرمان تركيا من العضوية الكاملة في «الاتحاد الاوروبي»، خلال قمة «لوكسمبورغ» الاخيرة. ولذلك تجد الادارة الاميركية نفسها محرجة في هذا الامر لانها لا تستطيع دفع التقارب الاميركي - التركي الى مدى اوسع قد ترغب فيه.

وأما بالنسبة الى روسيا، فإن العقبات امام تركيا لا تقل عن العقبات الاميركية والإسرائيلية، ذلك انّ روسيا بسبب مشكلاتها الداخلية لا تستطيع ان تقدم الكثير باتجاه احتضان تركيا فضلاً عن أن القوة اليونانية داخل روسيا لا تقل عنها داخل الولايات المتحدة بسبب الإرتباط التاريخي والديني للكنيستين الارثوذكسيتين في موسكو واثينا... يضاف الى ذلك، أن الدول الاخرى في آسيا الوسطى وفي البلقان ليست مفتوحة بالكامل امام الاتراك، الذين عليهم ان يخوضوا منافسة شديدة مع لاعبين آخرين أقوياء، وعلى راسهم ايران وروسيا ذاتها.

الخيار العالمي

ان تبرير خيار «الدولة العالمية» في الحكومة الحالية، يبدو بالإضافة الى ما يعترضه من عوامل الضعف المذكورة، خياراً سلبياً من حيث كونه رد فعل على الرفض الاوروبي كما يتبيّن من مطالعة وزير الخارجية الحالي اسماعيل تشيم، الذي وصف سياسة حكومته بقوله، انها سياسة لم تعد متركزة على اوروبا، وهو يقول:

«إن لتركيا بعداً جيو - استراتيجياً لم تكن تدركه في السابق، ذلك انه بسقوط النظام السوفياتي القديم، نشأ الكثير من المشكلات الجديدة، لكن في المقابل ظهر الكثير من الفرص الجديدة، فهناك نحو ٢٠ بلداً تربطنا بها اواصر تاريخية وثقافية واصبحت دولاً مستقلة. وهذه التغيرات والوعي المتزايد لهويتنا الاوروبية والآسيوية اتاحت لنا مجالات جديدة للتقارب مع هذه المنطقة الواسعة بدلاً من تركيزنا على شيء واحد فقط. إن هذا التركيز على اوروبا كان نتيجة نظرة محدودة تقوم على الشعور بانه كان يتعين علينا ان نحسم التناقض في هويتنا بين أن نكون اوروبيين او آسيويين. فنحن من النواحي الثقافية والتاريخية والجغرافية دولة عالمية، وبتنا الآن اكثر ادراكاً لذلك».

تركيا والغرب

وهناك شعور في بعض الدوائر الغربية ان رفض «الاتحاد الاوروبي» لعضوية تركيا فيه، هو العامل الاساسي في تقويض التيارات العلمانية التركية الموالية للغرب. وفي رأي هؤلاء، ان سد الباب الاوروبي أمام تركيا قد قوى في المقابل التيارات الداعية الى توجه تركيا نحو الشرق، بل الى قيادة تحالف إسلامي معارض للغرب.

وهذا ترك إنطباعاً مترسخاً في الجانبين من حيث ان الرفض الأوروبي فسر على ان الغرب لا يريد تركيا، وحض القوى الحاكمة في أنقرة على محاولة التوقف عن إذلال انفسهم بالركوض وراء الغرب.

والغربيون القلقون من هذا الانفصام المتعدد الجوانب في الحالة التركية يرون انه سوف يؤدي الى نتائج مذهلة من حيث موازين القوى في مناطق حساسة منها الشرق الاوسط والبلقان وحوض قزوين.

وهذا الرأي في مجمله يلقى قبولاً وتفهماً في الدوائر الاستراتيجية في كل من الولايات المتحدة واسرائيل. ويقول المحللون الاميركيون في «البنتاغون» (وزارة الدفاع الاميركية)، انه لمنع عزلة تركيا في محيطها الجغرافي، وابتعادها عن الغرب، لا بد للولايات المتحدة ان تبدي مزيداً من الاهتمام في علاقاتها مع الحليف التركي. لأن هذا الاهتمام الاميركي المطلوب، يحقق غايتين اساسيتين هما تعزيز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة من جهة، وشراء المزيد من الوقت، ريثما تنحسر الموانع امام دخول تركيا الى «الاتحاد الاوروبي».

الاقتصاد والأمن

في العلاقات الجارية بين الولايات المتحدة وتركيا، بكل ما فيها من تعقيدات داخلية وخارجية، حاولت واشنطن التعويض عن الموانع في تعزيز التعاون الامني بزيادة الروابط الاقتصادية. لكن نقاط الاتفاق والاختلاف بين انقرة وواشنطن حول المسائل الاقليمية، كانت لها انعكاسات اقتصادية جعلت التقديمات الاميركية للاتراك غير وافية.

اما نقاط الاتفاق التركي - الاميركي، فقد انحصرت في التفاهم حول «البوسنة» وحول العلاقات مع اسرائيل، لكن الخلاف ظل قائماً حول عدد من القضايا الاقليمية المهمة المتعلقة بايران والعراق وسوريا. ولم يخف الاتراك تضايقهم من عدم تفهم الولايات المتحدة للخسائر الاقتصادية التي عانت منها، بفعل الحصار الدولي على العراق.

وفي هذه النقطة بالذات، يشير الاتراك الى ان الولايات المتحدة لم تمارس نفوذها في دول الخليج العربية التي استفادت من الحصار الدولي على العراق لتعويض تركيا عن خسائرها. وهذا المطلب التركي أدى الى فتور ضمني في العلاقات بين تركيا ودول الخليج العربي.

وقد عبّرت تركيا عن ضيقها بالسياسة الاميركية في المنطقة بالتحفظ على العمليات الاميركية تجاه العراق انطلاقاً من القواعد العسكرية في الاراضي التركية المجاورة.

الديموقراطية الاسلامية

بعد زيارة مسعود يلماظ الاخيرة الى واشنطن فور رفض «الاتحاد الاوروبي» للعضوية التركية برزت في واشنطن تصورات لتوظيف تركيا في الاطار الجيوبوليتيكي، أهمها ثلاثة:

١ - التصور الامني، وهو تصور قائم على تعزيز دور تركيا في الامن النفطي لوقوعها جغرافياً واستراتيجياً بين منطقتين غنيتين بالنفط والغاز هما الخليج وحوض قزوين. إن ان الموقع الجغرافي الممتاز لتركيا بين هاتين المنطقتين الغنيتين بالنفط، يضع التسهيلات والقواعد التركية في موقع مثالي لحماية موارد النفط والغاز في المنطقتين معاً وفي وقت واحد. والدور التركي بالاضافة الى ذلك يسهل على الولايات المتحدة التخفيف من وجودها العسكري المباشر في منطقة الخليج، حيث يلقى هذا الوجود العسكري معارضة وتحفظات على مستويات مختلفة. كما إن موقع تركيا الجغرافي يسهل عملية بناء خطوط الانابيب لنقل النفط والغاز من حوض قزوين الى الاسواق العالمية.

٢ - سباق التسلح، إن الولايات المتحدة بحاجة الى تركيا لمواجهة إنتشار الصواريخ واسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط. ذلك أن بقاء هذه الاسلحة في العراق واستمرار تطويرها في إيران يجعل من الصعب على الولايات المتحدة منع الدول المجاورة، وبينها تركيا، من تطوير هذه البرامج، الامر الذي يطلق سباقاً محموماً وخطيراً للتسلح في منطقة شديدة الاضطراب.

٣ - المسألة الديموقراطية، إن الولايات المتحدة بحاجة الى ترسيخ الاستقرار الاقليمي في المنطقة من خلال دفع الانظمة الحاكمة في الاتجاه الديموقراطي. لكن تركيا على الرغم من تصنيفها في الولايات المتحدة كدولة ديموقراطية، تلقى تحفظات اميركية بالنسبة الى الممارسات المتعلقة بحقوق الانسان خصوصاً تجاه الاقلية الكردية. ومع ذلك فإن واشنطن مازالت على قناعة بدور تركيا في دعم القوى الديموقراطية العلمانية في العالم الاسلامي.

غير أن هذا الدور يفترض ضمناً تدخل تركيا المباشر او غير المباشر في الشؤون الداخلية للدول الاسلامية، الامر الذي ربما لقي ردود فعل تهزم الغاية منه.

العقدة الاوروبية

والشعور السائد في واشنطن، ان العقدة الاوروبية تشكل عائقاً لا يستهان به في وجه تطوير دور اكبر لتركيا في الغرب. لكن القائلين بهذا الدور يشيرون الى امكانية صيغة مركبة تتولى فيها واشنطن الدور القيادي كراس لهرم تتشكل قاعدته في علاقات متساوية بين تركيا واسرائيل والاتحاد الاوروبي. وخلافاً للقائلين بأن لوقوعها جغرافياً واستراتيجياً بين السلبية الاوروبية تجاه تركيا تقف عائقاً امام تطوير العلاقات الاميركية - التركية، يرى فريق من الاميركيين على العكس من ذلك ان الرفض الاوروبي لتركيا يجعل الرابطة بين انقرة وواشنطن اكثر حيوية.

لكن على الرغم من ان ادارة بيل كلينتون، تؤكد في مواقفها العلنية ضرورة تعزيز التعاون بين واشنطن وانقرة في الإطار الاستراتيجي، فان العقبة الاساسية امام التنفيذ العملي لهذا التوجه المعلن مازالت في «الكونغرس»، الذي يتأثر اكثر من المؤسسات الاميركية الباقية بجاماعات الضغط المعارضة.

المسألة الاسرائيلية

ان التحالف التركي - الاسرائيلي، الذي بدأ ضمنياً منذ الخمسينات، وبلغ ذروته اخيراً باطلاقه علناً وتجسيده في المناورات العسكرية المشتركة في المتوسط، أفرز اتجاهين متعارضين اولهما، انه عزز العلاقات الاميركية - التركية. وثانيهما، انه زاد من عزلة تركيا في العالم العربي والاسلامي.

وهناك اختلاف في الرأي حول العلاقة الاسرائيلية، رأي يقول ان تركيا اخّرت وغطت على علاقاتها السابقة مع اسرائيل خوفاً من ردود الفعل العربية. ورأي يقول ان المواقف العربية السلبية تجاه تركيا هي التي دفعتها الى اعلان تحالفها مع اسرائيل بغية تشكيل ميزان جديد للقوى في المنطقة.

وقد انعكس التحالف التركي - الاسرائيلي على التجارة بين البلدين، حيث اعطيت اسرائيل عقداً قيمته ٦٥٠ مليون دولار لتجديد الطائرات المقاتلة من طراز «فانتوم» وتزويد تركيا بمعدات للتجسس العسكري، بالاضافة الى عقود عسكرية اخرى بقيمة ٧٥ مليون دولار.

ومن المنتظر ان تصل التجارة بين البلدين في هذه السنة الى اكثر من مليار دولار حيث تقدم اسرائيل لتركيا التكنولوجيا المتقدمة والاليكترونيات لقاء تزويدها بالمواد الخام التركية.

وكان هذا المنحى قد بدأ في عهد حكومة شمعون بيريز الذي اختار تركيا لموازنة ايران. فقد كانت سياسة بيريز التركية تقوم على معطيات ثلاثة:

١ - كان يريد ان ينتصر الجناح العلماني في تركيا.

٢ - أراد اضعاف الحركات الاسلامية.

٣ - أراد ان يفتح «الاتحاد الاوروبي» ذراعيه لتركيا وضمها اليه.

يضاف الى ذلك كله، ان الاسرائيليين لمحوا اهمية تركيا بالنسبة الى تغلغل اسرائيل في جمهوريات اسيا الوسطى بهدف تأمين الموارد النفطية والمواد الخام من تلك المنطقة من جهة، واقامة توازن ضد النفوذ الايراني من جهة ثانية، في محاولة لضم تلك الجمهوريات الى النادي الاسرائيلي التركي.

وكان من نتيجة ذلك ان اسرائيل نجحت في اقامة علاقات ديبلوماسية كاملة مع دول المنطقة، وهي اوزبكستان وتركمانستان وطاجكستان وقازاغستان واذربيجان وارمينيا، كما شاركت مع الولايات المتحدة في مشاريع عديدة داخل تلك الجمهوريات.

ومن الملفت ان اللوبي اليهودي في واشنطن يمارس ضغوطاً ملحوظة داخل الكونغرس الاميركي، لصالح اذربيجان ضد ارمينيا.

ومن المفارقات في هذا الصدد، كما يقول الاسرائيليون، ان العامل الاساسي الذي أتاح لإسرائيل اظهار تحالفها مع تركيا الى العلن هو عملية السلام العربية - الاسرائيلية، التي فتحت ابواب جديدة أمام اسرائيل في الدول التي كانت سابقاً متضامنة مع العرب.

«صندوق النقد العربي» أفصح عنها في تقرير مسهب

٣٩٨ مليار دولار موجودات المصارف التجارية العربية حتى نهاية السنة الماضية

في حسابات «صندوق النقد العربي» ان اجمالي الموجودات للمصارف التجارية العربية بلغ في نهاية السنة الماضية ٣٩٨ مليار دولار مقابل ٣٧٣,٢ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٩٥، اي بنسبة نمو قدرها ٦,٧٪ ولاحظ ارتفاع نمو هذه الموجودات لدى بعض المصارف العربية بنسبة فاقت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول، اذ بلغت نسبة نمو موجودات مصارف لبنان مقومة بالدولار الاميركي ٣١,٦٪ وهي الاعلى بين الدول العربية وبنمو ١٥,٢٪ في سوريا و١٥,١٪ في سلطنة عمان و١٣,٢٪ في مصر و٨,١٪ في تونس.

واشار التقرير الى ان السعودية احتلت المرتبة الاولى بين الدول العربية. فودائع البنوك التجارية السعودية السنة الماضية وصلت الى ٥٧,٥ مليار دولار، تليها مصر التي وصلت الودائع في مصارفها التجارية الى ٣٧,٣ مليار دولار ثم الامارات ٢٤,٦ مليار دولار.

ويبلغ عدد المصارف في القطاع المصرفي العربي في نهاية السنة الماضية ٣٤٢ مصرفاً تجارياً منها ٢٤٦ مصرفاً وطنياً و٩٦ مصرفاً كفروع لمصارف اجنبية، كما يوجد ضمن هذا القطاع ٨٧ من المصارف المتخصصة التي تعمل في مجالات الاستثمار والاقراض الصناعي والزراعي وغيرها وتوجد للمصارف في الدول العربية فروع تصل الى ٨٦٥٤ فرعاً.

ويوضح التقرير في استعراضه لاهم وابرز تطورات بنود الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية، انه على الرغم من التراجع النسبي في معدلات الفائدة على الودائع لدى عدد من الدول العربية الا ان الودائع الاجمالية لهذه المصارف قد نمت على نحو فاق معدل اجمالي موجوداتها اذ نمت بنسبة ٧,٦٪ خلال سنة ١٩٩٦ لتبلغ نحو ٢٥٠,٨ مليار دولار. وارجع التقرير اسباب ذلك الى الاستقرار النقدي الذي حققته معظم الاقتصادات العربية وما تبعه من تراجع في معدلات التضخم، وكذلك الى جهود المصارف في تطوير الخدمات المصرفية والاستثمارية وتنويع الاوعية الادخارية والايداعية التي توفرها لزبائنها.

وقد واصل النشاط الاقراضي للمصارف العربية نموه خلال سنة ١٩٩٦، إذ بذلت الدول العربية مزيداً من الجهود على صعيد تحسين البيئة المصرفية والمالية، وخصوصاً فيما يتعلق بتحرير اسعار الفائدة و ازالة السقوف المفروضة عليها والغاء القيود الائتمانية المفروضة على المصارف التجارية والسماح لها بادارة سياساتها الائتمانية بما يعكس مخاطر السوق، وكذلك اقدمت السلطات النقدية العربية على خفض معدلات الفائدة والاحتياطي القانوني بغرض تشجيع الاستثمار وتفعيل النشاط الاقراضي المصرفي لانشطة القطاع الخاص، كما شهدت البيئة التشريعية والقانونية تطوراً، وعلى وجه الخصوص في مجال المحاكم التجارية وضمان القروض. ومن الملاحظ ان عدداً من المصارف العربية اخذت خلال سنة ١٩٩٦ بالتوجه نحو تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة عبر توفير القروض المصرفية المجمعة وكذلك باتجاه انشطة جديدة كالتمويل التأجيري وغيرها من الانشطة المصرفية غير التقليدية.

وتشير البيانات الى ان الائتمان المقدم للاقتصاد خلال ١٩٩٦ من قبل المصارف التجارية العربية قد ارتفع بنسبة ٩,٦٪ مقوماً بالدولار وهي اعلى من نسبة نمو اجمالي الموجودات المصرفية البالغة ٦,٧٪ خلال الفترة ذاتها، ولقد بلغت نسبة الزيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص نحو ١٠,٢٪، فيما ارتفع الائتمان المقدم للقطاع العام بنحو ٢,٨٪ فقط خلال الفترة ذاتها.

وفي ضوء ذلك ارتفع نصيب القطاع الخاص من اجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية العربية بنحو ١,٦ نقطة مئوية ليصل الى ٥٣,٦٪ مع نهاية ١٩٩٦، وتجاوزت هذه النسبة ٨٠٪ في كل من الاردن والامارات والبحرين وتونس وجيبوتي والسودان وعمان وموريتانيا.

كذلك ارتفعت نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع المصرفية على نحو مماثل بلغ ١,٤ نقطة مئوية لتصل الى نحو ٥٢,٨٪ سنة ١٩٩٣، وقد بلغت هذه النسبة في بعض الدول مستويات كبيرة تجاوزت ١٠٠٪ في تونس وموريتانيا و٨٠٪ في الامارات وجيبوتي وعمان.

وفيما يتعلق بمعدلات ملاءة رؤوس اموال المصارف، فقد بلغ المعدل الاساسي لملاءة رأس المال للمصارف التجارية العربية مجتمعة نحو ١٠,٥٪ مع نهاية سنة ١٩٩٦ مقابل نحو ٩,٤ و١٠,١٪ لسنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالي، وقد بلغت هذه المعدلات مستويات جيدة لدى العديد من الدول العربية، فعلى سبيل المثال بلغت نحو ١٣,٤٪ في تونس و١٢,٦٪ في الامارات، و١١,٩٪ في مصر والسعودية ونحو ١١,٢ و١٠,٨ و١٠,١٪ في قطر والكويت والمغرب على الترتيب.

اما فيما يتعلق بمعدل ملاءة رأس المال المرجح بالمخاطر فقد بلغ نحو ١٦٪ للمصارف التجارية العربية مجتمعة في نهاية سنة ١٩٩٦ مقابل نحو ١٥,٥٪ سنة ١٩٩٥، وقد سجلت هذه المعدلات خلال سنة ١٩٩٦ زيادات في جميع الدول العربية باستثناء عمان حيث وان كان قد انخفض قليلاً الا انه بقي في مستوى جيد نحو ١١,٧٪. كذلك سجل عدد من المصارف التجارية العربية مستويات عالية بلغت ٢٠,٧٪ في الامارات، و١٨,٤٪ في مصر، ونحو ١٧,٦٪ في السعودية، و١٧,٥٪ في تونس، وبلغت اعلى الزيادات المسجلة لهذه المعدلات خلال سنة ١٩٩٦ في السودان ولبنان واليمن حيث ارتفعت من نحو ٦,٦ و٦,٥ و٤,٥٪ الى نحو ١٠,٢ و٨,٤ و٧,٤٪ على الترتيب، في ضوء الحاجة لدى هذه الدول لتعزيز هذه المعدلات.

ومن جهة اخرى ارتفعت احتياطيات المصارف التجارية العربية مقومة بالدولار بنسبة ٨,١٪ خلال سنة ١٩٩٦ لتبلغ نحو ٣٢,٤ مليار دولار، وقد سجلت هذه الاحتياطيات زيادات في جميع الدول العربية باستثناء البحرين وجيبوتي والكويت ومصر وموريتانيا، وبلغت نسبة زيادة الاحتياطيات اقصاها في تونس حيث سجلت نحو ١٧٦,٢٪ مقومة بالعملة المحلية، نجمت عن الزيادة في ودائع المصارف لدى البنك المركزي بنسبة ٢٠٨٪ لتبلغ نحو ٦٧٨ مليون دولار، فيما سجلت المصارف الكويتية اعلى نسبة تراجع للاحتياطيات بلغت ٢٢,٢٪.

وفي ضوء ذلك شهدت نسبة السيولة للمصارف التجارية العربية مجتمعة ارتفاعاً من نحو ٢٣,٣٪ سنة ١٩٩٥ الى نحو ٢٣,٦٪ نهاية سنة ١٩٩٦، وهي نسبة جيدة بالنظر الى التوسع الاقراضي والاستثماري الذي تشهده المصارف التجارية العربية في ظل سياسات تخفيض القيود المفروضة عليها وتحرير القطاع المالي، التي انتهجتها العديد من السلطات النقدية العربية في السنوات الاخيرة، مما يعكس حرص هذه المصارف على الاحتفاظ بمعدلات من الامان المالي تتناسب وتطور نشاطاتها.

في تقرير «مؤسسة النقد العربي السعودي» لنشاط ١٩٩٧

٦٢ مليار ريال قيمة الأسهم المتداولة والقياد لـ «بنك الرياض»

في تقريرها السنوي، بيّنت «مؤسسة النقد العربي السعودي» (ساما)، ان القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة في بورصة الرياض بلغت نحو ٦٢ مليار ريال خلال سنة ١٩٩٧ مقابل ٢٥ ملياراً خلال سنة ١٩٩٦، محققة نسبة ارتفاع قدرها ١٤٤٪ وبلغ اجمالي عدد الاسهم المتداولة خلال السنة الماضية ٣١٤ مليون سهم خلال ١٩٩٦، محققة نسبة ارتفاع بلغت ١٢٨٪. اما اجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال سنة ١٩٩٧ فقد بلغ نحو ٤٦٠ الف صفقة مقابل ٢٨٤ الف صفقة وذلك بنسبة ٢ ,٤٧ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة خلال سنة ١٩٩٧.

واشار التقرير الى ان معدلات التداول اليومية لسنة ١٩٩٧ بلغت ٢٠٨,٣ مليون ريال مقابل ٨٥,٢ مليون ريال في سنة ١٩٩٦ بنسبة ارتفاع ١٤٤٪ كما بلغ المعدل اليومي لعدد الاسهم المتداولة نحو ٤٦٢,٥ الف سهم مقابل ١٠٥٣,٦ الف سهم في سنة ١٩٩٦، وبنسبة ارتفاع بلغت ١٢٨٪. وكذلك بلغ المعدل اليومي لعدد الصفقات المنفذة خلال سنة ١٩٩٧ نحو ١٥٤٤ صفقة مقابل ٩٥٢ صفقة في سنة ١٩٩٦ بنسبة ارتفاع بلغت ٦٢٪. واوضح التقرير ان قطاع المصارف كان انشط القطاعات تداولاً خلال سنة ١٩٩٧ من حيث قيمة الاسهم المتداولة حيث بلغت قيمة تلك الاسهم لشركات قطاع المصارف نحو ٢٩,٣ مليار ريال وذلك بنسبة ٤٧,٢ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة خلال سنة ١٩٩٧. اما انشط القطاعات تداولاً من حيث عدد الاسهم فهو قطاع الخدمات الذي بلغ عدد اسهمه المتداولة نحو ١٢٤,١ مليون سهم مشكلة بذلك نسبة ٣٩,٥٪ من اجمالي عدد الاسهم المنفذة خلال سنة ١٩٩٧، اما انشط القطاعات تداولاً من حيث عدد الصفقات المتداولة فهو قطاع المصارف الذي بلغ عدد الصفقات المتداولة لشركاته نحو ١٣٩,٩ الف صفقة، اي ما نسبته ٣٠,٤٪ من اجمالي عدد الصفقات المتداولة خلال سنة ١٩٩٧.

وحول نشاط الشركات المتداولة اسهمها لسنة ١٩٩٧ فقد احتل «بنك الرياض» المركز الاول من حيث عدد الصفقات المنفذة، اذ بلغت ٥٥ الف صفقة، ثم «مكة للانشاء والتعمير» بنحو ٢٥,١ الف صفقة، اما من حيث عدد الاسهم المتداولة، فقد احتل ايضاً «بنك الرياض» المركز الاول، حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة له حوالي ٤٨,٣ مليون سهم، تلته «شركة الرياض للتعمير» بنحو ٢٤,٩ مليون سهم ثم «مبرد» بنحو ١٧,١ مليون سهم. ومن حيث قيمة الاسهم المتداولة، فقد احتل ايضاً «بنك الرياض» المركز الاول حيث بلغت القيمة المتداولة لاسهمه نحو ١٥ مليار ريال، تلته «سابك» بنحو ٥,٥ مليار ريال، ثم «الراجحي المصرفية للاستثمار» بنحو ٥,٢ مليار ريال.

وفي ما يتعلق بالقيمة السوقية للاسهم المصدرة في نهاية سنة ١٩٩٧ فقد بلغت ٢٢٣ مليار ريال، وذلك بارتفاع بلغت نسبته ٢٩٪ مقارنة مع ما كانت عليه في نهاية سنة ١٩٩٦ عندما بلغت ١٧٢ مليار ريال. وسجل مؤشر «المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية» لاسعار الاسهم السعودية ١٩٥,٧٨ نقطة في يوم ١٩٩٧/١٢/٣١ محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت ٢٨٪ مقارنة بما كان عليه المؤشر في يوم ١٩٩٦/١٢/٣١ عندما بلغ ١٥٣,١٠ نقطة.

«جمعية المصارف اللبنانية» تعدد نشاط ١٩٩٦ - ١٩٩٧

الثقة بالمصارف تزايدت وتمويلها الدين العام تراجع الى ٥٩٪

قرأنا في التقرير السنوي الصادر عن «جمعية المصارف اللبنانية» عن سنتي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ان الثقة بالنظام المالي والمصرفي اللبناني تزايدت مع عودة عدد من المصارف والمؤسسات المالية الاجنبية والعربية، واستمرار تدفق الرساميل نحو هذا القطاع، ومباشرة مؤسسات تصنيف المخاطر العالمية عملية تصنيف المصارف اللبنانية الرئيسية.

واشار التقرير الى ان المصارف اللبنانية تابعت في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ عملية تفعيل قدراتها المالية والادارية والتقنية، فعمدت الى المزيد من توسيع قاعدة رساميلها وتأهيل مواردها البشرية والاستثمار في التقنيات المصرفية الحديثة.

ولفت التقرير الى ان النشاط المصرفي المعبر عنه بحجم اجمالي الموجودات في القطاع عند احتسابه بالليرة اللبنانية، حقق تحسناً بنسبة ١٤,٨٪ في فترة كانون الثاني/ يناير - ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بعدما وصل نموه الى ٢٨٪ في سنة ١٩٩٦. وعند احتسابه بالدولار يتبين انه تحسن بنسبة ١٦,٢٪ بين كانون الثاني/ يناير وايلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

وبلغت حصة الودائع المصرفية ٨٣,٣٪ من اجمالي الموجودات في نهاية ١٩٩٦ و٨٥٪ في ايلول/ سبتمبر. وتوزعت هذه الودائع بين ودائع القطاع الخاص المقيم (٨٦,٥٪) وغير المقيم (١٦٪) وودائع القطاع العام التي تبقى هامشية.

واوضح التقرير ان المصارف اللبنانية عززت اموالها الخاصة من ٨٨٩ مليون دولار في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ الى ١٢٥٢ مليون دولار في كانون الاول/ ديسمبر الى ١٥٤٦ مليون دولار في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وانعكس تعزيز قاعدة الرساميل ارتفاعاً في معدل ملاءة الموجودات من ٤,٢٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ الى ٥,٦٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وبلغت ملاءة القطاع المصرفي اللبناني حوالي ١٤٪ في المتوسط في نهاية ١٩٩٦.

وقرأنا في التقرير ان التسليفات والقروض للقطاعين العام والخاص شكلت ٦٥,٨٪ من اجمالي الميزانية المجمعة للمصارف في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ مقابل ٦٨,٣٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦، كما شكلت ٧٧,٤٪ من اجمالي الودائع في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ مقابل ٣٧,١٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

وفي ما يتعلق بالتسليفات للقطاع الخاص تبين استقرار دولرة التسليفات على ٨٧٪ تقريباً، وتراجع معدل نمو التسليفات للقطاع الخاص وخصوصاً بالدولار بسبب التباطؤ الاقتصادي.

اما حصة التسليفات للقطاع الخاص بالليرة وبالعملات الاجنبية فتراجعت منسوبة الى ودائعه من ٤٤,٧٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ الى ٤١,٤٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

وتراجعت نسبة التسليفات بالعملات الاجنبية الى الودائع بهذه العملات من ٦٧,٨٪ الى ٩٥,٥٪ على التوالي للفترة ذاتها بعدما بلغت ٧٦,٣٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

وازدادت التسليفات المصرفية الاجمالية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بين ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ وايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ من ١١٩٥٥ مليار ليرة الى ١٤٤٧٩ ملياراً، اي بنسبة ٢١,١٪. وظلت الزراعة تستحوذ على ١,٦٪ تقريباً من مجمل التسليفات، والصناعة على حوالى ١٣٪، والبناء والمقاولات على ٢٠٪ فيما انخفضت حصة التجارة والخدمات من ٤٧,٢٪ الى ٤٤,٨٪ واللافت زيادة حصة التسليفات للافراد من ١١,٥٪ الى ١٤,٨٪. ويظهر التوزع الجغرافي للتسليفات على المناطق اللبنانية في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ استئثار محافظة بيروت وضواحيها بما يقارب ٨١٪ من المجموع.

وارتفع عدد المستفيدين من تسليفات المصارف من ٣٥٤٥٢ عميلاً في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦ الى ٤٦٣٨٩ عميلاً في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ اي ما نسبته ٣٠,٩٪.

وفي بند الدين على القطاع العام اظهر التقرير ان المصارف اللبنانية بقيت المصدر الاساسي لتمويل القطاع العام على الرغم من تراجع حصة القطاع المصرفي في تمويل الدين العام الاجمالي من ٦٢,٨٪ في نهاية سنة ١٩٩٦ الى ٥٩٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧. كما تراجعت حصة المصارف في تمويل الدين الداخلي خلال الفترة المذكورة من ٧٣,٣٪ الى ٦٩,٣٪ وبلغت حصة الدين على القطاع العام ٣٠,٨٪ من اجمالي الموجودات في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ مقابل ٣٠,٢٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

النظام الرأسمالي العالمي و«نظرية الرشح»

التفاوت في الثروة ممكن من غير صراع طبقي!

قبيل زيارة البابا يوحنا بولس الثاني الى كوبا، القى الرئيس الكوبي فيديل كاسترو خطاباً دعا فيه الرئيس الاميركي بيل كلينتون الى مناظرة علنية حول الرأسمالية والاشتراكية، يكون فيها رئيس الكنيسة الكاثوليكية حكماً لتقرير ما هو الاجدى للإنسانية «صندوق النقد الدولي» وسياسات الضبط الاقتصادي التي يفرضها على المدينين، او نظام للعدالة الاجتماعية يساوي بين الناس.

وقد افترض كاسترو في هذه الدعوة ان الكنيسة الكاثوليكية، على الرغم من اقترانها بالعالم الرأسمالي، تضع العدالة الإجتماعية في مقدمة اهدافها. لكن بصرف النظر عن ذلك فان الرأسمالية العالمية بحد ذاتها تشعر بالمأزق الاجتماعي العالمي المتجسد في التفاوت الكبير في توزيع الثروة بفعل السياسات الاقتصادية القائمة على النمو وعلى الفرضية التي تقف الآن امام امتحان صعب، من ان تزايد الثروة الرأسمالية بفعل النمو من شأنه ان يرشح قليلاً قليلاً ليشمل الشرائح الاجتماعية المتدنية الدخل او التي تعيش تحت خط الفقر.

اقتصاد «الرشح»

لاينكر الرأسماليون ان النظام الرأسمالي في حالته الحاضرة، خصوصاً بعد انهيار النظم الاشتراكية والاتجاه نحو «العولمة»، ان هناك اختلالات كبيرة قد حدثت في انحاء العالم شتى، حيث زاد الاغنياء غنى وزاد الفقراء فقراً، الأمر الذي ولد مطاعن كريهة بالرأسمالية من الناحية الاخلاقية. وهذه المطاعن الاخلاقية تقوم على نوع من الحتمية بأن النمو الاقتصادي الرأسمالي، الذي يبرر ذاته بمقولة «الرشح» من الأعلى الى الاسفل، يولد حكماً تفاوتاً في الدخل والثروة يعبر عن ذاته بعدم المساواة وباتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء.

ولعل الأهم من ذلك كله، ان المقومات الأساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي لا ترى بديلاً عن «نظرية الرشح» المذكورة كأساس للنمو الاقتصادي والسعي الى زيادة الثروة.

لكن بانهيار النظم الاشتراكية وافكار العدالة الاجتماعية القائمة على تدخل الدولة كوسيلة لإعادة توزيع الدخل على نحو اكثر عدالة ومساواة، لا يجد النظام العالمي السائد بديلاً منطقياً معقولاً او قابلاً للنجاح عن فرضية الرشح السائدة حالياً. ذلك ان جميع التجارب التي توسّلت الدولة سبيلاً الى ضمان المشاركة في النمو الاقتصادي مشاركة جماعية ومتساوية او عادلة قد اخفقت جميعها بدرجات متفاوتة في تحقيق هذه الغاية. وحجة الرأسمالية العالمية ضد هذا المنحى المتمحور حول الدولة كموزع او مقسّم لثمار النمو الاقتصادي، ان نظام إشتراكية الدولة لا يستطيع توليد الثروة والنمو بادىء ذي بدء. وبالتالي، فإنه في اعادة التوزيع محكوم بافقار الاغنياء من غير رفع مستوى الفقراء طالما انه عاجز عن توليد النمو في البداية. فهو يعيد توزيع ما هو قائم لا ما هو ناتج، وهنا كان إخفاقه.

الفردية والجماعية

إن فكرة النمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي، قائمة على محورين:

● المحور الأول، ان هذا النمو لا يتحقق إلا بالجهد الفردي لرجال الاعمال والمبتكرين المبدعين.

● المحور الثاني، ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعرقل حركة النمو وخلق الثروة.

وفي هذا الاطار هناك حقيقة معترف بها من الجميع، وهي أن هذا الإطار الفردي للنشاط الاقتصادي يخلق بطبيعته إنعدام المساواة. وهي حقيقة يقول الرأسماليون انه لا بد من قبولها والاعتراف بها، وبالتالي، فإن فكرة المساواة لا بد من إلغائها والتغاضي عنها.

والحجة الرأسمالية في ذلك، أن هذا النهج الطبيعي، نابع من الطبيعة البشرية ذاتها. فلا أحد يتوقع ان يغامر الرأسماليون او المبدعون بثرواتهم المادية والفكرية من غير ان يقطفوا ثمارها لأنفسهم ليصبحوا اغنياء، لأنه اذا احبطت جهودهم يتوقفون تلقائياً عن الانتاج، الامر الذي يصيب بالضرر المجتمعات كلها فقيرها وغنيها.

ومن ناحية ثانية، كما يقولون، لا تستطيع الدولة، كتجسيد للفكرة الجماعية، ان تحل محل الرأسماليين لأنها لا تستطيع القيام بما يسمونه «الهدم الخلاّق» الذي يشكل ناحية اساسية في عملية الإبداع، بمعنى التجديد على أنقاض القديم. فالدولة كاطار للجماعية ليست مؤسسة على ركوب المخاطر. او كما قال أيرفن كريستول، العضو في «المعهد الاميركي لآفاق الاعمال المستقبلية»:

«إنه من المستحيل سياسياً على اي دولة أن تتحمّل الافلاسات الحتمية المرافقة لركوب المخاطر الاقتصادية».

وهذا القول يضيف الى «نظرية الرشح» تبريراً آخر لعدم المساواة من حيث ان ما يجنيه الرأسماليون من النمو الاقتصادي، هو في الواقع ثمرة لمخاطرتهم بأموالهم. بمعنى انهم يعرضون اموالهم للخطر والزوال في حال الاخفاق، ومن الطبيعي ان ينعموا بثمار الثروة في حال النجاح.

بل إن بعض أركان الكنيسة المسيحية بمذاهبها شتى، بمن فيهم دعاة «العدالة الاجتماعية» والمساواة، يتخذون من قول السيد المسيح:

«الفقراء معكم في كل حين»... دليلاً على ان المسيح نفسه كان يتوقع استمرار الفقر والفقراء في المجتمعات الإنسانية في إطار البحث عن وسائل التخفيف من هذه الظاهرة البشرية.

وبعضهم الآخر يرى ان المسيح لايزال أدق تشخيصاً للحالة الرأسمالية من حيث التفاوت، أو على الأصح، من حيث زيادة التفاوت بقوله:

«من معه يُعطى ويزاد ومن ليس معه يؤخذ منه»... وهي مقولة معناها الدارج اليوم، ان الاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً.

الكيان العائلي

من الناحية الاجتماعية، يرى بعض المفكرين الغربيين، ان ما آلت اليه «مؤسسة العائلة والزواج» عبر الاجيال، تقف في صلب استمرار عدم المساواة في المجتمعات الحديثة، ولذلك كان الفلاسفة والمفكرون القائلون بالمساواة الاجتماعية، من أفلاطون الى كارل ماركس، معادين لمؤسسة «العائلة والزواج». وهذه الفكرة تجد الآن تحليلاً واسعاً بفعل الشكوى المستمرة من استمرار الاختلال الاقتصادي وعدم المساواة في ظل النظام الرأسمالي.

والذين يقدمون تحليلاتهم على اساس التغيرات السكانية والمجتمعية في المجتمعات الحاضرة، يُدخلون في تحليلاتهم لهذه الظاهرة عناصر عديدة منها: سن العاملين، وطول فترة معدل حياة البشر، ونسبة الولادات والوفيات، وتزايد الطلاق الى نسب غير مألوفة من قبل.

فالباحث ايرفن كريستول نفسه، اعتبر ان الزيادة الهائلة في الطلاق تُسهم في عدم المساواة الاقتصادية نظراً الى تجزؤ الدخل العائلي الى مداخيل فردية مستقلة للزوج والزوجة.

وهناك محللون آخرون يرون ان ضيق مجالات الهجرة من مكان الى آخر بفعل التشبع النتج من تزايد السكان، هو من العوامل المساعدة على عدم المساواة. ومن الامثلة على ذلك ان القارة الاميركية في القرن الماضي كانت تستوعب اعداداً هائلة من المهاجرين من العالم القديم حيث الأحوال الاقتصادية ضيقة وضاغطة على السكان باتجاه الهجرة. اما اليوم، فإن القارة الاميركية باتت مشبعة بل هي تعاني من تزايد كبير في البطالة، خصوصاً لغير المهرة من العمال الذين لا يجدون مكاناً آخر في العالم يهاجرون اليه.

الإدخار والإستثمار

إن النظام العالمي القائم تحت اسم «العولمة الاقتصادية» لم يعد يميز بين بلد وآخر ومجتمع وآخر، فهو في إطاره العام يشكل نوعاً من المساواة في هذا الإطار، وبالتالي في المشكلات الناشئة من النمو الاقتصادي. فالمساواة بهذا المعنى تعني التشابه في الأوضاع، فلم تعد الاختلالات التي تعاني منها الدول الصناعية مختلفة في جوهرها عن تلك التي تعاني منها الدول الأخرى.

فالدول جميعها متساوية من حيث التشابه في الاختلالات بحيث لم يعد للدولة المستقلة معنى متميزاً، لأن هذا التشابه سوف يبقى قائماً سواءٌ بقيت دولة ما مستقلة او انضمت او اندمجت في دولة او دول اخرى.

وما يسري على اي دولة اوروبية بمفردها من هذه الناحية يسري على «الاتحاد الاوروبي» كله كمنظومة متكاملة من الدول.

والقضية الإقتصادية التي تقوم عليها «العولمة» من حيث إنفتاح حركة انتقال الاموال بحرية، هي انها مكنت البلدان التي تتمتع بمعدلات عالية للإدخار، مع عائد منخفض للإستثمار، من اقراض اموالها للدول الاخرى المنخفضة الإدخار، لكنها تتمتع بعائد أعلى على رأس المال.

ومن هنا نشأت إرتباكات في تحليل الظاهرة حسب اتجاهات المحللين. فالذين ينظرون الى المسألة من زاوية التجارة العالمية تختلف رؤيتهم عن الذين ينظرون إليها من جهة انتقال رؤوس الاموال للاستثمار من مكان الى آخر. فهناك في الغرب من يقول ان رخص الايدي العاملة في العالم الثالث يؤدي الى الاختلال التجاري من حيث انه يشكل اختلالاً في التنافسية لمصلحة انتاج الايدي العاملة الرخيصة.

لكن خطل هذا القول يكمن في الاساس الذي يبنى عليه، لأن تدني اجور العمال هو انعكاس طبيعي لتدني انتاجيتهم. وما تحصل عليه الدول المصدرة للبضائع الرخيصة من فائض تجاري انما تستخدمه في المقابل للإستيراد من الخارج لا للإستثمار او زيادة الانتاجية.

أما الاختلالات الحقيقية التي تضرب مناطق عديدة من العالم الآن، خصوصاً في منطقة شرق آسيا، فمردها في الدرجة الاولى الى التقلبات في تدفق وانسحاب الرساميل الخارجية بفعل حرية الانتقال التي يستوجبها النظام العالمي القائم.

الأزمة المتنقلة

ولذلك، فإن ما يشهده العالم الآن من تقلبات هو بطبيعته أزمة متنقلة لا مفر منها. فالقاسم المشترك بين الازمات الراهنة بفعل العولمة، هو التراكم الزائد في الاقتراض الخارجي، خصوصاً الاقتراض الهادف الى تمويل مجالات غير قابلة لديمومة الارتفاع، مثل الاستثمارات العقارية او الاستثمار في الاسهم والاوراق المالية. إذ ان هذا الاستثمار الزائد سوف يليه حكماً هروب من الاستثمار بفعل اهتزاز الثقة، مما يؤدي الى هروب الرساميل من مكان الى آخر ليصبح هذا المكان الآخر الضحية التالية للعملية ذاتها، بحيث يبدو ان تلك الكتلة النقدية الكبيرة تتنقل لا من مجال استثماري الى آخر بل من ضحية الى اخرى.

وبما ان الدول الصناعية في الغرب هي التي تشكل العمود الفقري للنظام الرأسمالي العالمي، وقد نجحت حتى الآن في اخفاء الصراع الطبقي داخلها بفعل الازدهار والتراكم، فإن استمرار تزايد الطلب فيها يشكل شرطاً اساسياً لتجاوز الاختلالات في المناطق الاخرى من العالم.

وهذا الشرط على ضرورته ليس كافياً وحده لجعل النظام الرأسمالي العالمي يعمل بصورة هادئة. ويلفت بعض المحللين الغربيين النظر الى الانتباه لنوع التعديلات والتكيفات المطلوبة من الدول الاخرى مثل الدول الآسيوية، حيث رفعت تلك الدول قيمة عملاتها ردحاً طويلاً من الزمن مما وضعها امام معضلة.

فهي عندما كانت تتلقى الرساميل الاجنبية لتغذية ازدهار اقتصادي غير ممكن الاستمرار ابقت على اسعار الفائدة مخفوضة خشية ان تزيد قيمة عملاتها فوق ارتفاعها غير الطبيعي، وعندما انحسر الإزدهار حاولت عبثاً ان توقف هروب الرساميل بزيادة اسعار الفائدة زيادة غير منطقية.

وهذا بحد ذاته يخلق خطراً جديداً، لان انهيار اسعار الصرف في دول ناشئة مفتوحة الاقتصاد يؤدي اكثر مما يفيد، سواء للدولة المعنية او لغيرها، ويخفض مستويات المعيشة المعرضة للضغوط حتى في حالة الازدهار.

فاذا زادت المديونية الداخلية بالدولار لدولة من الدول عن الاحتياطي الاجنبي لديها، فان بنكها المركزي يقف عاجزاً عن منع انهيار النظام المالي كله في تلك الدولة. ولذا تطرح في الغرب الآن افكار جديدة من حيث دور «صندوق النقد الدولي» كدائن عالمي نهائي أي بدور «البنك المركزي» العالمي في نظام عالمي عائم ومفتوح.

لكن «صندوق النقد الدولي» بحالته الراهنة يتعرض الى انتقادات شديدة، وهي انتقادات محقة من حيث ان شروطه الضريبية على الدول التي يساعدها تخلق بحد ذاتها اختلالات صعبة في تلك الدول، وبما انه ليس هنالك بديل عملي وواقعي لصندوق النقد الدولي كملجأ اخير، فإن المقترحات الجاري تداولها الآن تقضي بتخفيف الشروط المالية الداخلية المقرونة بقروض الصندوق وابدالها برفع الفوائد على الاموال التي يقرضها لكي يتيح للدول المقترضة فرصة اجراء الاصلاحات المطلوبة بصورة اقل تأثيراً على الاوضاع المعيشية للدول المقترضة.

والقضية الاخرى التي تثير النقاش والجدل حول النظام الرأسمالي رمة، هي مسألة المنافع الاجتماعية التي تقدمها الدولة لتخفيف الفقر، واعتبارها حقاً مقدساً لجميع الناس كبديل عن المساواة بالمعنى الاشتراكي.

المعارضون لفكرة التقديمات الاجتماعية كحق دائم ومطلق يرون فيها خطراً على الملكية الاقتصادية والسلام الاجتماعي، لكن بديلهم الوحيد لها يبقى قائماً على «نظرية الرشح» الرأسمالي... انما على المدى البعيد!

تجارة اسرائيل مع العرب المتصالحة

تعثر «عملية السلام» لم يلغِ التزايد في التبادل التجاري!

❑ على الرغم من التوتر الحاصل في العلاقات السياسية بين اسرائيل والدول العربية، خصوصاً تلك المتصالحة معها وعلى رأسها مصر والأردن، بفعل السياسات المتشددة التي تنتهجها حكومة بنيامين نتنياهو التي أدت الى تعطيل عملية السلام، فقد شهدت العلاقات التجارية بين الدولة العبرية والدول العربية تحسناً ملفتاً في السنة الماضية إزاء التبادلات التجارية سنة ١٩٩٦.

وقد ارتفعت الصادرات الاسرائيلية الى الدول العربية المتصالحة معها خلال الاشهر التسعة الأخيرة من سنة ١٩٩٧ بنسبة ٢٣٪ عما كانت عليه في السنة السابقة حسب إحصائيات جمعية الصناعيين الاسرائيلية، فبلغت ٥٩,٥ مليون دولار. وفي المقابل زاد الاستيراد الاسرائيلي من تلك الدول العربية في الفترة ذاتها بنسبة ٦٢,٥٪ حيث بلغ حجم الاستيراد الاسرائيلي من الدول العربية ٣٦,٥ مليون دولار.

التجارة مع مصر

من الطبيعي أن تكون مصر هي الشريك التجاري الأكبر لاسرائيل نظراً الى أنها اول دولة عربية تصالحت مع الدولة العبرية منذ زمن طويل. وقد كانت مصر أكبر المشترين العرب للبضائع الاسرائيلية حيث بلغ حجم مشترياتها ٤٠,٧ مليون دولار، مقابل مشتريات اسرائيلية بلغت قيمتها ٢١ مليون دولار أي بزيادة نسبتها ١٢,٥٪. ومع أن هذه الارقام تشكل نسبة ضئيلة من مجموع التجارة الخارجية للبلدين، سواء من حيث التصدير او الاستيراد، فإن الدوائر الاسرائيلية المعنية بالشؤون التجارية، تتخذ من ذلك دليلاً على ان العلاقات التجارية بين اسرائيل وشركائها العرب لم تتأثر بالمناخ السائد الذي تتعثر فيه عملية السلام.

وفي نظرة الى تصنيفات منظمة «أونكتاد» للتجارة العالمية حتى سنة ١٩٩٥ بغية تحليل التبادل التجاري المصري الاسرائيلي يتبين ان حجم الصادرات المصرية الى بقية العالم يبلغ ٣٤٤٤ مليون دولار نظير ١٩٠٤٧ مليون دولار لاسرائيل. اما من حيث الواردات فإن حجم الاستيراد المصري من بقية العالم في سنة ١٩٩٥ فقد بلغ ١١٧٣٩ مليون دولار نظير ٢٨١٨٩ لإسرائيل، أي أن الصادرات المصرية الى بقية العالم تبلغ ٣٤,٤٪ من الصادرات الاسرائيلية وتبلغ وارداتها ٤١,٦٪.

التجارة مع الأردن

على الرغم من أن العلاقات الاردنية الاسرائيلية حديثة العهد بالمقارنة مع مصر، فقد زاد الاستيراد الاردني من اسرائيل خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٧ بنسبة ١٧٧٪ اذ بلغت المشتريات الاردنية من اسرائيل في تلك الفترة ١٢,٤ مليون دولار، بينما زادت المشتريات الاسرائيلية من البضائع الاردنية بنسبة ٣٢٧٪ بالغة ٩,٥ مليون دولار. ومن حيث الصادرات الإجمالية الى بقية العالم، حسب إحصائيات «منظمة اونكتاد» لسنة ١٩٩٥ فقد بلغت الصادرات الاجمالية للأردن الى بقية العالم ٤٣٢ مليون دولار نظير واردات مقدارها ٣٦٦٤ مليون دولار. وبالمقارنة النسبية، فإن الصادرات الأردنية تبلغ ٧,٥٪ من الصادرات الإسرائيلية وتبلغ نسبة ١٣٪ من حيث الاستيراد.

وفي المقابل هبطت الصادرات الاسرائيلية في السنة الماضية الى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بمقدار ١٣ مليون دولار، اذ هبطت تلك الصادرات من ١,٦٣ مليار دولار الى ١,٥٠ مليار دولار. والسبب الذي أدى الى تراجع الصادرات الاسرائيلية الى الأراضي الفلسطينية هو ضعف القوة الشرائية الفلسطينية بفعل إغلاق المعابر بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية لفترات طويلة.

تشكيل الصادرات

تشير تصنيفات «منظمة اونكتاد» الدولية لفئات الصادرات لكل من اسرائيل ومصر والأردن الى الفئات التالية من حيث النسبة المئوية لتلك الفئات من مجمل الصادرات:

● **المواد الغذائية:**
اسرائيل ١٩,٤٪
مصر ٩,٨٪
الاردن ٢٥,١٪

● **المواد الزراعية الاولية:**
اسرائيل ١,١٪
مصر ٦,١٪
الاردن ١,٩٪

● **الوقود:**
اسرائيل ٠,٤٪
مصر ٣٧,٢٪
الاردن لا شيء.

● **المواد الخام والمعادن:**
اسرائيل ٠,٦٪
مصر ١,٤٪
الاردن ٢٤,٣٪

● **النفط الخام:**
اسرائيل لا شيء.
مصر ١٤,٨٪
الاردن لا شيء.

● **منتوجات طبية وصيدلانية:**
اسرائيل ١,٣٪.
مصر ١٤,٨٪
الاردن ٨,٧٪.

● **النسيج والخيطان والالبسة:**
اسرائيل ٥,٩٪.
مصر ٢٨,٨٪.
الاردن ٤,٣٪.

● **المعادن والمصنوعات المعدنية:**
اسرائيل ٣,٤٪
مصر ١١,٨٪
الاردن ١,٦٪.

● **مكائن غير كهربائية:**
اسرائيل ٩,٤٪.
مصر ٠,٣٪
الاردن ١,٥٪.

● **مكائن كهربائية:**
اسرائيل ١٤,٩٪
مصر ٠,٣٪
الاردن ١٪.

● **معدات النقل:**
اسرائيل ٢,٨٪
مصر ٠,١٪
الاردن ٢,١٪.

● **البضائع المصنعة:**
اسرائيل ٧١,٥٪
مصر ٤٠,٤٪
الاردن ٤٨,٧٪

● **المنتوجات الكيماوية:**
اسرائيل ١٣,٨٪
مصر ٥,٩٪
الاردن ٢٩,٥٪

● **بضائع مصنعة اخرى:**
اسرائيل ١٨٪
مصر ٢٩,٥٪
الاردن ٢٩,٥٪

● **المكائن ومعدات النقل:**
اسرائيل ٣٤,٦٪
مصر ٠,٦٪
الاردن ٤,٦٪

● **متنوعات غير مصنعة:**
اسرائيل ٢,٤٪
مصر ٠,١٪
الاردن لا شيء.

● **الحبوب:**
اسرائيل ١٪.
مصر ١,٨٪
الاردن ٠,٣٪

● **أسمدة مصنعة وخام:**
اسرائيل ٢,٢٪
مصر لا شيء.
الاردن ٣٣,٩٪

الاستثمار الاجنبي المباشر في اسرائيل ومصر والاردن لسنة ١٩٩٥

الدولة	القيمة بملايين الدولارات	النسبة المئوية من الناتج الاجمالية	التدفقات الداخلية (بملايين الدولارات)	التدفقات الخارجية (بملايين الدولار)	الناتج المحلي	الدخل الفردي (بالدولار)
اسرائيل	٥٣٩٨	٦,٢	٥٨٩,٤	٥٦٣#٥	٧٣٥٤٧	١٣٤٧٥
مصر	١٤٩٧#٩	٣٢,٣	٦٣٢,٢	٣٥#٧	٤٢٩٢٣	٦٩٦
الاردن	٣٨٤#٨	٥,٨	١٣,١	٢١#٦-	٦١٠٥	١١٧٥

موازين المدفوعات

حسب الإحصائيات الدولية لسنة ١٩٩٥ يتبين ان الميزان الاسرائيلي التجاري تكبد عجزاً في تجارة البضائع المادية مقداره ٧٦٩٤ مليون دولار نظير عجز لمصر مقداره ٧٥٩٧ مليون دولار، وعجز مقداره ١٥٧٩ مليون دولار للاردن. واذا اضفنا الى تجارة البضائع والسلع المادية تجارة الخدمات ومداخيل الاستثمارات يكون العجز الاسرائيلي في الحساب الجاري ٥٢٨٢ مليون دولار مقابل عجز مقداره ٢٥٤ مليون دو لمصر وعجز مقداره ٣٩٨٥ ما ن دولار للأردن.

AL-MIZAN
الميزان
يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان لاتي: AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة		■ في الخارج	
للطلاب والجمعيات	١٠ جنيهات	للطلاب والجمعيات	٢٠ دولاراً
للافراد	١٠٠ جنيه	للافراد	١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات	١٠٠٠ جنيه	لمؤسسات والشركات	١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: PROXIMA. The Networking People Ltd

للشتاء دور فيه بسبب اعتدال الطقس

هبوط أسعار النفط يخفض التضخم الأميركي ويؤجل عمليات التنقيب في الخليج

تتضافر جملة من العوامل الاستثنائية لدفع اسعار النفط الى مستويات متدنية على المستوى العالمي، ويسهم الاضطراب المستمر في الدول الآسيوية والزيادة المقررة في الانتاج لدول «منظمة اوبيك» في مضاعفة آثار الازمة، ويترافق ذلك مع مناخ وطقس معتدل في اوروبا واميركا يسهم في تخفض مستويات الطلب العالمي على المشتقات النفطية. وفي حال استمرار هذه الظروف فان هناك اتجاهاً واحداً للاسعار هو «الانخفاض». وفي منطقة الشرق الاوسط، المنتج والمصدر الاول للنفط على المستوى العالمي، فان زيادة الانتاج وعودة العراق الى قائمة الدول المصدرة يدفعان الاسعار الى مزيد من التدني والهبوط.

أما النتيجة الحتمية لهذه الاتجاهات العامة على مستوى المستهلكين في اوروبا واميركا فتتمثل في كيفية الحصول على مصادر الطاقة باسعار مخفوضة، وهو ما يعني معدلات تضخم اقل في الدول الصناعية.

وخلال الشهرين الماضيين، انخفض سعر خام غرب تكساس من ١٩ دولاراً للبرميل الى حوالي ١٧ دولاراً. وعلى الرغم من ان هذه الاسعار مازالت اعلى من معدل الاسعار التي كانت سائدة حتى نهاية الثمانينات، الا ان الخبراء يتوقعون استمرار تراجع الاسعار حتى مطلع الربيع المقبل.

ولا شك ان تراجع الاسعار يثير المخاوف والقلق بين المنقبين ومكرري النفط والشركات النفطية العملاقة من لندن حتى هيوستن، الا ان تلك الاخبار تعتبر مفرحة بالنسبة الى المستهلكين والصناعات التي تعتمد على النفط كعنصر مهم في عمليات الانتاج.

وخلاصة الأمر، ان الاقتصاد الاميركي سيستفيد من تراجع اسعار النفط كذلك يؤكد المحللون الاقتصاديون الاميركيون، انه سيكون هناك رابحون اكثر من الخاسرين. ويسهم انخفاض اسعار النفط في الحفاظ على معدلات التضخم ضمن الحدود المرسومة والمخطط لها، واظهر احصاء لوزارة العمل الاميركية استمرار تراجع المؤشر القياسي لاسعار الجملة للشهر التاسع على التوالي مع نهاية كانون الاول/ ديسمبر الماضي، ويعتبر ذلك الانخفاض افضل ما تحقق في اميركا على صعيد ضبط معدلات التضخم منذ سنة ١٩٨٦. وكانت اسعار المحروقات في نهاية السنة الماضية اقل بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه سنة ١٩٩٥، فيما انخفضت اسعار الوقود المستخدم في السيارات بنسبة ٢٢٪. ويسهم استمرار انخفاض اسعار النفط بتعويض الشركات عن التكاليف الاضافية التي يمكن ان تترتب على الشركات نتيجة ارتفاع الاجور خلال فترة شح الايدي العاملة. ومع بقاء التضخم تحت السيطرة، فان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الاميركي (البنك المركزي) سيميل على الارجح خلال المرحلة المقبلة الى خفض معدلات الفائدة اذا اظهر اداء الاقتصاد الاميركي تباطؤاً.

ويتوقع المراقبون خفض معدلات الفائدة بحلول منتصف هذه السنة، وقد يتمكن مجلس الاحتياطي خفض تلك المعدلات قبل ذلك اذا كان هناك تأثير اكبر جراء الازمة الحاصلة في آسيا.

ولا شك ان القائمين على الصناعات النفطية يرحبون بالاخبار التي تشير الى احتمال زيادة الطلب على المشتقات النفطية، ويحتاج مصنعو النفط موجات البرد تلك للتخلص من المخزونات الاضافية، على حد تعبير كيفن ماير، محلل الطاقة في معهد كامبردج لابحاث الطاقة، الذي يقول «سننهي فصل الشتاء مع تراكم فوائض نفطية».

وفي العادة تتمكن صناعة النفط من استيعاب هزات محددة في الاسعار، ونادراً ما يلاحظ المستهلكون فروقات اسعار الطاقة في فواتيرهم، الا ان الوفرة النفطية الجديدة تأتي في غياب استعداد مصنعي النفط وموزعيه لاستيعاب هذه المتغيرات السعرية.

ويرى لاري غولدشيتان، رئيس مؤسسة ابحاث الصناعة النفطية في اميركا، ان شركات النفط مقبلة على اعادة ترتيب مخزونها النفطي. ويضيف من مقره في نيويورك، ان سلوك الشركات العالمية التي تقوم بعمليات تكرير النفط الخام يحدده مدى استعدادها لزيادة قدراتها الاستيعابية، وبالتالي مشترياتها، مما يؤثر على اتجاهات الاسعار.

الا انه يتوقع قلة من الشركات التي ستسلك هذا السلوك مرجحاً استمرار تراجع الاسعار حتى مطلع الربيع المقبل.

وعلى الرغم من ان معظم الصناعات النفطية سيتضرر من التراجع الحاصل في الاسعار، الا ان الاكثر تضرراً سيكون قطاع التنقيب. وعلى الرغم من التطور الحاصل على الصعيد التكنولوجي، الذي اسهم بخفض مستويات الاسعار، فإن العديد من شركات التنقيب ستعمد الى ارجاء ابحاث التنقيب والاستكشاف قبل حفر آبار جديدة في الخليج او المكسيك.

ولا شك ان مالكي شركات توزيع الغاز والبترول سيرحبون باية انخفاضات في مستويات الاسعار، لان ذلك يعني باختصار الحصول على المصادر ذاتها باسعار اقل خلافاً للمتوقع.

بعد سنوات ست على استقلالها

تنافس على احتياطيات الجمهوريات الاسلامية وتركيا تروج لأنابيب تمر بأراضيها

بعد سنوات ست من استقلال الجمهوريات الاسلامية الغنية بالنفط والغاز في «القوقاز وآسيا الوسطى»، مازال الصراع محتدماً لايجاد نفوذ في هذه المناطق التي تفتح شهية الكثير من الدول والشركات العالمية الساعية للحصول على حصة أكبر من نفط وغاز هذه الدول.

موسكو، تعتبر نفسها صاحبة الكلمة النهائية في التطورات الرئيسية في هذه الجمهوريات. والشركات النفطية التي وقعت على الاتفاقيات العديدة مع حكومات «كازاخستان» و«تركمنستان» و«اذربيجان» لاستخراج بترولها وغازها الطبيعي لم يحالفها الحظ للتوصل الى الصيغة الامثل التي تضمن لها نقل هذا البترول او الغاز الى الاسواق المستهلكة في اوروبا واميركا.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه «تركمنستان» من التوصل الى اتفاقات لنقل غازها لتركيا وايران والباكستان، بل وحتى اليابان والصين، عبر انابيب تمدها لهذه الدول، وهي الصيغة التي فكرت فيها «كازاخستان» ايضاً، فان الحظ لم يحالف «اذربيجان» لتسويق بترولها الذي اسست من اجله شركات النفط العالمية كونسورتيوم يضم شركات اميركية وبريطانية ونرويجية وايطالية، بالاضافة الى شركات النفط الوطنية الاذرية والتركية والروسية.

وسيتخذ الكونسورتيوم قراره النهائي الخاص بتمديد المسار النهائي للانابيب التي ستقوم بنقل البترول الى الاسواق الاوروبية اواسط هذه السنة.

وبعد ان بدىء بنقل الانتاج الاولي من هذا البترول (حوالي خمسة ملايين طن سنوياً) عبر انبوب يربط حقول النفط قرب العاصمة باكو بميناء «نوفوروسيسك» الروسي على البحر الاسود مروراً بالشيشان، ليتم نقل هذا البترول بعد ذلك بوساطة الناقلات النفطية التي تمر عبر المضائق التركية، اقترح الكونسورتيوم مد انبوب اخر من «باكو» الى ميناء «سوبسا» الجورجي الواقع على البحر الاسود ايضاً. ولم يستبعد الكونسورتيوم احتمالات مد انبوب فرعي باكو - سوبسا باتجاه ميناء جيهان التركي على البحر الابيض المتوسط الذي ينتهي عنده انبوب النفط التركي - العراقي المشترك.

وهذا المشروع سبق لواشنطن ان ايدته في اطاره العام لكن من دون ان تدخل في تفاصيله لما له من علاقة بتطورات الوضع في منطقة «القوقاز»، ويشكل خاص الصراع الارمني الاذربيجاني حول اقليم «ناغورنو كاراباخ»، وكذلك الوضع المعقد في جورجيا بسبب قضية «ابخازيا».

غير ان واشنطن اعترضت على اتفاقية وقع عليها رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين اربكان في اب/ اغسطس ١٩٩٦ تهدف لمد انبوب للغاز من «تركمنستان» باتجاه ايران ومنها الى تركيا لنقل ما لا يقل عن عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً اعتباراً من سنة ٢٠٠٥.

لكن يبدو ان واشنطن بدأت تعيد النظر في حساباتها، بعدما سحبت اعتراضها المبدئي على اتفاقية الغاز الطبيعي الموقعة بين طهران وانقرة، كما بدأت تتحدث وبصوت عال عن تاييدها للموقف التركي الخاص بسياساتها النفطية في القوقاز.

وهذا ما عبر عنه المسؤولون الاميركيون لرئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ خلال زيارته الاخيرة لواشنطن (١٩ كانون الاول/ ديسمبر) الماضي، وهو ما سيعني تمديد انبوب البترول الاذربيجاني باتجاه تركيا، ومن ثم دعم الموقف التركي الخاص بتقليص مرور ناقلات النفط الروسية والعالمية عبر مضيقي «البوسفور» و«الدردنيل» التركيين، في محاولة من انقرة لاجبار شركات البترول كي توافق على مد الانبوب عبر الاراضي التركية.

وهذا ما تعترض عليه موسكو التي تسعى لان تكسب الرئيس الاذري حيدر علييف الى جانبها لنثل يؤيد المشاريع التركية، في الوقت الذي يستغل فيه علييف هذا الوضع في حساباته مع واشنطن وانقرة اللتين تساومان على هذه الورقة التي كانت كافية لدفع الشركات النفطية الاميركية الى رفض الضغوط الارمنية التي لا تريد للانابيب ان تمر من اراضي تركيا، العدو التاريخي لها، اذ لم تعد الشركات النفطية الكبرى تصغي لأصوات اللوبي الارمني واليوناني في الكونغرس، وبعدما نجحت انقرة في تحديها بقوة اللوبي اليهودي الذي يقف وراء شركات النفط العالمية، لأن تلك الشركات تضع في حساباتها انها لا يقل عن ٢٠٠ مليار برميل من احتياطي البترول وحوالي ٢٠ الف مليار متر مكعب من الغاز الموجود في «اذربيجان» و«كازاخستان» و«تركمنستان».

ويسعى اللوبي اليهودي - الاميركي لارضاء تركيا بعدما اعلنت انقرة عن رفضها نقل كل البترول الذي سيصل الموانىء الروسية او الجورجية بواسطة ناقلات النفط الكبيرة عبر مضيقي البوسفور والدردنيل، وهو الموضوع الذي تحجج به الرئيس الاذربيجاني حيدر علييف خلال زيارته الاخيرة لواشنطن في تموز/ يوليو ١٩٩٦.

وقد جاءت تلك الزيارة بعد ايام من زيارته لموسكو التي سعت لاقناعه بنقل كل البترول الاذربيجاني الى ميناء «نوفوروسيسك» ومنه الى اوروبا عبر المضائق التركية او عبر انابيب يتم مدها عبر روسيا الى بلغاريا ثم اليونان ومنها بحراً الى اوروبا او العالم المستهلك.

وهذا الاحتمال لم تسقطه شركات النفط الكبرى من حساباتها التي ستصبح اكثر وضوحاً بعد حسم المساومة المستمرة بين انقرة والاتحاد الدولي للنقل البحري، الذي يسعى لتضييق الحصار على تركيا في موضوع المضائق، وبتأثير من اصحاب ناقلات النفط اليونانية الذين لهم تأثيرهم في الاوساط النفطية والاقتصادية والمالية العالمية.

هذا في الوقت الذي سيبقى فيه موضوع الغاز الطبيعي مسالة مهمة للاوساط السياسية والاقتصادية المهتمة بمنطقة «القوقاز» و«آسيا الوسطى» وخصوصاً بعد افتتاح انبوب الغاز المشترك بين تركمنستان وايران.

وسبق ذلك التوقيع على اتفاقية تركية - ايرانية - تركمانستانية مشتركة لنقل الغاز الطبيعي الى تركيا عبر الاراضي الايرانية.

وستقوم «شركة شل» باعداد الدراسات الفنية الخاصة بذلك خلال مدة اقصاها ٩ اشهر.

موضوع الغاز التركمنستاني هذا بحث تفاصيله رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ خلال زيارته الاخيرة في ٢٥ كانون الاول/ ديسمبر الماضي مع المسؤولين التركمان والاذريين، وهو موضوع توليه واشنطن اهمية بالغة ليس لاهمية الغاز في هذه المنطقة فحسب، بل لاهمية الحسابات الاميركية الخاصة بطهران واحتمالات الوضع السياسي فيها في ظل حكم الرئيس الجديد محمد خاتمي.

لكن على الرغم من الاعتراض الاميركي على مد اي انابيب عبر ايران، لا يستبعد المحللون استخدام هذا الموضوع كورقة للمساومة بين واشنطن وطهران التي لا تهمل تحالفاتها مع موسكو وارمينيا ايضاً، خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الروسي لتركيا في ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٧ حيث وقع مع يلماظ على اتفاقية لبيع الغاز الروسي لتركيا عبر انابيب سيتم مدها تحت البحر الاسود لنقل ١٦ مليار متر مكعب من الغاز الروسي لتركيا اعتباراً من سنة ٢٠٠٥.

ومن المتوقع أن يصل استهلاك تركيا من الغاز الى ٥٠ مليار متر مكعب سنة ٢٠١٠، وتسعى لتغطية ذلك بالغاز التركمنستاني والروسي والايراني بل وحتى الجزائري والقطري والعراقي.

وسبق لوزير الطاقة في حكومة اربكان السابقة ان وقع على اتفاقية مبدئية لمد انبوب مشترك بين الدولتين لنقل ١٥ مليار متر مكعب من الغاز الى تركيا، وفي المرحلة الثانية الى اوروبا.

Proxima For Translation
0181 863 9558
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
FAX:0181 863 2873

بروفيل

أمير «سوق أياس»

❑ دخل الأمير محمد بن فهد، نجل العاهل السعودي وحاكم المنطقة الشرقية، في منازعة مالية مع رجل الأعمال اللبناني سعيد أياس، تردد أنها بحدود ١٥٠ مليون جنيه استرليني (٢٤٠ مليون دولار)، يدعي الأمير السعودي أن أياس تصرف بها من غير علمه.

لكن هذه المنازعة تدخل في إطار أوسع، لأنها نشأت فور الكشف عن العلاقة المثيرة للشبهات بين محمد بن فهد وبين الوزير البريطاني السابق عن حزب المحافظين جوناثان أيتكن الذي نشرت «الميزان» في حينه جانباً من الاستجواب الذي تعرض له الوزير أيتكن في المحكمة العليا في لندن، حيث رُمي بالكذب وأسقط دعواه ضد جريدة «غارديان» التي كشفت عملية التستر في العلاقة المذكورة.

ومما لا شك فيه، أن سعيد أياس يعرف الكثير من ملابسات تلك القضية، وغيرها، لعلاقته هو الآخر بالوزير البريطاني السابق، كما يعرف الكثير عن الممارسات «البيزنسية» الغامضة للأمير السعودي، وهي ممارسات يحتضنها ملف ضخم!

ومما زاد من هذه الغوامض، أن أمير المنطقة الشرقية استدعى سعيد أياس الى المملكة حيث ألقى عليه القبض وأودعه السجن، ثم نقله الى الإقامة الجبرية في منزله بعد تدخل الرئيس اللبناني الياس الهراوي مع ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز أثناء زيارته الرسمية الى بيروت في الصيف الماضي، كما أشارت الى ذلك «الميزان» أيضاً في حينه. ثم تمكن أياس من الفرار الى خارج المملكة بطريقة «جيمسبوندية» لم تُكشف تفاصيلها الكاملة بعد، مما حمل محمد بن فهد على إقامة دعواه ضد سعيد أياس، وتكليف البوليس الدولي «الإنتربول» بتعقبه.

والواقع أن محمد بن فهد بممارساته هذه قد فتح على نفسه أبواباً مغلقة، سواء كانت التهمة بحق سعيد أياس صحيحة أو غير صحيحة.

ويقول السعوديون العارفون بشؤون المملكة، انه لولا مرض الملك فهد وعجزه عن تصريف الأمور كالمعتاد، لكان عزل ابنه من حاكمية المنطقة الشرقية، وأن هذا العزل قائم في أي وقت في المستقبل القريب لأسباب عديدة تتعلق بحساسية تلك المنطقة وتعامل محمد بن فهد معها.

والسؤال الحرج الآن، ليس أن سعيد أياس قد تصرف بأموال تعود الى «عمه» الأمير، بل كيف حصل الأمير على تلك الثروة الطائلة التي تُقدر بمئات الملايين من الدولارات!

ومن هذه الناحية، فإن سعيد أياس يجد نفسه في وضع أقوى من وضع «عمه» السابق لمجرد أنه يعرف كيفية حصول محمد بن فهد على ملايينه، وربما مليارات، بتفاصيلها. وحتى الذين يظنون بأن سعيد أياس «مان» أو «ساعد نفسه» لسحب ما تيسر مما طالت يده من أموال الأمير، بحكم معرفته بمصادرها، يبررون ذلك على القاعدة الفقهية القائلة: «السارق من السارق كالوارث من أبيه»!

وهذا، في الحقيقة، ينسحب على جيل كامل من الأمراء السعوديين وواجهاتهم التي يمارسون عملياتهم من خلالها، بحيث أن العلاقة السابقة بين محمد بن فهد وبين سعيد أياس وغيره، ليست استثناء للقاعدة، بل هي القاعدة الثابتة والمستمرة. ولائحة الأسماء المعنية في هذا السياق طويلة، وأقطابها معروفون للداني والقاصي، كما هي معروفة «موجوداتهم» شرقاً وغرباً.

وليس بخاف على أحد أن هذا الوضع يُشكل «نظاماً» متكاملاً على قول أبي العتاهية في أرجوزته المشهورة:

لكل شيءٍ قدرٌ وجوهرٌ ... واوسطٌ واصغرٌ واكبرُ
وكلُّ شيءٍ لاحقٌ بجوهره ... اصغره متصل باكبره

وقد يقول قائل: لماذا، إذن، هذا الصمت المحيِّر من قبل سعيد أياس، وهو المطارد الملاحق في حله وترحاله؟

في أغلب الظن، أن أياس يتصرف حسب قواعد «النظام»، أو حسب قاعدة أبي العتاهية في أرجوزته المذكورة، حيث يقول: «والصمتُ إن ضاقَ الكلامُ أوسعُ»!

لقد أعطت عائلة أياس التي ينتمي اليها سعيد اسمها للسوق المعروفة في بيروت باسم «سوق أياس». وقد كان بوسع محمد بن فهد أن يستد بوضع يده عليها، لولا أن رفيق الحريري قد سبقه اليها. لكنها في أي حال «من العب الى الجيب»، على قول المثل اللبناني الدارج!

الضيف

اللبناني الذي انطلق من الصفر الى المليارات

جورج شاهين... حوّل «الشواهين» الى زرازير!

❑ من السمات اللبنانية البارزة، أنّ اللبنانيين مقيمين ومهاجرين، يشعرون بالإعتزاز كلما برز إسم أحدهم في الإغتراب من أوائل المهاجرين أو أولادهم وأحفادهم. لكن ذلك الإعتزاز يكاد ينحصر بالمغتربين الذين يتبوأون مناصب سياسية عالية فيصيرون رؤساء ووزراء ونواباً في بلاد الله الواسعة.

غير أنّ هناك كثيرين ممن هم من أصل لبناني حققوا نجاحات مشهودة في عالم الأعمال والمهن لا تحيط بها الأضواء، كما تحيط بالسياسيين. ومن هؤلاء الذين تداولتهم الأخبار أخيراً جورج شاهين فأصبح محطّ أنظار أسواق المال العالمية.

وقد اكتسب جورج شاهين شهرته المستجدّة لأنّه وحده نهض بشركة «أندرسن للإستشارات» من الصفر في سنة ١٩٨٩، ليجعلها شركة قائدة في عالم الأعمال العالمية حيث وصلت قيمتها في مطلع السنة الجديدة الى أكثر من ستة مليارات من الدولارات. وهكذا راح جميع المهتمين بالأسواق المالية يبحثون عنه ويستطلعون سيرته.

ذلك أنّ جورج شاهين قاد شركاءه في محاولة بارزة لفك شركته الصغيرة عن الشركة الأم، التي هي من أهمّ وأعرق شركات المحاسبة العالمية، والمعروفة بإسم «آرثر أندرسن»، التي تأسست في شيكاغو سنة ١٩١٣.

إنّه يحمل مكتبه في يده ويتجوّل، على طريقة المهاجرين الأوائل حاملي «الكشة». كومبيوتر يدوي يحمله حيث يذهب، ولا يفارقه. ويعود نجاحه الباهر في فترة قصيرة الى ثقته بزملائه والعاملين معه، فيفوضهم ويعطيهم حرية التصرف، ويشعرهم بالولاء ليكون متبادلاً. وهذه الميزة قليلة في اللبنانيين، مع الأسف، إن لم تكن نادرة!

والده مهاجر لبناني بسيط عاش في الغرب الأميركي الأوسط من دكان صغير ليربي عائلة كبيرة ويبثّ فيها الطموح. وهكذا صار واحد من أشقائه نائباً لرئيس شركة «كاتربيلار» العالمية لصنع الجرارات والمعدات الصناعية الثقيلة ومعدات البناء.

أمّا جورج فبعد تخرجه من جامعة «برادلي» حاملاً شهادة في التسويق، ثم درجة ماجستير في الشؤون المالية، انضمّ في سنة ١٩٦٧ الى شركة «أندرسن» ليصبح واحداً من عشرة شركاء فيها بعد عشر سنوات فقط من انضمامه إليها، ثم فكر بالإعتزال بعد وفاة زوجته سنة ١٩٧٨ لينصرف الى تربية ولديه، لكنه تحمل وضعه الصعب ليصبح الرجل الإداري الأول في الشركة الجديدة «أندرسن للإستشارات» في سنة ١٩٨٩.

وليس لجورج شاهين من هواية في أوقات فراغه القليلة سوى السيجار الفاخر والنبيذ الجيد. وفيما عدا ذلك، فهو «آلة دائمة الحركة» كما يصفه أصدقاؤه.

وما يعتبره العاملون معه في الشركة الصغرى ولاءً مطلقاً فيه لمصالحهم ومصالح الشركة، تراه شركة «آرثر أندرسن» الأم «خيانة». فهم يقولون أنه كان الأحرى بجورج شاهين أن يحافظ على وحدة الشركة الكبرى، لا أن يسعى الى استقلال شركته عنها. لكن جورج شاهين يوجه هذه التهمة، أي تهمة «الخيانة»، أو عدم الولاء، الى القائمين على الشركة الأم «آرثر أندرسن» ومظلتها العالمية «أندرسن وورلد وايد»، لأنّهم خرقوا وعودهم في اتفاق جرى في فلوريدا سنة ١٩٩٠ بأن تعمل الشركتان منفصلتين ومتكاملتين.

ويقول جورج شاهين، أنّه طالما حذّر الشركة الأم من أنّ ممارساتها تنبئ بمتاعب مستقبلية للشركة، فلم يلقَ إذناً صاغية، ومع ذلك حاول التوصل معهم الى «حلٍ سلمي»، لكنهم لم يتجاوبوا، «فإذا كان لا بدّ من المعركة... فلتكن». أما هو فيشهد له أداؤه الإستراتيجي الذي حقق لشركته عائدات تتزايد بمعدل ٢٠٪ سنوياً بوتيرة غير منقطعة.

لكن هذا الطلاق بين «أندرسن للإستشارات» والشركة الأم «آرثر أندرسن»، بقيادة جورج شاهين، شكل الآن سابقة في عالم شركات المحاسبة العالمية كلّها، حيث يتوقّع خبراء المهنة أن تحذو شركات عالمية أخرى هذا الحذو. وخوفاً من ذلك عمدت بعض الشركات الكبرى الى الإندماج مثل «كوبرز أند ليبراند» و «برايس واتر هاوس»، و «إرنست أند يونغ» و «كي بي إم جي».

هذا الشاهين الذي حوّل الشواهين الى ... زرازير!

الإعلانات: PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في انحاء العالم: Johnsons International Millington Road,Hayes, Middlesex UB3 4AZ TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454

بناية عيتاني - الطابق التاسع شارع التنوخيين رأس بيروت - لبنان هاتف: ٨٦٣٢٩٠ ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

المكاتب: Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873 E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

العلاقات العامة: كمال فرج الله

مدير الانتاج: عماد الفرزلي

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر

التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738